جامعة يحى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجارية

أثر الانفاق العام على التضخم في الجزائر
دراسة تحليلية 2000-2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علوممالية

إعداد الطالبتين:

- بن بحة أسماء
- بوشعبة حدة

الأستاذ المشرف:

د.أ غريبي احمد

أعضاء اللجنة:

الدكتور:خليل عبد القادر	رئيسا
الدكتور:غريبي احمد	مشرفا ومقررا
الدكتور: يوسفي عاشور	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر و عرفـــان

سبحانك اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا الحمد لله الذي و فقنا في إنجاز هذا العمل، فإن أصبنا فمنه وحده، وإن أخطأنا فمنا ومن الشيطان

ثم إن كلمة الشكر و الاعتراف بالجميل لواجبة علينا و حق لمن يستحقها و عليه فإننا نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا و المشرف على مذكرتنا هذه **الدكتور أحمد غريبي** الذي لم يبخل علينا بشيء من أجل نجاح هذا العمل فلك منا فائق التقدير و الإحترام و دمت نعم الأستاذ بالجامعة.

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير وعلى رأسهم عميد الكلية.

كما يسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد و نخص بالذكر **الأستاذ الفاضل عمر هارون** على المساعدات التي قدمها لنا.

كما نشكر جميع موظفي الكلية على تعاونهم و صبرهم علينا.

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

سورة التوبة، الآية 105

أهدي عملي هذا:

إلى من ملكت حواسي وإحساسي واحتوت عقلي وأفكاري، وهامت بها نفسي و أنفاسي، إلى الحب الصادق والمربية الفاضلة،والشمس الوضاء التي أنارت لي دروب النجاح في الحياة إليك أيتها الوالدة الحبيبة .

إلى النجم الساري في سما أفقي، إلى الغالي الذي سكن في أعماقي ،إلى منبع الخير الدافق

والحنان الوافر،إلى المربي الفاضل إليك يا والدي العزيز .

اسأل الله أن يبارك في حياتهما وان يعينني على برهما .

إلى من اعتبرهما سندي في الحياة بعد والدي أخي محمد وزوجته ، أخي حمزة و زوجته، أخواتي سارة وزوجها و هاجر و دلوعي الصغير عادل،وكتكوتيين"،،،رتاج،،،ملاك،،،"

إلى ابنة عمي وأختي الغالية : أمينة "زينب" ،كنزة

إلى كل من علمني حرفا وكنت له عبدا في جميع مراحل حياتي الدراسية.

إلى من كانت سعادتي فائقة ومعاملتي لهم لائقة صديقاتي : أمال، أسماء ،فاطمة ، نعيمة ،

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

حدة

إهداء

اهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الاحد على توفيقه ونعمته علي

إليك يا نسمة الإشراق لا يهدى عملي ولا تهدى كلماتي إليك تهدى النفوس و ترخص الدنيا وما في قلبي ليس هذا العمل أبدا لكنه ثمرة جهدك أنت و فرحة دموعك أنت و بركة دعاءك أنت....."أمي" الغالية أطال لي الله في عمرك.....

إلى حبيب فؤادي إلى من أحببته وحرمني البعد منه، من احترقت بفراقه في صمت، إلى روحك الطاهرة، "ابي" الذي تمنيت أن يشاركني فرحة تخرجي اسأل الله أن يرحمه و يسكنه فسيح جنانه-أمين يأرب العالمين-

إلى من اعتبرهم سندي في هذه الحياة، إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم..إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي....أختي الغالية"إيمان"وأخي الغالي"محمد رياض"...

إلى رفيقة دربي التي قاسمتني عناء و بهجة النجاح.."حدة"..

إلى كل هؤلاء اهدي حصاد عملي هذا.....

أسماء

ملخص

يعتبر التضخم احد أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه اغلب دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها،حيث يظهر أثره من خلال مساهمته في تغيير المستوى العام للأسعار على المدى الطويل وبشكل دائم،ومما يؤثر على مختلف الحياة الاقتصادية والاجتماعية،سواء بالنسبة للأفراد،المؤسسات آو الحكومات.

فهذه المشكلة كانت محل دراسة من خلال هذه المذكرة،حيث تم التطرق فيها إلى اثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2014،أين تمت معالجة الموضوع من جانبين، الجانب النظري، فكانت فيه محاولة الإلمام بمفاهيم عن الإنفاق العام واهم محددات النظرية التضخم،حسب ما جاءت به مختلف المدارس الاقتصادية،ليتم الانتقال للجانب التحليلي من خلال انعكاسات السياسات بحيث ترتكز على الواقع الاقتصادي الجزائري.

حيث تم التوصل بتحليل الاقتصادي لكون التضخم يتأثر بمتغيرات أخرى لا يمكن إدراجها على غرار المضاربة والاحتكار.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام،الإنفاق الحكومي ،التضخم،اثر ،الواقع الاقتصادي.

résumé

L'inflation est l'un des problèmes économiques les plus importants auxquels sont confrontés la plupart des pays du monde, avec différents niveaux de progrès, où son impact montre à travers sa contribution à l'évolution du niveau général des prix à long terme et de façon permanente, ce qui affecte les différents la vie économique et sociale, tant pour les individus, les institutions et les gouvernements.

Ce problème a été examiné par la présente note, qui a été adressée à l'impact des dépenses publiques sur l'inflation en Algérie durant la période comprise entre 2000-2014, où le sujet a été abordé de deux côtés, le côté théorique, il était une familiarité de tentative avec les concepts des déterminants les plus importants des dépenses publiques la théorie de l'inflation, telle que portée par les différentes écoles économiques, vont du côté analytique à travers les implications politiques de sorte que l'Algérie fondée sur la réalité économique. Là où il atteint l'analyse économique du fait que l'inflation est influencée par d'autres variables, il ne peut pas être inclus dans le sens de la spéculation et de monopole.

Mots clés: dépenses publiques, les dépenses publiques, l'inflation, l'impact, la réalité économique.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص	
قائمة الجداول والأشكال	**I**
الفهرس	**III**
مقدمة	**أ-ه**
الفصل الأول ماهية الأنفاق العام	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإنفاق العام	**3**
المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة	**3**
المطلب الثاني: عناصر النفقة العامة	**4**
المطلب الثالث: خصائص النفقة العامة	**5**
المطلب الرابع: معايير النفقة العامة	**6**
المبحث الثاني: تطور الانفاق في الفكر الاقتصاي	**7**
المطلب الاول: النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة	**7**
المطلب الثاني : النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة	**9**
المطلب الثالث: النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة	**10**
المطلب الرابع: النفقات العامة في ظل الدور الجديد للدول في ظل العولمة	**11**
المبحث الثالث : أساسيات النفقة العامة	**14**
المطلب الأول: حدود وضوابط النفقة العامة	**14**
المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة	**16**
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة	**25**
المطلب الرابع: النفقات العامة في ظل الدور الجديد للدول في ظل العولمة	**28**
الخلاصة	**31**
الفصل الثاني: ماهية التضخم وتطور الفكر الاقتصادي في تحليله	

تمهيد	**33**
المبحث الأول: ماهية التضخم و قياسه	**34**
المطلب الأول: تعريف التضخم	**34**
المطلب الثاني: أنواع التضخم و أسبابه	**37**
المطلب الثالث: قياس التضخم الاقتصادي	**45**
المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في تحليل التضخم	**48**
المطلب الاول: التضخم بين التحليل الكلاسيكي والنظرة الكينزية	**48**
المطلب الثاني: النظرية الناشئة عن دفع النفقات	**55**
المطلب الثالث: التضخم الركودي ونظرية التوقعات الرشيدة لفريدمان	**57**
المبحث الثالث: أثار التضخم والسياسات المباشرة لمواجهته	**60**
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم	**61**
المطلب الثاني : دور السياسة المالية في معالجة التضخم	**63**
المطلب الثالث :دور السياسة النقدية في معالجة التضخم	**64**
الخلاصة	**67**
الفصل الثالث:واقع التضخم في الاقتصاد الوطني وعلاقته بالإنفاق العام في الجزائر 2000-2014 .	
تمهيد	**69**
المبحث الأول: برامج الانفاق الحكومي بين 2000-2014	**70**
المطلب الأول: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2000-2004	**70**
المطلب الثاني: برنامج الخماسي الأول 2005-2009	**77**
المطلب الثالث: برنامج الخماسي الثاني 2010-2014	**80**
المبحث الثاني : أثر الانفاق الحكومي والتضخم على السياسة المالية والنقدية في الجزائر 2000-2014.	**85**
المطلب الأول : إنعكاسات السياسة المالية على الانفاق الحكومي والتضخم 2000-2014.	**86**

المطلب الثاني : إنعكاسات السياسة النقدية على الانفاق الحكومي والتضخم 2000-2014.	**97**
المطلب الثالث : آفاق السياسة المالية والنقدية للتحكم في الانفاق الحكومي والتضخم (القرض المستندي) .	**100**
المبحث الثالث:دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على التضخم على الواقع الاقتصادي في الجزائر 2000-2014.	**103**
المطلب الأول : واقع الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر 2000-2014.	**104**
المطلب الثاني : أثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر 2000-2014	**108**
المطلب الثالث : مستقبل الإنفاق الحكومي وأثره على التضخم في الجزائر .	**111**
الخلاصة	**115**
الخاتمة العامة	**117**
قائمة المراجع	**121**

قائمة الجداول و الأشكال:

- **قائمة الجداول**

رقم الجدوال	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور نفقات الرعاية الصحية كنسب من الناتج المحلي في الدول المجموعة السبعة	13
2	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	71
3	تقييم البرنامج التكميلي إلى خمسة برامج فرعية	78-77
4	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	81-80
5	التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2000-2010	83
6	تطور الناتج المحلي الاجمالي	94
7	برامج دعم الإنعاش الاقتصادي	105

- **قائمة الاشكال:**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	العلاقات بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	50
2	العلاقات بين عرض النقود وتغيير الأسعار	53
3	الطلب الكلي وتغيرات الأسعار	54
4	العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة	56
5	منحنى التوقعات المتكيفة الرشيدة لفريدمان	59
6	زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي	87
7	تطور الايرادات الميزانية والنفقات العمومية والرصيد الميزاني (2000-2012)	89
8	تطور إيرادات الميزانية و الجباية العادية والبترولية كنسبة من PIB 2000-2012	91
9	تطور إيرادات الجباية العادي 2002-2012	92
10	تطور النفقات العمومية ونفقات التسيير ونفقات التجهيز كنسبة من PIB 2000-2012	95
11	تطور نفقات المستخدمين (بيانات فصلية) 2002-2012	96

مقدمة

لقد أصبح استهداف ظاهرة التضخم،كبحها و التحكم فيها هدفا أساسيا ورئيسيا لسياسات اكبر القوى الاقتصادية،وهذا دليل قوي على خطورة هذه الظاهرة الاقتصادية وعمق تأثيرها في الواقع الاقتصاديحيث فاقت الدول التي اعتمدت هذا المبدأ 62 دولة،وعلى رأسها نجد البنك المركزي الأوروبيالاحتياطي الفدرالي الأمريكي،بنك اليابان المركزي،بنك الأهلي السويسري...الخ.

إن الهزات الاقتصادية التي ضربت عمق اقتصاديات الدول كان التضخم سببا رئيسيا فيها،حيث نذكر زيمبابوي و كيف تخلت عن عملتها(الدولار الزيمبابوي)أوائل سنة 2009 لصالح مجموعة من العملات الأجنبية على رأسها الدولار و الجنيه الإسترليني،بعد أن بلغ التضخم رقما لا يتقبله العقل (20مليون في المائة)هذه الظاهرة التي ضربت ألمانيا نهاية الحرب العالمية الأولى،و هذا بعد أن ألزمتها دول الحلفاء(فرنسا،بلجيكا،بريطانيا،والولايات المتحدة الأمريكية) بدفع تعويضات كبيرة لصالحها،ونظرا لتعدد التزامات ألمانيا في تلك الفترة اضطرت للتوجه إلى الإصدار النقدي،مما جعل عملتها تتضخم بشكل غير معقول حيث أن قيمة المارك الألماني كانت تساوي 4.2 مارك لكل دولار أمريكي في سنة 1914 لتبلغ 630 مليار مارك لكل دولار أمريكي مع نهاية 1923.

إن الاختلال الاقتصادي العويص،والذي اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أنه ظاهرة نقدية بحتة يعبر عن الزيادةفي كمية النقود المتداولة و التي تنعكس على الأسعار من خلال ارتفاعها الكبير،هذا التحليل ورغم موافقته للظاهرة في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين،لكنه لم ينسجم والأفكار الكينزية التي صاحبت الأزمة الاقتصادية سنة 1929،والتي تعتبر أن التضخم هو نتيجة لاختلالات بنيوية اقتصادية،والناتجة بشكل خاص على زيادة الطلب على العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار،وهذا ما ينتُج عادة عن الاختناقات و اختلالات التي تحدث في الاقتصاد الحقيقي.

إن الجزائر و على غرار باقي الدول النفطية،عرفت مع بداية الألفية الجديدة طفرة في الموارد الاقتصادية والناتجة عن الارتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات،خاصة و أن هذه الأخيرة تعد المورد الأساسي و الرئيسي للاقتصاد الوطني بما يعادل 98%من الإيرادات الوطنية،كما أن انتهاج الجزائرالفكر الكينزي المعتمد أساسا على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،من خلال اعتمادسياسة مالية بحتة،والتركيز على المشاريع العامة العملاقة(بناء الجسور،الطرقات،الموانئ،المطارات..الخ)في محاولة لخلق جو عام من الحركية الاقتصادية لتدوير عجلة الاقتصاد،مع الاعتماد على محاولات لجلب الاستثمار الأجنبي وذلك بتحسين المناخ الاقتصادي،هذابالإضافة لبروز المطالب الاجتماعية المطالبة بتحسين الظروف المعيشية سواء تعلق الأمر بالأجور،السكن،تحسين نوعية الخدمات ...الخ

كل هذا جعل السياسة الإنفاقية للدولة تبلغ أوجّها منذ الاستقلال بثلاث برامج تنموية تمتد من 2001إلى 2014 بغلافإجمالي قدره 25939 مليار دينار، برامج دعم النمو الاقتصادي2001-2004 بغلاف إجمالي قدره 525 مليار دينار جزائري،برنامج الخماسي الأول الممتد من 2004 الى 2009 ب 4200 مليار دينار،برنامج الخماسي الثاني 2010 الى 2014 بغلاف قدره 21214 مليار دينار جزائري،وكل هذه المبالغ المعتمدة كما سبقت الإشارةإليها،هي نتيجة للقفزة في أسعار المحروقات،ومنه صار الاقتصاد الجزائري يتمحور حول ما يدرُّه الريع النفطي على الخزينة الوطنية،مما يجعلنا نقول أن اقتصاد الجزائري اقتصاد وهمي – إن صح القول –لا ينتج قيمة مضافة تبرر المصاريف و النفقات التي تتزايد سنة بعد سنة.

و ما يؤكد هذا الطرح هو توجهنا للإستراد كحل لتلبية الاحتياجات الوطنية الأساسية والكمالية(فنحن نستورد القمح،السكر و الزيت،كما نستورد لعب الأطفال،السيارات،اللحوم)،كل هذه المعطيات انعكست على السياسة النقدية في الدولة خاصة بعد ان أقرت الحكومة الزيادات المتتالية وظهور أزمة غياب السيولة،مما اجبر بنك الجزائر على التوجه للطبع النقدي و إصدارأوراق نقدية،في محاولة للرفع من الكتلة النقدية في الدولة دون مراعاة للأزمات العالمية التي تمثل تحدي للاقتصاد الجزائريخاصة أن هذه المؤشرات تعتبر في حد ذاتها من أهم محفزات التضخم نظريا.

كل هذا يمثل النقيض لما كان في العشرية الأخيرة من القرن الماضي حيث و بسبب انخفاض أسعار المحروقات،وما مرت به الجزائر من أوضاع سياسية و اقتصادية غير مستقرة،جعل الدولة لا تمسك بزمام الأمور و تتخبط في أوضاع اقتصادية اقل ما يقال عنها أنها مزرية،مما ألزم على الجزائر التوجه للهيئات العالمية كصندوق النقد الدولي،البنك العالمي،وحتى لبنوك عالمية من اجل الإقتراض لتسيير أوضاع الدولة،هذا ما عجّل بارتفاع المديونية حيث بلغت أوجَّها في 1996 ب 33 مليار دولارخاصة و أن برميل النفط وصل في نفس المرحلة إلى اقل من 9 دولار للبرميل هذا بالإضافة لغياب احتياطي الصرف في الخزينة الجزائرية كل هذه المؤشرات و مؤشرات أخرى أعطت انطباع بالانهيار الوشيك للاقتصاد الجزائري في تلك الفترة،خاصة و أن التضخم في تلك الفترة وصل لأرقام مخيفة فاقت نسبة 30%.

إن ما تقدم ذكره،كان محاولة لتوضيح الصورة وإزالة اللّبس عن أهم العوامل التي تجعل التضخم ينخر في الاقتصاد الوطني،ويؤثر بشكل جدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ولمعالجة بحثنا هذا ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

- ما هو أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر ؟ .

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بطرح الأسئلة التالية **:**

- ما هو الإنفاق العام؟ وماهي خصائصه؟
- ما المقصود بالتضخم،وكيف عرفته مختلف المدارس؟
- هل كيف يؤثر الانفاق الحكومي في التضخم وهل لهما اثر على الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث

في محاولة منا لإيجاد منطلق لهذه الدراسة ، ارتأينا طرح الفرضيات التالية :

- الإنفاق هو مبلغ تصدره الدولة قصد اشباع الحاجات العامة.
- التضخم هو الإرتفاع العام الدائم و المستمر في المستوى العام للأسعار مع إنخفاض القدرة الشرائية للوحدة الواحدة من النقود.
- لايتأثرالإقتصاد الوطني بكل من لإنفاق الحكومي و التضخم معا.

أهداف البحث

يحظى هذا الموضوع أهمية بارزة تتمثل في :

- إزالة الغموض على الطريقة التي يتم من خلالها حساب التضخم في الجزائر .
- فهم واقع الإقتصاد الوطني من خلال التضخم .
- تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، في تحقيق الاستقرار الإقتصادي .

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار موضوع بحثنا لمجموعة من الأسباب الموضوعية و الذاتية كما يلي :

1* الأسباب الموضوعية :

- يملك الموضوع قيمة و أهمية علمية و التي بها نستطيع الاستفادة و معرفة سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر.

2* الأسباب الذاتية :

- تعتبر أهمية الموضوع من الأسباب الأساسية لاختيارنا له خصوصا مع قلة الأبحاث و الدراسات التي تطرقت له بالدراسة .

منهج الدراسة

وفق متطلبات البحث فإنه تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي،و هذا من خلال جمع البيانات ذات العلاقة بالموضوع،و محاولة مناقشتها و تحليلها،بغية الوصول لنتائج و أفكار واضحة،بالإضافة للمنهج التاريخي،من خلال البحث عن تطور مفهوم التضخم في الفكر الاقتصادي.

صعوبة البحث

كما هو الحال أي دراسة،فان هذا العمل تخلله العديد من الصعوبات لعل أهمها :

- قلة الدراسات و المراجع المتخصصة في الموضوع.
- قلة الإحصائيات الكافية .

إطار الدراسة

للدراسة إطار مكاني و إطار زماني

<u>الإطار المكاني</u>

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الجزائر كإطار مكاني للدراسة و ذلك بغية معرفة المحددات المؤثرة على ظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام أداةللانفاق الحكومي.

<u>الإطار الزماني</u>

لقد امتدت الدراسة مابين 2000-2014 و هي مرحلة شهدت انتعاش اقتصادي،و التي تتميز بالتنوع الكبير للسياسات،و التغيرات الاقتصادية الكثيرة التي مستها.

الدراسات السابقة

إن البعد التراكمي في الجانب العلمي من أهم العوامل التي تؤدي لنجاح الدراسات،وانطلاقا من هذا المبدأ تم الاعتماد في هذه المذكرة على دراسات سابقة،والهدف منها معرفة مدى وصول البحث العلمي في الموضوع،فهناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الانفاق الحكومي،ولكن القليل منها

تم ربط النفقات العامة فيها مع معدل التضخم،فقد حاول ضيف احمد في مذكرته لنيل شهادة الماجيستير قسم العلوم الاقتصادية،فرع نقود ومالية بجامعة شلف(2005) ان يوضح انعكاس سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل وذلك بتحليل معطيات الفترة الممتدة من 1994الى2004،اما فيما يخص العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم فالدراسات السابقة في هذا المجال تعد نادرة،فمن خلال هذا جاءت فكرة اثر الانفاق العام على التضخم في الجزائر للفترة(2000-2014) باستخدام التحليل.

هيكل البحث

من اجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية،ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول،حيث خصصنا منها فصليين نظريين والفصل الثالث تحليلي.

الفصل الأول تطرقنا إلى ماهية الإنفاق العام حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول تناولنا فيه مفاهيم عامة حول الإنفاق أما المبحث الثاني تناولنا فيه تطور الإنفاق في الفكر الإقتصادي ثم مبحث ثالث أين تطرقنا لأساسيات النفقة العامة .

أما الفصل الثاني خصصناه لماهية التضخم وتطور الفكر الإقتصادي و أساليب معالجته من خلال ثلاث مباحث

المبحث الأول ماهية التضخم و قياسه ثم في المبحث الثاني الفكر الإقتصادي في تحليل التضخمثم دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم و آثاره.

و في الفصل الثالث فتم تخصيصه لواقع التضخم في الاقتصاد الوطني وعلاقته بالانفاق العام في الجزائر للفترة 2000 الى 2014 حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول فعالجنا من خلاله برامج الإنفاق الحكومي بين 2000 إلى 2014 و في المبحث الثاني تطرقنا إلى أثر الإنفاق الحكومي و التضخم على السياسة المالية و النقدية في الجزائر 2000 إلى 2014

أما المبحث الثالث فتناولنا فيه دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على التضخم على الواقع الإقتصادي في الجزائر 2000 إلى 2014 .

تمهيد:

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة اذ تعتبر عنصرا اساسيا في دراسة المالية العامة،وتعود اهمية النفقات العمومية باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة اي ان النفقات العمومية ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي ،لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ،اذ تلجا الدولة للانفاق العام الذي يعتبر اداة مهمة من ادوات السياسة المالية الرئيسية للدولة وذلك من اجل تحقيق اهداف المجتمع واشباع الحاجات العمومية ،فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تاثيرها في النشاط الاقتصادي.

ومن أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين من بينهم ادلوف وانجر الألماني ويبكوك اذ انها ظاهرة تزايد الإنفاق العام مع زيادة الدخل القومي، أي العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة، بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الإيديولوجية السائدة فيها.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الإنفاق العام

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات من أجل تحقيق النفع العام، ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك إذ يتبين من هذا أن هدف الإنفاق العام هو إشباع الرغبات، ومع تطور تدخل الدولة واتساع نشاطها تعددت النفقات العامة وتزايدت أنواعها وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي.

ومن المفروض عندما تقرر السلطات المختصة القيام بنفقات عامة أن تراعي ضوابط وحدود معينة حتى تضمن بذلك إشباع الرغبات العامة باستخدام الموارد، وفي دراستنا لموضوع النفقات العامة سنتطرق إلى مفاهيم حول النفقة العامة وعناصرها وخصائصها، ومعايير النفقة العامة.

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بأنها: النفقة العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة[1].

هناك تعريف أخر للنفقة العامة بحيث تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مشروعاتها العامة والقومية و المحلية بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه[2].

تعرف النفقة العامة: المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة وذلك من اجل إشباع الحاجات العامة وتحقق الصالح العام[3].

النفقة العامة هي مبلغ نقدي تصدره أو تصرفه الدولة، إشباعاً لحاجة عامة، وتحقيقا لأهدافها[4].

النفقات العامة مبالغ من المال تخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة) أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة.[5]

---

[1] عاطف صدقي، **المالية العامة**، اداراة النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 45-51.
[2] سوزي عدلي، **مدرسة الاقتصاد والعلوم المالية**،كلية الحقوق،جامعة الاسكندرية ، طبعة2000 ،ص27
[3] علي خليل، سليمان أحمد لوزي، **المالية العامة**، دار زاهران للنشر والتوزيع،عمان، لاتوجد سنة نشر،ص115
[4] عصام بشور، **المالية العمة والتشريع المالي**، مطبعة جامعة دمشق، 1985، ص79.
[5] عبد المعطي عساف، **ادارة المالية العامة**، بدون دار وسنة نشر، طبعة2002،ص32

المطلب الثاني: عناصر النفقة العامة

وتشتمل على عناصر أساسية تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة لها من غيرا من أنواع النفقات التي تقوم بها الدولة و نذكر:

1. الصفة النقدية للنفقة العامة (استعمال مبلغ من النقود):

لكي تكون بصدد فانه لابد من استعمال مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه الدولة من منتجات سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة وثمن لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها و أخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها واستخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي وبالتالي فان النقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد على ذلك لتعتبر الوسائل الغير نقدية التي قد تتابعها الدولة للحصول على ما تحتاجه من منتجات أو لمنع المساعدات من قبل النفقات العامة، كذلك لا تعتبر النفقات العامة المزايا العينية كالسكن المجاني والنقدية كالإعفاء الضريبي.

2. صدور النفقة عن هيئة عامة: (الشخص العام القائم بالإنفاق):

الهيئات العامة التي تصدر عنها النفقة العامة هي الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية وكذلك الولايات في الدول الاتحادية وقد تكون هي الأشخاص العامة المحلية كمجالس المحافظات، وعلى هذا لا تعتبر نفقة عامة المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية، لو كانت تهدف للنفع العام فان ذلك لا يعتبر نفقة عامة ويدخل في إطار الإنفاق الخاص.

3. استهداف النفقة العامة إشباع حاجة عامة : (تحقيق الإنفاق للمنفعة القصوى للمجتمع):

ينبغي أن تصدر النفقات العامة المستهدفة أساسا الإشباع الحاجات العامة لتحقيق النفع العام وبالتالي لا تغير نفقات عامة تلك النفقات التي تشبع حاجات عامة ولا تعود بالنفع العام للأفراد، ويجب الاشتراط المتفق تبريره في أنه لما كان الأفراد يتساوون جميعا في تحمل الأعباء العامة كالضرائب فإنهم يتساوون كذلك بالانتفاع بالنفقات العامة للدولة لمختلف الأوجه.

المطلب الثالث: خصائص النفقة العامة

مما سبق يمكن استخلاص الخصائص التالية:

1. الخاصية النقدية للنفقة:

يطلق أساتذة الفكر المالي التقليدي والحديث الصفة النقدية على النفقة العامة، على اعتبار أن الاقتصاديات الحديثة هي اقتصاديات نقدية وليست عينية (استعمال النفقات)، وذلك نظرا لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية، وتجنبا لمشاكل الإنفاق العيني وتحقيق لمبادئ العدالة والمساواة والاستفادة من النفقات العامة في تحمل الأعباء العامة، هذا فضلا عن صعوبة إجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الأنفاق العيني وكذا صعوبة تحديدها.

2. الخاصية العامة للشخص القائم بالإنفاق:

يضع أساتذة المالية العامة على النفقة إذا كانت صادرة عن شخص عام، كان يكون أحد أشخاص القانون العام كالدولة أو الولاية أو الوزارة أو المحافظة أو غيرها من أشخاص القانون العام، وأن تقوم بالإنفاق بصفة سيادية.

وعلى هذا النقيض من نفقات الأشخاص العاديين، أي أشخاص القانون الخاص كالأفراد والمؤسسات والجمعيات والشركات الخاصة فالنفقات خاصة وليست عامة حتى ولو كانت تستهدف النفع العام كالإنفاق النقدي من الأشخاص العاديين لبناء المدارس والمستشفيات، فنفقاتهم تدرج تحت بند الإنفاق الخاص.

3. الخاصية العامة لهدف الخاصية العامة:

يصغ مفكرو المالية العامة على النفقة إذا كان هدفها عاما، أي تقديم خدمة عامة أو إشباع حاجة عامة ينتفع بها جميع أفراد المجتمع، كالنفقات الحكومية على موظفيها وعلى مشروعاتها.

المطلب الرابع: معايير النفقة العامة

لا يمكن اعتبار المبالغ النقدية التي تنفق الأداء خدمة معينة من باب النفقة إلا إذا كانت صادرة من شخص عام وعليه فان المبالغ التي تنفقها الدولة عند ممارسة نشاطها تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة أثناء قيامها بنشاط اقتصادي يماثل النشاط الذي يقوم به الأفراد، ومنه استند الفكر المالي بتحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين قانوني ووظيفي:

1. المعيار القانوني:

هو معيار كلاسيكي يرتكز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق أو الشخص القائم بالإنفاق ،أي كانت طبيعة الإنفاق فإذا كان من أشخاص القانون العام، فان النفقة تعد عامة أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فان النفقة تعتبر خاصة بغض النظر عما تهدف إليه، وبذلك لا تعتبر نفقات عامة تلك النفقات التي يقوم بها، ويستند أنصار هذا المعيار الى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك الذي يباشره أشخاص القانون الخاص.

2. المعيار الوظيفي:

يرتكز هذا المعيار أساسا على الطابع الوظيفي الاقتصادي للشخص المنفق وليس على الشكل القانوني لصاحب النفقة، ومن هنا لا يمكن اعتبار جميع النفقات الصادرة عن الأشخاص العامة هي نفقات عامة ماعدا تلك الأنشطة والمهام التي تقوم بها الدولة من سلطتها المستمدة من سلطتها وسيادتها، أما النفقات التي يقوم بها الأشخاص المفوضين من قبل الدولة في استخدام سلطاتها فتعتبر نفقات عامة، فان قاموا بهذه النفقات باعتبارهم سلطة عامة[1].

وبناءا على ما تقدم واستنادا للمعيار الوظيفي نستنتج أن النفقات العامة لا تصدر من طرف أشخاص القانون العام فقط بل قد تصدر من جانب أشخاص القانون الخاص ،ان الأخذ بهذا المعيار يعني تجاهه التطور الذي لحق بمالية الدولة.

[1] محمود عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر،طبعة2003،ص69.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على تطور حجم الإنفاق وأهميته، كأداة من أدوات السياسة المالية إذ نجد أن الإنفاق العام زاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولزيادة أهمية السياسة المالية من جهة أخرى.

المطلب الأول: النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، خاصة وأن التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات منذ القدم كانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة، التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، واختصار دور الدولة فقط على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد بتوفير الأمن وحماية الممتلكات، وهذا ما زاد تطوره مع تزايد التقلبات الاقتصادية وبروز ظواهر اقتصادية جديدة، إذ لم يشهد الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك التي شهدها دور الدولة.

في النشاط الاقتصادي، وانطلاقا من الفكر التجاري كان هناك نوع من الاحتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقا من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في قراراتها من الذهب والمعادن النفيسة الأخرى، والذي يقوم على أساس تعظيم الصادرات والحد من الواردات، لهذا رأى التجاريون بأنه لإنقاص من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب والمعادن الثمينة، وذلك بإشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة التي من شأنها تشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري[1]، لكن ومع ازدهار التجارة الدولية وتطور المعاملات التجارية والأرباح المحققة، ظهرت الحاجة إلى التخلي عن القيود والحكومة والتطلع للحرية الاقتصادية خاصة في القرنين السابع والثامن عشر، أين كانت تظهر المعالم الأولى لبداية الفكر الجديد الذي يقوم على أساس الحرية وتعظيم المصالح الخاصة، وأثناء ذلك ساد مفهوم الدولة الحارسة التي ينحسر نشاطها في توفير الأمن والعدالة وتقديم بعض الخدمات ومشروعات العامة.

[1] حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، مصر، طبعة1998، ص98

وفي هذا الصدد يعتبر آدم سميث صاحب أولى الإسهامات التي ساعدت على انبعاث الفكر الكلاسيكي الذي ارتكزت أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وأبعاد السياسة العامة للدولة هذا ما يخل بآلية السوق، واقتصرت نظرته للنفقات العامة على الأنواع التالية[1]:

1. **نفقات الدفاع:**

الذي اعتبر انه الإنقاص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع لأخر ومن وقت لأخر.

2. **نفقات العدالة:**

وأوضح أنها مهمة لغرض النظام والمحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم.

3. **نفقات المرافق العامة:**

وتنقسم حسب وجهة نظره إلى:

أ. نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ، الجسور وهي تختلف تبعا لدرجة ازدهار النشاط التجارية.

ب. نفقات على مؤسسة تعليم تدريب الشباب واعتبر أنها هامة كونها تدر عائدا في الأجل القصير من خلال الرسوم والمستحقات المحصل عليها الطالب، وفي الأجل الطويل ومن خلال مساهمة الطلاب معارفهم المكتسبة في الدفع إلى رقي وازدهار المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

ورغم ما جاء به ادم سميث في موضوع النفقات، إلى أن ذلك يمنع من قيام فكرة على مبدأ الإيديولوجية الفردية أي على أساس السماح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة، واقتصاد دور الدولة على توفير وتهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد، بتوفير الأم والحماية وتحقيق العدالة وإقامة بعض المشاريع المساعدة أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي.

ولم يختلف دافيد ريكاردو في فكره المالي عن ما جاء به أدم سميث، وحافظ عللا نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي من قبل أدم سميث بل زاد عليه وأظهر على أن النفقات العامة التي تمثل الشكل الغالب لتدخل الدولة دائما ما تكون على الحساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا، كما أظهر أن باقي أنواع النفقات العامة كنفقات الحروب والعدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي[2].

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على مستوى القومية**، مجموعة النيل العربي، مصر، طبعة الأولى، ص39

[2] عبد الرزاق فارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، طبعة أولى،ص232

ورؤوس الأموال كونها تمول الاقتطاع من دخول الأفراد والمنتجين، ولهذا وجب الحد منها بأكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية.

أما جون ستيوارت ميل فكان أشد حزما إذ يعتبر أن الفرد وحده هو الذي يستطيع المحافظة على مصالحة وتنظيم شؤونه، ومن ثم يرى عدم جدوى تدخل الدولة في شؤون الأفراد، إن من خلال إصدار القوانين والأنظمة التي تحمل ممتلكات وإنتاجهم، فضلا عن تدخلها لمنع الأفراد من التهرب وإجبارهم على تنفيذ تعاقداتهم، وهو بذلك يضع أدنى درجات التدخل الحكومي في الاقتصاد.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا النطاق الضيق الذي انحسرت فيه النفقات العامة، إذ اعتبرت نفقات حيادية لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي ومن خلال ما سبق يتضح لنا النطاق الضيق الذي انحسرت فيه النفقات العامة، إذ اعتبرت نفقات حيادية لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي وإنما هي عن دخول الأفراد العامة، وتتمحور حول أنشطة غير مربحة من شأن القطاع الخاص، ولو أنه كانت هناك بعض الإستثنائات إلا أن ذلك لا يمنع من اعتبار النفقات العامة حيادية في ظل الدولة الحارسة.

المطلب الثاني: النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة

جاءت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 لتثبيت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، لتأكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم الدولة الحارسة إذ برزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم.

فالفكر الكلاسيكي أصبح غير موجود نظرا لجمود من جهة، وتجاهل للظروف الاقتصادية والاجتماعية وهو ما أدى بالفكر الاقتصادي إلى التحول والخروج عن مفهوم الدولة الحارسة إلى مفهوم آخر لدور الدولة في الاقتصاد ليسمح لها بالتدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وكان هذا نتاجا لأفكار المدرسة الكنزين التي تزعمها الاقتصادي الإنجليزي كنز من ثلاثينيات القرن الماضي، الذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون من قبله سواء كانوا كلاسيك أو نيو كلاسيك فيما يخص حيادية النقود، وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل" مبدأ العرض يخلق الطلب" إذ أبرز كنز أن أزمة 1929 هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقا من أن الطلب يخلق العرض وليس العكس، وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة

بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي عن طريق الإنفاق العام باعتباره المضخة التي تنشط دورة النشاط الاقتصادي على مفهوم النفقة العامة كما يلي:

1. تنوع النفقات العامة بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي إذ أنه مع ازدياد وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤوليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة ة إعادة التعمير والتوزيع للدخول بين فئات المجتمع زاد من المجلات التي تشملها النفقة العامة.
2. ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي، بحكم تزايد الحاجات العامة وانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية أين يكون هناك أولوية للنفقات على الإيرادات وعدم المانع في تحقيق العجز المالي ما دام أنه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.
3. تحول النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية ما جاء به "كنز" تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي الإنتاج والدخل القومي، فتحول هذه السياسة الحالية في ظل الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي إلى ضرورة إحداث توازن اقتصادي واجتماعي إلى جانب التوازن المالي.

مما سبق يتضح أن زيادة أهمية دور الدولة وتدخلها من النشاط الاقتصادي، زاد من أهمية المالية العامة التي اعتبرها الكنزيون المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد.

المطلب الثالث: النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة

إن ظهور مبادئ الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة 1917 من جهة، وتعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية في بداية القرن الماضي من جهة أخرى، أدى إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة بجعلها المقرر الرئيسي لأي نشاط اقتصادي كان قصد الحد من تعاظم المصلحة الخاصة للأفراد على حساب المصلحة العامة للمجتمع، إذ لم يقتصر بعد دورها على مجرد التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات، وإنما امتد إلى العمل على المشاركة بصفة ثابتة ومستمرة في النشاط الاقتصادي واستهدف الرفع من المعدلات النمو الاقتصادي، انطلاقا من مبدأ "الإيديولوجية الجماعية" والذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وإنفرادها

باتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار والإنتاج تحقيقا للمصلحة العامة، فهي بذلك محل قوة السوق التي أثبتت فشلها إبان تلك الفترة[1].

وخاصة أن هذه المبادئ أثبتت مفعولها ولو على المدى القصير بحكم عدم تأثير الدولة الاشتراكية بشكل كبير بأزمة 1929 عكس الدولة الرأسمالية، وبالتالي تحول الدولة الاشتراكية إلى دولة منتجة مم أدى إلى تزايد النفقات العامة وتطور مفهومها وطبيعة دورها وكذا تعدد أنواعها، باعتبارها الشكل الرئيسي الذي يعكس إدارة و توجيه الدولة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إذ أن النفقات العامة تزداد أهميتها في الاقتصاد الاشتراكي بشكل كبير، كونها تمس الجانب الاقتصادي بحكم أن الدول تحل محل قوى السوق فيما يخص عماليات الاستثمار والإنتاج وهذا ما يعكس الأهمية والحجم الكبير للنفقات العامة في الدول الاشتراكية.

لكن ما تعاني الرأسمالية من تداعيات أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وصولا إلى انهيار النظام الاشتراكي سنة 1989 وعدم قدرة المبادئ الاشتراكية للنظام الاقتصادي على الصمود في المدى الطويل وتراجع الفكر الاقتصادي الاشتراكي وإزالة معالمه خاصة مع تحول العديد من الدول الاشتراكية إلى دول الرأسمالية.

المطلب الرابع: النفقات العامة في ظل الدور الجديد للدول في ظل العولمة

بعيدا عن اقتصاديات الدول الاشتراكية، فان اقتصاديات الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي ولم تتجاهل ما جاء به الاقتصادي "كنز" خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على مبادئ العولمة التي اختفت بعد أزمة الكساد والإجراءات الحماية التي اتخذتها العديد من الدول في سبيل الحد من أثرها، ظهر ما يسمى بدولة "الرفاه الاقتصادي" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب "كنز" وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة ميزانية نشطة تسعى من خلالها لتحقيق لرفاه الاجتماعي للأفراد وذلك من خلال ما يلي:

[1] أحمد زهير شامية، **المالية العامة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، سنة 1997، ص42

1. محاربة الفقر والتخفيف من حدته:

وذلك يكون حسب شروط التي تضعها الهيئات الدولية كالبنك الدولي الذي يحدد خط الفقر ب 1.25 دولار في اليوم كنصيب للفرد وهو الحد الأدنى للمعيشة للأفراد، وذلك يكون من خلال تطوير نظم المعلومات والحماية الاجتماعية، توجيه الاستثمارات وتوفير فرص العمل في المناطق ذات الكثافة السكانية وكذا التخلص من مركزية القرار التي لا توفر العدالة الاجتماعية ولا تسمح بالإطلاع بشكل كاف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

2. محاربة الأمية:

حيث أن الدولة تطلع بمهمة العمل على ضمان توفير حد أدنى من المدرس للأفراد من خلال توفير المنشآت التعليمية في المناطق البعيدة والأهلية بالسكان، ودعم الأفراد محدودي الدخل في سبيل مواصلة الدراسة و التعليم وبالتالي الحد من التسرب المدرسي.

3. محاربة الفساد الاقتصادي:

باعتباره من أهم عراقيل نجاح سياسات الاقتصادية فالدولة تكون ملزمة بإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة والفساد، وكذا التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي التي تعد من أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو يشكلا تدخل وتفعل دورها في هذا المجال.

4. توفير الرعاية الصحية الضرورية:

وتلتزم الدولة في هذا الإطار بتوفير أدنى ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل المناطق، ويرمز ذلك من خلال تطور حجم النفقات العامة الموجهة للرعاية الصحية في معظم دول العالم، إذ أنها تعتبر من الوظائف الأساسية في الوقت الراهن التي لا يمكن أن تتخلى عنها، ولو أنها تكون بنسب متفاوتة بين دول العالم والجدول 1 يبرز نفقات الرعاية الصحية في دول مجموعة السبعة (G7)

الجدول رقم (1-1): تطور نفقات الرعاية الصحية كنسب من الناتج المحلي في دول مجموعة السبعة

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004
كندا	6.2	6.5	6.7	6.9	6.9
ايطاليا	5.8	6.1	6.2	6.2	6.9
ألمانيا	8.2	8.3	8.4	8.5	8.1
اليابان	6.2	6.5	6.4	6.6	6.6
فرنسا	8.0	8.1	6.5	8.7	8.8
بريطانيا	5.8	6.2	6.4	6.6	6.9
الو.م.أ	5.8	6.2	6.3	6.7	6.8

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

ويتبين لنا من خلال الجدولرقم (1-1) كيف أن نفقات الرعاية الصحية في تطور مستمر في الدول الواردة في الجدول على طول الفترة الممتدة من 2000إلى2004 حيث أنه في غالبية الدول تتراوح نسبة الرعاية الصحية العامة في حدود 9 إلى 10% وهذا ما يبرز أهمية نفقات الرعاية الصحية التي لا تقل عن النفقات الأخرى.

5. الاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي:

باعتبار أن البحث العلمي هو أحد أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بحكم أنه من أساسيات اقتصاد المعرفة إلى جانب الإبداع التكنولوجي والتربية والتكوين، فإن نفقات البحث العلمي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من إجمالي النفقات العامة خاصة في الدول المتقدمة التي تشهد تطورا ملحوظا في هذا الجانب[1].

[1] أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره،ص47.

المبحث الثالث: أساسيات النفقة العامة

النفقات العمومية إذ تشكل ركنا أساسيا في الدراسات المالية،وتعود أهميتها باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أن النفقات العمومية ترسم حدود نشاط الدولة وضوابطها،إذ تلجا الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من أدوات المالية الرئيسية للدولة وذلك من اجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العمومية فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: حدود وضوابط النفقة العامة

أولا: حدود النفقة العامة

لقد استقر التقليدي وحقيقة الأمر أن هذا الفكر غير مجدي في هذا الوقت الحالي نظرا لجمود هذا الرأي من جهة، وتجاهله للعديد من الظروف الاقتصادية والمذهبية والمالية والاقتصادية التي تمارس الاقتصاد القومي لدولة معينة.

1. العوامل المذهبية أو الايدولوجية:

تعني أنه إذا كان السائد في دولة ما الايدولوجية الفردية فان حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة الى الدخل القومي وتبرير ذلك أن دور الدولة في ظل هذه الايدولوجية يقتصر على قيامتها بالوظائف التقليدية، أما في ظل الايدولوجية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي بها الدولة بالإضافة الى زيادة تنوعها.

أما في ظل الايدولوجية : حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتمتلك الجماعات أدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، فان حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبته إلى الحد الذي تتطابق فيه مع الدخل القومي، وتتعد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة تظهر الايدولوجية في ظل الدولة المنتجة ذات النمط الاشتراكي تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها، حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وفي التأثير على

حجم الطلب الكلي الفعلي وبالتالي على المستوى الاقتصادي العام ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي.

ثانيا: ضوابط النفقة العامة

لكي تحقق النفقة العامة الآثار المنشودة منها من إشباع الحاجات العامة فان هذا يستلزم تحقيق أمرين:

- تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة[1].
- أن ذلك عن طريق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات، ولابد أن تدخل في اعتبارها ضرورة وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة الى أوجه المنفعة دون اسراف.

1. ضابط المنفعة على النفقة العامة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب[2]، وضابط المنفعة أمر منطقي لا يمكن تبرير النفقة العامة في مجال معين الا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، ويقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد دون البعض الأخر، ما يتمتع به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي[3]، أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى من جهة، وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في بداية الأفراد بعد دفع التكاليف العامة، كالضرائب من جهة.

2. ضابط الاقتصاد في النفقة العامة:

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن، ولذا فيجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، حيث يعتبر مظاهر التبذير والإسراف المالي متعددة في كل دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة، وتتمثل تلك المظاهر في دفع مرتبات وأجور الموظفين، التسيب في مشتريات الحكومة وتوريداتها، وعدم استئجار السيارات والمباني بدلا من شرائها وغير ذلك من مظاهر الإسراف ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة.

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، طبعة1992،ص ص 159-160
[2] محمود عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص79
[3] عدنان الهندي وآخرون، **مبادئ في الاقتصاد التحليلي**، بدون دار النشر، عمان، طبعة1982، ص58

تتمثل في مراعاة الحاجات الضرورية، ولتحقيق المنافع الجماعية العامة، هذا فضلا عما يمكن أن تؤدي أجهزة الإعلام والنقابة المختلفة، والرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارس ثلاث جهات هي[1]:

- الإدارة.
- الهيئات السياسية.
- جهات أخرى مستقلة ومتخصصة.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة:

التقسيمات العلمية للنفقة العامة المستندة إلى معايير اقتصادية (تقسيمات اقتصادية)[2]:

أسهم علماء المالية العامة في وضع تقسيمات متعددة للنفقات العامة يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة في تحبيذ تقسيم دون الأخر، وبالرغم أن هذه التقسيمات قد يتداخل بعضها في البعض الأخر، إلا أنها تمثل أهمية كبيرة في استظهار طبيعة الإنفاق العام وأثاره وأغراضه والأمر الذي يساعد كثيرا على إدارة الأموال العامة، ومن ثمة تتبع هذه النفقات من فترة لأخرى.

وأخيرا تمكن السلطة التشريعية والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة، ولما كانت المعايير الاقتصادية التي يمكن أن تبنى عليها تقسيمات النفقات العامة من الكثرة بمكان فإننا نقتصر هنا على التقسيمات المستندة إلى أهم المعايير المتداولة في هذا الشأن، دون الخوض كثيرا في التفاصيل الخاصة بمزايا وعيوب كل تقسيم.

أولا: تقسم النفقات العامة من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل القومي (النفقة الحقيقية والتحولية)

يعتبر هذا التقسيم هو التقسيم التقليدي حيث كان أول من نادى به الاقتصادي الإنجليزي بجو *Pigeaud*.الذي قسم النفقات إلى النفقات "حقيقية أو فعلية" ونفقات "تحويلية أو ناقلة"[3].

ويقصد بالنفقات الاقتصادية أو الفعلية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، وذلك كالمرتبات وأثمان التوريد والمهمات الأزمة لسير المرافق العامة التقليدية أو الحديثة، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالنفقات العامة هنا تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل لإنفاق وتخلق نتيجة ذلك جديد في الدخل القومي، وقد أطلق على هذه النفقات بعض الكتاب مثل لفمبر جيه laufenburger اسم النفقات المنشئة للخدمات dépense productives des services لا

[1] علي خليل ، مرجع سبق ذكره، ص13
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص65
[3] علي العربي، **إدارة المالية العامة**، كلية التجارة، جامعة الكويت، بدون سنة نشر، ص32

يؤكد أن الدولة تنتظر من وراء إنفاقها الحصول على خدمات ومنافع مباشرة لا غنى عنها، هذا ويفرق بين الإنفاق الحقيقي وبين الإنفاق الاستثماري Depenses en capital, capital expendture والإنفاق الجاري dèpense courante

أما النفقات التحويلية أو الناقلة فيراد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة، بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريقة بين الأفراد الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، ويعني ذلك أن هذه النفقات القوة الشرائية للأفراد أو الجماعات مع ترك مجموع الدخل ثابتا حيث تجري الدولة تحويلات دون مقابل، كما وأن المدفوعات التي تقوم بها السلطات العامة في الدولة في هذا الشأن لا تتضمن أي استهلاك عاجل للموارد الحقيقية، ولكن مجرد تحويل للقوة الشرائية[1]، ويمكن أن نضرب مثلا للنفقات التحويلية بالإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات وتعد هذه الإعانات أهم صور الإنفاق الناقل حيث أننا نفرق بين الإعانات الاجتماعية (النفقات التحويلية الاجتماعية) وبين الإعانات الاقتصادية (النفقات التحويلية الاقتصادية): فالأولى هي تلك التي تمنحها الدولة للأفراد استجابة للحاجة الفردية (النفقات التحويلية الاقتصادية) التي تمنح من جانب الدولة لبعض المشروعات الخاصة والعامة بغرض خفض أثمانها رغبة في زيادة الاستهلاكية، أو بغرض خفض إنتاجها رغبة في رفع معدلات أرباحها أو زيادة حجم انتاجها[2]، وقد تأخذ شكل الإعفاء من الضريبة (مثل الرسوم الجمركية أو الضريبة على أرقام الأعمال) كإعانة غير مباشرة، إن كانت في هذه الحالة الأخيرة تتعلق بجانب الإيرادات وليس بجانب الإنفاق العام، ويفرق في نطاق الإعانات الاقتصادية بحسب الهدف من منح الإعانة، بين إعانة الاستغلال، إعانات تحقيق التوازن وإعانات الإنشاء وإعانات التجارة الخارجية فالدولة تستهدف من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الأفراد والمشروعات ومن الواضح هنا أن النفقات التحويلية ليست إلى إجراء لتحويل الدخل من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى، وتوزيع الدخل القومي من جديد دون أن تضيف إليه شيئا.

[1] السيد عبد المولى، **مدرسة الاقتصاد والعلوم**، الوجيز في المالية العامة، بدون دار النشر، طبعة2000، ص44
[2] نفس المرجع، ص44

الأهداف التي ترمي إليها، وعلاوة على ذلك، فإن هذا التقسيم يسهل عملية تتبع تطور النفقات العامة وتحليل طبيعتها لتحديد أثارها الاقتصادية.

كما يصبح من الممكن معه مجاراة التطورات الحديثة التي طرأت على ميزانية الدولة نتيجة لتطور دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في مختلف التكوينات الاجتماعية المعاصرة، أما من زاوية الاعتراضات التي استهدف إليها فهي تنصب أساسا على معيار الذي يستند التقسيم. فمن ناحية يؤدي الأخذ به إلى إمكان اعتبار أن كل النفقات العامة تشمل على نفقات تحويلية حيث أنها ممولة في أغلبها عن طريق الاقتطاع من الثروات والدخول الفردية لبعض أفراد المجتمع وتفيد البعض الآخر ومن أخرى، فإنه إذا كانت النفقات التحويلية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، فإن هذا لا يعني أن النفقات تنتج نفس الأثر وخاصة عندما تقوم الدولة بأداء خدمات مجانية للأفراد وتعتبر تكاليفها من الاستهلاك العام ومثال ذلك نفقات التعليم وصيانة الطرق في الحالات التي يستفيد منها هؤلاء الأفراد دون الالتزام بدفع مقابل نقدي له[1].

ثانيا: تقسيم النفقات العامة وفقا لطبيعة العملية الاقتصادية التي استدعت الحاجة إلى الإنفاق (تقسيم النفقات تبعا لأغراضه المتنوعة)

هذا التقسيم يتداخل بطبيعة الحال بالتقسيمات السابقة، ووفقا لطبيعة العملة الاقتصادية يمكن التفرقة بين نفقات متصلة بعمليات متعلقة بتكوين رأس مال وهي تلك التي تهدف الدولة من القيام بها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة مثل النفقات التي تسرف في شراء سلع وخدمات لأغراض استثمارية والنفقات الخاصة بأداء الدولة لوظائفها التقليدية والضرورية لحماية الأفراد وتوفيرا لعدالة فيما بينهم، والنفقات المتصلة بعمليات ناقلة كدفع فوائد الديون والمساهمة كالتأمين الاجتماعي والمساعدات والإعانات التي تمنح للأفراد وكذلك التعويضات عن أضرار الحرب، والإنفاق الخاص بعماليات مالية بحتة كالقروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة.

ثالثا: تقسيمات النفقة العامة وفقا لعلاقتها باقتصاد السوق

يفترض هذا التقسيم أننا بصدد اقتصاد رأس مالي يقوم أساسا على النشاط الفردي ويعمل تلقائيا من خلال "ميكانيزم السوق" تقوم فيه الدولة بدور هام من الناحية الاقتصادية، (الدولة الرأسمالية المتدخلة والموجهة)،إلا أن هذا الدور إن كان لا يؤثر في سير الاقتصاد القومي في مجموعة فإن نتيجته تتوقف في النهاية على العمل التلقائي لقوى السوق المتمثلة أساسا في حركات العرض والطلب، ومن وجهة النظر هذه يفرق بعض علماء المالية العامة بين[1]:

أنواع مختلفة من النفقات التي العلاقة لها باقتصاد السوق،(كالنفقات اللازمة لوجود الدولة وخفض كيانها)، والنفقات المعتبرة كشرط لوجود هذا الاقتصاد وتمثل بالنسبة جزءا من نفقات الإنتاج، والنفقات التي تكمل اقتصاد السوق وتهدف إلى إشباع حاجات يشبعها كذلك نشاط الفردي، ولكن تقوم الدولة بخدمات لإشباعها نظرا لمالها من أهمية اجتماعية خاصة، (كالإنفاق على خدمات الصحة والتعليم) والنفقات التي تمثل تدخلا في اقتصاد السوق كالإنفاق على إنتاج الدولة لسلع مادية.

والتقسيم المتقدم وإن كان يتداخل في جزئياتها في التقسيم السابق عليه، فإنه يفيدنا مع ذلك عند محاولة التعرف على أثر النفقات العامة التي تقوم بها على النشاط الاقتصادي الخاص.

هذه هي أهم التقسيمات في كتابات المالية والمستندة إلى معايير اقتصادية في تقسيم النفقات العامة أقل تداولا، من ذلك التقسيم الذي حاول فيه "نيلسون Nicholson " إيجاد علاقة بين النفقة العامة وعائدها التي تحققه الدولة، وتقسيم بلهن Pelham لهذه النفقات من حيث مدى الانتفاع بها، والتقسيم الذي قام به (كولم) Calm بالنظر لعلاقات النفقة العامة بالقطاع الخاص، بل أن بروشيه Brochier وتبر توني p.tabatoni باستعراضها لمختلف التقسيمات التحليلية للنفقة، محاولا وضع تقسيم عام للنفقات العامة يشمل مختلف التقسيمات المعروفة، فتوزع هذه النفقات بين: نفقات عامة لازمة لحياة الأمة وضمان سيرها، ونفقات يقصد بها تغطية التكاليف مع بعض الخدمات العامة، ونفقات يراد بها تغطية تكاليف القطاع العام، ونفقات تستهدف توزيع الدخول وإعادة توزيعها[2].

[1] عادل حشيش: مرجع سابق، ص68
[2] نفس المرجع، ص69

رابعا: تقسيم النفقات العامة باستناد إلى معايير غير اقتصادية

على أن التقسيمات المستندة إلى معايير اقتصادية لا تنفي العديد من التقسيمات الأخرى الغير مستندة إلى معايير من هذا القبيل في كثير من دول العالم وذلك لمراعاة بعض الاعتبارات الواقعية أو العملية، وخاصة الاعتبارات الإدارية والوظيفية والسياسية والتي تدعو غالبا إلى عدم الالتزام بالتقسيم الاقتصادي للنفقات، وبالتالي فإننا نتوقف هنا قليلا لنقف على أهم التقسيمات المعروفة في هذا المجال.

1. **تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة (التقسيم الوظيفي):**

ويقوم هذا التقسيم في جوهره على فكرة مبسطة وشائعة مفادها تجميع كل مجموعة من الخدمات ذات الطابع الواحد تبعا للوظائف الأساسية التي تؤديها الدول ومن ثم كان التقسيم في الواقع تقسيما وظيفيا للنفقات العامة، ووفقا لهذا التقسيم فإنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من هذه النفقات تبعا للوظائف التالية:

أ. الوظيفة الاقتصادية:

أي النفقات الاقتصادية ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة، وتشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية، ويمثل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة من الدول النامية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بعملية التكوين الرأسمالي نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة، ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا، لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها مثل الطرق والري.

ب. الوظيفة الاجتماعية:

أي النفقات الاجتماعية وهي النفقات التي تتعلق بالهدف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد والتضامن الاجتماعي، ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والموصلات ...الخ.

وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، في كل من البلاد المتقدمة والنامية على السواء، هذه التقسيمات المتعددة للنفقات العامة من خلال ما تقوم به الدول من وظائف، وبالتالي فإنه يمكن الإمعان في كل تقسيم من بينها والوصول تعدد أنواع النفقات العامة وتفصيلها على نحو أكبر، وذلك بتقسيم كل نوع من أنواع تبعا لتعدد الأغراض التي

تدخل في كل تقسيم، وإن كان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إثارة التساؤل على الفوارق المميزة للتقسيم الوظيفي [1].

2. تقسيم النفقات العامة وفقا لمدى تكرارها الدوري في ميزانية الدولة (النفقات العادية وغير العادية):

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكراره إلى نوعين: (نفقات عادية ونفقات غير عادية)[2] .

فالنفقات العادية هي تحدد كل فترة معينة، ولما كانت مدة الميزانية سنة في المعتاد، فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية إذا تكررت كل سنة، فمرتبات العاملين وأثمان الأدوات ولا يعني هذا أن حجم هذه النفقات يجب ألا يتغير من ميزانية إلى أخرى حتى توصف بالعادية، بل يكفي أن تتكرر بنوعها في كل ميزانية.

كما أن النفقات غير عادية هي تلك التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة ـ وقد تتكرر في نفس السنة لأسباب استثنائية كنفقات مكافحة وباء طارق ولهذا التقسيم فائدته وخطره أما فائدته هي أن التكرار الدوري للنفقات العادية يمكن الحكومة من تقديرها تقديرا قريبا من الصحة، وتدبير ما يلزم لسدادها من الإيرادات العادية أهمها الضرائب.

فنظرا لأن حدوث مسبباتها لم يكن منتظرا، فإنها تسدد عادة من إيرادات غير عادية كالقروض أما خطره فيمكن في لأنه يحدد في بعض الأحيان أن تسيء السلطات المالية في الدولة استخدامها بأن تعمد عند عدم توازن الميزانية، إلى فصل بعض النفقات عنها ووصفها بأنها غير عادية وبذلك يبررون الوفاء بها من القروض بدلا من الضرائب.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص39
[2] علي العربي، مرجع سابق، ص36

3. تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها (النفقات القومية والمحلية):

يعتمد تقسيم النفقات العامة هناك على نطاق سيران النفقة العامة، ومدى استفادة أفراد المجتمع أو سكان إقليم معين داخل الدولة من النفقة العامة فتكون النفقة قومية أو مركزية إذا وردت في ميزانية الدولة وتولت الحكومة الاتحادية القيام بها أما النفقات المحلية فهي التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات[1].

وتختلف اتجاهات الدول اختلافا بينيا فيما يتعلق بتوزيع المرافق المختلفة وبالتالي النفقات العامة بين الدول والهيئات المحلية كما تختلف هذه الاتجاهات في ذات الدولة من زمن إلى آخر ويرجع هذا الاختلاف إلى ظروف تاريخية والسياسية والاجتماعية والجغرافية الخاصة بكل الدول في زمن معين، فإنه توجد اعتبارات هامة يحسن مراعاتها في توزيع المرافق والاختصاصات بين الحكومة المركزية والسلطات المالية وبالتالي في توزيع النفقات بين قومية ومحلية فالمرافق التي تهم الأمة في مجموعها باعتبارها كيان واحدا يجب أن تتولاه السلطة المركزية باعتبارها أقدر من الهيئات المحلية على تقدير صالح الأمة في مجموعها فهي التي يعهد إليها بالمرافق التي تهم الاقليم أو المدينة خاصة ومباشرة كتوزيع الماء والكهرباء، كذلك يعهد إليها أهم المرافق التي تحتاج إلى رقابة دقيقة ومستمرة إذ لا يتاح للحكومة المركزية أن تتولى هذه الرقابة بطريقة فعالة بالنسبة إلى كافة الهيئات المحلية، وبين الحكومة التقرير بما تقدم من اعتبارات لا يمنع من أنه يمكن توزيع مرافق معينة في بعض الحالات بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية إذا وجدت اعتبارات تجعل من المستحسن إشراف كل من الحكومة وهذه الهيئات عليها في نفس الوقت كمرفق التعليم[2].

تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تقسم النفقات العمومية في ميزانية الجزائر الى قسمين:نفقات التسيير،نفقات التجهيز،وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة و المتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والاثر الذي يحدثه والاهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها حسب كل نوع من أنواع النفقات.

[1] عادل أحمد حشيش: مرجع سابق، ص70-71
[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص45

أ.نفقات التسيير[1]

✓ **تعريفها:**

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية،أي هي تلك التي تدفع من اجل المصالح العمومية والإدارية.

✓ **تقسيم نفقات التسيير:** تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- **اعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الايرادات:**

يشمل هذا النوع خمسة اجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة)
- الدين الداخلي-ديون عائمة(فوائد و سندات الخزينة)
- الدين الخارجي.
- ضمانات من اجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية.
- نفقات محسوسة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة)

*** تخصيصات السلطة العمومية:**

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري..الخ وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

***النفقات الخاصة بوسائل المصالح:**

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و المعدات و يضم ما يلي:

-المستخدمين-مرتبات العمل-

-المستخدمين-المنح و المعاشات-

-المستخدمين-النفقات الاجتماعية-

[1]طاوش قندوسي،تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،2013-2014،ص47-48

-معدات لتسيير المصالح.

-اشغال الصيانة

-إعانات التسيير

-نفقات مختلفة

***التدخلات العمومية:**

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف اصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم ما يلي:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)

- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)

- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)

- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية)

-النشاط الاجتماعي (المساعدات و التضامن)

- اسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ)

ب-نفقات التجهيز:

- ✓ **تعريفها:**

تمثل ذلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الاجمالي(PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز او ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والادارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات اعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية،و تخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة(القطاع الصناعي الفلاحي)

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة او من البنك أي خلال رخص التمويل.

✓ **تقسيم نفقات التجهيز:**

توزع نفقات التجهيز على ثلاث ابواب:

- **العناوين**:تقسم نفقات التجهيز الى ثلاث عناوين(ابواب) وهي:

-الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة و تتمثل في النفقات التي تستند اما الى املاك الدولة ا والى المنظمات العمومية.

-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

-النفقات الأخرى برأسمال.

* **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات)هي:

المحروقات،الصناعات التحويلية،الطاقة و المنجم،الفلاحة و الري،الخدمات المنتجة،المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية،التربوية و التكوين،المنشآت الاجتماعية و الثقافية،المباني ووسائل التجهيز،إلى أن القطاع يضم عدد معين من الوزارات.

***الفصول و الموارد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات و فصول و مواد حيث تكون بطريقة أكثر وضوح و دقة و ذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار،حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع ،و قطاع فرعي ،ومادة.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

هناك عدة أسباب لتزايد النفقات العامة وهي أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية:

أولا: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

ترجع الأسباب المؤدية لزيادة النفقات العامة إلى ثلاث أسباب رئيسية:

- تدهور قيمة النقود.
- اختلاف الطرق المحاسبية.
- زيادة إقليم الدولة.

1. تدهور قيمة النقود:

ويقصد بتدهور النقود، انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل

وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع السلع والخدمات وترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عدد من وحدات النقد الأكبر مما كانت تدفعه للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات وهنا الزيادة الظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في الأعباء التكاليف العامة على الأفراد.

2. اختلاف الطرق المحاسبية المالية:

اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة كان متبع فيما مضى على تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإيرادات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها بالميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة أقل من حقيقتها، ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقتضي في ضرورة كافة النفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تعد زيادة ظاهرة اقتضتها تغير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3. **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:**

وقد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مرادها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها ويترتب على هذه الزيادة بطبيعتها[1]، زيادة حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي، ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة النقود من أهم الأسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة، خاصة بعد أن أخذت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على سواء، بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية بالإضافة إلى زيادة في مساحة الدولة أو عدد سكانها.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة العامة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف بنسبة ما، وترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة والاجتماعية للمواطنين وتعود إلى عدة أسباب هي[2]:

[1] بلعزز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، جزائر العاصمة، الجزائر، 2004، ص58

[2] عادل أحمد حشيش: مرجع سابق، ص 68

1. الأسباب المذهبية:

ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، من الدولة الحارسة إلى المتدخلة، فبعد ح ع الثانية سادت الفلسفة التدخلية مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الدول الرأسمالية، ولم يكن الحال مختلف في الدول الاشتراكية، حيث تنتشر الإيديولوجية الجماعية وتقوم الدولة بكافة العماليات الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة. وإن التنافس الاقتصادي الدولي، أي كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

2. الأسباب الاجتماعية:

مع زيادة عدد السكان، وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية يتزايد حجم النفقات العامة لمواجهة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية...الخ، أضف إلى ذلك زيادة الوعي الاجتماعي، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد لحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الدولة بها.

3. الأسباب الإدارية:

يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته للتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل إلى زيادة الإنفاق العام بصورة ملحوظة حيث يمثل عبء إضافيا على موارد الدولة.

4. الأسباب السياسية:

يترتب على انتشار مبادئ ديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وكفالة كثيرة من خدماتها، أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشروعات الاجتماعية وإرضاء الناخبين وإلى الإكثار من تعيين الموظفين إرضاء لأنصاره، مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة، ومن جهة أخرى تزيد النفقات العامة بسبب اتساع حجم التمثيل الدبلوماسي لزيادة عدد الدول المستقلة وظهور منضمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنضمات إقليمية متعددة، وكذلك بسبب ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات يتحتم على الدول القيام بها من تقديم المساعدات للدول الأجنبية أو لرعاياها.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقة العامة

يتوقف حجم تأثير الإنفاق العام على درجة التجاوب التي يبديها الأعوان الاقتصاديون أمام تصرفات السلطة العمومية، فقد يعبرون عن رفضهم لبعض التدابير مما يؤدي إلى خلق أوضاع جديدة إلا أنه بالرغم من كل هذا، يبقى لسياسة الإنفاق أثارها، التي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: أثار النمو الاقتصادي

1. أثر المضاعف:

يمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق والتي تهدف إلى بيان أثر الاستثمار في الدخل القومي[1]، المضاعف = 1.

2. الميل الحدي للاستهلاك

ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي فكلما كان الجهاز مرن كلما كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره، وهي وضعية الدول المتقدمة، وانطلاقا من فكرة المضاعف، تتبنى الكثير من الحكومات سياسة إنفاق توسعية الهدف منها هو استعمال زيادة الإنفاق لتحقيق النمو الاقتصادي.

أما الدولة النامية فإن أثر المضاعف فيها يكون ضعيفا من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد فيها. وذلك نظرا لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك[2].

3. أثر المعجل:

المعجل يوضح أثر نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى الإنتاج القومي إلى إحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر ويتم احتساب عامل التعجيل على أساس النسبة بين التغير في مقدار الاستثمار وبين التغير في مقدار الإنفاق أي[3]: أثر المعجل = الزيادة في الاستثمار.

[1] عبدي المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر،2003، ص196

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1971، ص59.

[3] نفس المرجع، ص54.

الزيادة في الاستثمار هذا ويتوقف مدى الأثر الذي يحدثه "المعجل" على معامل رأس المال، أي العلاقة بين رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج معين ويختلف هذا المعامل من قطاع إلى آخر، وبالتالي يصبح لكل قطاع "المعجل" الخاص به بالإضافة إلى هذا فإنه يتوقف كذلك على نوع هذه النفقات وعلى صفة الأفراد المستفيدين منها ومدى ميلهم للحد من الاستهلاك على النحو الذي وضحناه بالنسبة لأثر المضاعف[1].

ثانيا: سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار

تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية، ولهذا تعمل الدولة على التأثير عليها باستخدام الإنفاق العام تخفيضا أو رفعا، فالدولة تقوم بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية من أجل تخفيض أسعارها، وتدخل الدولة عن طريق أسعار للمنتجات أو الخدمات التي تؤدي إلى خفض أسعارها، وتلعب المعونات الاقتصادية لدعم الأسعار دورا هاما في كبح التضخم ومنح ارتفاع الأسعار أنها تنعكس في النهاية في الدخل الحقيقي، إلا أن النفقات العامة يمكن من ارتفاع الأسعار فالتمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي يؤدي الى حجم الكتلة النقدية، ومنه يزداد الكل مقارنة بمستوى العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل للوضع الاقتصادي القائم، فزيادة الإنفاق في فترة سيادة البطالة تكون لها أثار ضعيفة على الأسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل، ولهذا فمعظم الدول تعتمد سياسة زيادة الإنفاق في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج.

ثالثا: سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل

إن معظم الدول تعمل على تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، وتقليصا للفوارق الاجتماعية، وبالتالي تسعى سياسة الإنفاق إلى رفع مستوى المداخل المنخفضة وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية بشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية. ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح عندما يتم تميل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية حيث تعمل على تخفيض الدخل لطبقات ذات الدخل المرتفع بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية[2].

وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل بصورة غير مباشرة، لذوي الدخل المحدود، تبين الدراسات التطبيقية أن إعادة توزيع الدخل في معظم الدول أوربا الغربية تتم عن طريق الإنفاق العام وليس من خلال الضرائب، ويشكل الإنفاق العام لأغراض إعادة توزيع الدخل

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص26.
[2] نفس المرجع، ص68.

{الإنفاق على الصحة والتعليم وأوجه لرفاه الاجتماعي والإسكان والخدمات الاجتماعية} من إجمالي الإنفاق العام في بعض الدول الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك نجد الاستهلاك الجماعي الذي يمثل ما بين20 إلى25 من الإنفاق الجاري الحكومي وقد لا تكون عملية إعادة التوزيع عمودية، أي بين الأغنياء والفقراء، وإنما ممكن أن تكون أيضا أفقية أي بين أصحاب المداخل المتشابهة ذات البنية المختلفة، فنلاحظ معظم الإعانات تذهب لصالح العائلات التي لها أطفال أكثر ويمكن لسياسة الأنفاق العام أن تأخذ اتجاه آخر على توزيع الدخل يتجلى في تأثيره على قدرة الناس. على العمل من خلال تحويل الدخل وبالانتهاء من اعتبار أهم الآثار الاقتصادية التي تنتج عن الإنفاق العام بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنتاج والاستهلاك القوميين وكذا المستوى العام للأسعار، توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع تكون قد تكاملت لدينا فكرة عامة ومبسطة عن هذه الآثار التي ينبغي أن تقرر في ضوئها مختلف القواعد الحاكمة لنشاط الدولة المالي، حتى يجئ الإنفاق العام محققا للغايات المنفق عليها في السياستين الاقتصادية والمالية للدولة.

الخلاصة:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العمومية في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العمومية على كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها،إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية الاقتصادية

إذ يكتشف نشاط الدولة واقع الحياة الاجتماعية عن طريق ما تقوم به من إنفاق عام وبالتالي فإنه يمكننا من خلال دراسة هذا الإنفاق العام التعرف على طبيعة هذا النشاط، وقد تؤدي النفقات العامة دوراً هاما في الاقتصاد، فهي الأداة التي تمكن الدولة من القيام بأعمالها وتنفيذ مقرراتها، وهي المرآة التي تعكس فعالية الحكومة ونشاطاتها العامة.

تمهيد:

تعد ظاهرة التضخم من أقدم الظواهر الاقتصادية والتي ارتبطت في تاريخ الاقتصادي بظاهرة ارتفاع الأسعار، حيث اتفق أغلب الاقتصاديين على أنها الوسيلة الأسلم لقياس التضخم، من خلال الرقم القياسي للمستهلك أو المنتج.

لكن هذا لم يمنع المدارس الاقتصادية من أن تختلف في تفسير هذه الظاهرة،فمنهم من اعتبرها ظاهرة نقدية بحتة لا علاقة لها بالاختلالات الاقتصادية، ومنهم من اعتبرها نتيجة حتمية للاختلافات بين قوى العرض والطلب، موضحين أن تفاقم هذه الظاهرة يعود بالضرورة لعجز الدولة عن التحكم والموازنة بين العرض الكلي والطلب الكلي.

لكن ما يتفق عليه كل الدارسين لهذه الظاهرة المستعصية، لدى الكثير من الاقتصاديات القديمة (ألمانيا بين الحربين)، والحديثة(زيمبابوي،تركيا)، أن للتضخم أسباب ومحددات يمكن تلخيصها في ثلاث عناصر أساسية وتشمل، عرض التكاليف والنقود، والتي تعتبر حسب اغلب الاقتصاديين المحددات الرئيسية لهذه الظاهرة.

لقد عالجت العديد من الدراسات موضوع المحددات الاقتصادية للتضخم، وفي محاولة للإطلاع على ما وصل إليه العلم في الموضوع، كان العمل على الاطلاع على بعض الدراسات وتحليلها بشكل نقدي، بغية التأكد على نقاط الايجابية في الدراسات، وتجنب النقاط السلبية التي وقعوا فيها، ورغم عدم تطرقنا لأي دراسة حول محددات التضخم في الجزائر، إلا أنه تم أخذ دراسة خاصة بدون ان تشترك اقتصادياتها مع اقتصادياتنا بشكل واضح.

المبحث الأول: ماهية التضخم و قياسه

تعد الظاهرة الاقتصادية المتمثلة في التضخم، من بين الظواهر الأكثر تعقيدا في الاقتصاد، كما تتميز بتطور مفهومها مع تطور الفكر الاقتصادي على غرار العديد من الظواهر الاقتصادية، حيث مر تفسيرها بعدة مراحل، على غرار المدرسة النقدية قبل أزمة الكساد الكبير، وكينز بعد هذه المرحلة، لتليها تفسيرات أخرى، كما قسم الاقتصاديين التضخم إلى أنواع حسب عدة معايير مبينين الأسباب النظرية المنشأة للتضخم وكيفية قياسه، ومن خلال هذا المبحث سيكون العمل على إبراز هذه النقاط بكثير من التوضيح والتدقيق.

المطلب الأول: تعريف التضخم

ليس من السهل ضبط مفهوم شامل وكامل لأي ظاهرة اقتصادية، فكيف الحال إذا تعلق الأمر بالتضخم، حيث أن التعاريف تتعدد وتتنوع خاصة وأن هذه الظاهرة مرتبطة بأغلب الظواهر الاقتصادية، مما يجعلها عنصر مشترك في العديد من التعاريف كما أنها ظاهرة زمنية تميزت بظهورها على عدة أشكال مختلفة ، من الشكل النقدي أو ارتباطها بالبطالة وصولا إلى ظهور التضخم الركودي في سبعينات القرن العشرين.

حيث يعتبر أصحاب النظرية النقدية التقليدية والتي ظهرت في القرن التاسع عشر، أن التضخم ليس إلا نتيجة لزيادة في كميات النقود المطروحة للتداول أي انه ظاهرة نقدية بحثه.

فالتضخم حسبهم لا يعودوا أن يكون (التغير النسبي في أسعار للمستهلكين)، وذلك ما يؤثر على المستوى العام للأسعار، أو كما عبر عنه مارشال بأنه" الارتفاع المستمر في الأسعار"وهو نفس التعريف تقريبا الذي صاغه كورتير بأن التضخم هو"الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع[1].

أو كلوز الذي عرفه على انه" الحركات العامة لارتفاع الاسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع"[2].

ومنه نستطيع أن نصيغ تعريف متكامل للتضخم والذي يبنى على الخاصيتين الأساسيتين في التضخم بأن يقال التضخم هو:

[1] بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر العاصمة،2004،ص141.
[2] حسين عناية غازي، **التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، مصر، 2006، ص22.

الارتفاع العام الدائم و المستمر في المستوى العام للأسعار مع انخفاض القدرة الشرائية للوحدة الواحدة من النقود.

و منه نستطيع أن نستخرج أهم خصائص التضخم و التي تتركز في:

- **ان الارتفاع يكون عاما:**

أي لا يمس سلعة واحدة أو خدمة واحدة،بل عدد كبير من السلع والخدمات الخاصة الأساسية في المجتمع.

- **ان يكون الارتفاع دائما:**

أي ان يستمر لفترة زمنية معتبرة كافية لتأثير على الاقتصاد وفعاليته.

- **أن يكون الارتفاع مستمرا:**

اي ان لا يفصل بين تغير و أخر فترة زمنية كبيرة،تحول هذا التغير من تغير تضخمي لتغير عادي يمس تغير المستوى المعيشي.

إن هذا التفسير النقدي لظاهرة التضخم بقي صالح حتى منتصف القرن 20، أين جاءت أزمة الكساد الكبير 1929-1933 والتي غيرت المفاهيم الاقتصادية،حيث تميزت هذه المرحلة بدخول الأفكار الكينزية والتحول الى تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

إلا أن هذا لم يفسر على ظهور التضخم رغم أن الأسواق أغرقت بالأموال لتمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة،مما اجبر المفكرين على إعادة النظر في صحة التعريف السابق، المبنية أسسا على أن كمية النقود التي تضخ في السوق هي العامل الأساسي للتضخم-و هذا ما سبق تفصيله- مما اظهر أبعاد جديدة للتضخم.

لقد حتم هذا الأمر على الاقتصاديين إيجاد أبعاد وتعاريف جديدة للتضخم، والمبنية أساسا على الأسباب المنشئة للتضخم ، هذا ما جعلهم يحولون أنظارهم إلى كون التضخم ليس مجرد حالة عابرة بل إمكانية كونه مرض اقتصادي ناتج عن اختلال في توازنات اقتصادية .

حيث عبر الاقتصاديين على أن التضخم يعبر عن الفجوة الحقيقية بين الطلب الكلي (مجموع القيمة السوقية للسلع والخدمات المطلوبة في الاقتصاد على مختلف انواعها) والعرض الكلي (الذي يبين اجمالي قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل كافة المنتجين في الاقتصاد المعني)[1].

كما يمكن اعتباره وانطلاقا من هذا المفهوم،ذلك الانخفاض الذي يمس قيمة النقد وانخفاض ازدياد كميتها بسرعة أكبر من تزايد السلع التي يستطعون شرائها

حيث رصد التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي والصادر سنة 2008، ان ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمحروقات من بين باقي السلع ،هو السبب الرئيسي في الطفرة السعرية التي تشهدها الدول المتقدمة والنامية حيث قدر في الأولى ب 3.5%، أما الثانية فوصل لمستويات اكبر ب 8.6%،و يضيف التقرير أن التضخم سيأخذ في التراجع مع تباطئ الطلب، خاصة على المحروقات(صندوق النقد الدولي، تباطئ الاقتصاد العالمي وتصاعد التضخم، 2008) ومن هذا يتضح جليا إن التضخم هو حالة اقتصادية ناتجة عن اختلالات هيكلية في الاقتصاد المحلي وحتى العالمي.

إلا أن هذا لا يمنع أن يظهر التضخم في بعض الحالات الشاذة، في شكل قوى طلب ناتجة من إرادة الأفراد في الاستهلاك أكثر مما يقدمون من إنتاج، مما يحيل التضخم في هذه الحالة إلى ظاهرة اقتصادية ناتجة بالأساس على الغياب الرشادة الاقتصادية عن هؤلاء الأفراد (إلا انه نعتقد أن هذا السبب يعد من الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر والدول العالم الثالث)

وكتعريف شامل للظاهرة نقول ان التضخم هو:

كل زيادة في التداول النقدي تترتب عنها زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و الخدمات في فترة زمنية معينة ،تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار[2].

حيث أن هذا التعريف يجمع بين الفكرتين، سواء أصحاب النظرة النقدية المتركزة على كون التضخم ظاهرة نقدية بحتة، أو أصحاب النظرة الهيكلية والتي ترى أن التضخم هو ناتج لاختلالات هيكلية.

[1] تومي صالح،**النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000**،أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية،تخصص قياس اقتصادي،جامعة الجزائر،الجزائر،2002،ص30.

[2] حسين عناية غازي، التضخم المالي، نفس المرجع السابق، ص25

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأسبابه

كحال كل ظاهرة اقتصادية ،فان للتضخم أنواع تتميز عن بعضها البعض من حيث الخصائص والمميزات ،حيث برزت عدة تقسيمات للظاهرة تميزت كل واحدة عن الأخرى من الزاوية التي قسمت على أساسها فنجد تقسيمات أخذت تدخل الدولة من عدمه،وأخرى أخذت حدة القوى التضخمية وما مدى تأثيرها على الاقتصاد، كما تختلف الأسباب المنشأة للتضخم و هذا ما سيتم التطرق إليه من هذا المطلب.

أولا: أنواع التضخم

لقد اختلف الاقتصاديين في معايير تقسيم التضخم ،فقد اعتمد في تقديم التقسيم لهذا العنوان على معيارين أساسيين هما حسب تحكم الدولة في ميزان الأسعار، وحسب حدة الضغوط التضخمية على الاقتصاد[1].

1. حسب تحكم الدولة في ميزان الأسعار:

إن هذا التقسيم ينظر إلى التضخم من حيث الحرية الاقتصادية في الدولة، ومدى تحكم العرض والطلب في تحديد الأسعار داخل الدولة، حيث يمكن أن نجد نوعين من الدول دولة حيادية، ودولة متدخلة، وحسب هذه الرؤية نقسم التضخم إلى:

أ. التضخم الطليق(المكشوف):

يميز هذا النوع من التضخم الارتفاع المستمر له مع غياب تدخل الدولة بصفة مباشرة للتخفيض منه،لكن هذه السلبية من الدولة تؤدي لمحاولة ارتفاع مستمر للتضخم مما سيؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية في الدولة، إلا إن هذا لا يمنع أن يكون فيه من الايجابية بما كان ،حيث ا ناي اقتصاد يدعي التطور سيكون قادر على مواجهة هذه الظاهرة خاصة و إن الجهاز الإنتاجي في الدولة المتقدمة يكون في العموم مرنا،و يستطيع مواكبة هذه الضغوط التي تنجم في اغلب الأحيان على ضعف العرض مقابل الطلب.

ب. التضخم المقيد(المكبوت):

يختلف هذا النوع عن سابقه كونه يتميز بتدخل الدولة في تحديد الأثمان دون مراعاة لقانون السوق،- العرض والطلب- وتكون هذه الحالة في الغالب في دول العالم الثالث،كون ان هذه الدول لا تتميز بجهاز انتاجي قادر على مواكبة الطلب المتزايد، مما يجبر الدولة على التوجه نحو الاستراد والتحكم في الاسعار

[1] بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،نفس المرجع السابق،ص،ص147-148.

عن طريق المراسيم والقوانين، وأفضل مثال على ذلك ما حدث في الجزائر 2011 بتسقيف اسعار الزيت والسكر واصدار ذلك في الجريدة الرسمية[1].

حيث سقفت وزارة التجارة سعر لتر من الزيت ب 125 دينار جزائري، والسكر الابيض الموضب ب 95 دينار جزائري للكلغ الواحد، إن هذا النوع من الإجراءات يجعل التضخم مخفي وغير واضح بل ومكبوت، مما قد يضر الاقتصاد على المدى الطويل اكثر مما ينفعه، وهذا ما سيتم توضيحه اكثر فيما يلي من البحث.

2. حسب حدة الضغوط التضخمية على الاقتصاد:

إن هذا المقياس يعمل على تقسيم التضخم حسب شدته وتأثيره في الاقتصاد، حيث اختلف الاقتصاديون في تقسيم التضخم حسب هذا المعيار فمنه من قسمه إلى قسمين، ومنهم من قسمه إلى ثلاثة، بينما ذهب آخرون إلى تقسيمه لأربع أقسام حسب شدة الضغوط، حيث كان التقسيم الأخير هو التقسيم الأقرب للواقع والذي يقسم التضخم إلى:

أ. التضخم الزاحف:

هو ذلك التضخم العادي الذي يحدث في اي اقتصاد مستقر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، والتحركات التي تمس الاقتصاد حيث يكون في حدود 02% سنويا، وهي نسبة جد معقولة وعادية.

ب. التضخم الماشي"السائر":

حيث تكون التغيرات التي تتراوح بين ال05 %و ال10%، وهذا النوع من التضخم يمكن تفسيره بحالتين أساسيتين،فإما يكون ايجابيا محتاج للسيطرة،و إما يكون سلبيا يؤدي لظهور أزمة تضخمية في الاقتصاد.

- **ايجابي:**

إذا كانت هذه التغيرات ناتجة عن برامج تنموية من الدولة،و ضخ لقيم مالية ضخمة في الاقتصاد بغية التحول بهذا الاقتصاد من التخلف نحو التقدم،حيث نقدم التجربة التركية كمثال على ذلك حيث بلغ معدل التضخم فيها 7.6 %،[2] ورغم كبر هذا الرقم ورفضه حتى من الاتحاد الاوروبي حسب معاهدات ماستريخت إلا أنه جد متناسب مع الطفرة التي يتميز بها الاقتصاد التركي، الذي أصبح يعد في طليعة الاقتصاديات العالمية بمعدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بلغ سنة 2010 ال8.9%،متفوقا بذاك على أكبر

[1] الجريدة الرسمية ،العدد 18،الصادرة بتاريخ2011/3/23.

[2] Le monde, **bilan de monde (la situation économique internationale)**, France intre, France, 2011, p43.

التكتلات الاقتصادية والدول الرائدة ،وخاصة ان متوسط نمو إجمالي للناتج المحلي الحقيقي العالمي بلغ سنة 2010 ال 05%.[1]

- **سلبي:**

إذا كانت هذه الارتفاعات هي ترجمة لعدم قدرة الدولة على مواكبة الطلب في الاقتصاد، أو كانت ناتجة على تدفقات نقدية في مختلف أشكالها للاقتصاد (أجور، قروض استهلاكية،دعم،...)، وهي إختلالات تعاني منها عدة دول في العالم لا تعني بالضرورة إن الاقتصاد في أزمة، لكن عدم معالجتها ستؤدي بالضرورة لعواقب وخيبة على هذه الدول واقتصادياتها، كمصر بمعدل تضخم بلغ ال 10.7% سنة ال 2010 أو الهند ب 8.6 %لنفس السنة[2].

ج. التضخم الراكد:

وهو من أخطر الأنواع على التضخم حيث تتراوح فيه نسب التضخم بين ال20% و ال 40%، فدخول أي اقتصاد في هذه المرحلة هو اذان بدخوله لغرفة الإنعاش، وهذا يعني أن التضخم قد وصل لأرقام لا يمكن معها النهوض بالاقتصاد إلا بإدخال إصلاحات جذرية عليه، كون أن آلياته الحالية لم تعد قادرة على التحكم في الأسعار وأن الضغوط التضخمية لا تقاوم، وهذا حال الاقتصاد الجزائري سنوات التسعينات حيث وصل التضخم فيه لنسب غير مسبوقة بلغت سنة 1992[3].

ال31.7% وال 29.05 % سنة 1994[4]، ولولى الإصلاحات النى مست الاقتصاد الجزائر ابتداء من 1994 ببرامج إعادة الهيكلة التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي، لكان الوضع غير الوضع الذي نحن عليه الآن (إن الإشارة لبرامج الإصلاح الهيكلي التي مست الاقتصاد الجزائري وأثارها الإيجابية على الاقتصاد الوطني لا تعني موافقة الباحث عليها وتأكيده على فعاليتها، لكن لا يمكن إغفال أثرها الايجابي على الاقتصاد الوطني)

د. التضخم الجامح:

هو من اخطر أنواع التضخم وأشدها ضررا على الاقتصاد،حيث تتوالى الارتفاعات في معدل التضخم لتصل الى 50% أو تفوق سنويا،مما يجعل النقود تفقد قيمتها الشرائية وخاصيتها الأساسية كمخزن للقيمة،مما ينتج عنه في الكثير من الأحيان انهيار العملة الوطنية واستبدالها بعملة أجنبية أخرى لتحل

[1] سيدا اونز، **ما هو التضخم**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2010، ص ص44-45.
[2] Le monde ,idem, 2010,p,p117-127.
[3] بنك الجزائر، التقرير السنوي ا لرسمي،1992
[4] بنك الجزائر، التقرير السنوي الرسمي، 1994

محلها لفقدانها خاصية وسيط للتبادل و أداة لإطفاء الديون، ونجد أن هناك عدة حالات من هذا النوع حدثت لاقتصاديات على مر التاريخ، على غرار ما حدث في اليونان سنة 1948 بارتفاع الاسعار ب 25 ألف مرة عما كانت عليه سنة 1939، اليابان حيث بلغت الارتفاعات في السعار 11 ألف مرة، فرنسا ألف مرة وايطاليا 6000ألف مرة[1].

ثانيا: أسباب التضخم

لقد اختلف الرؤى في تحديد أسباب واضحة ومقنعة لحدوث التضخم، لكن الواضح إن هذه الاختلافات يمكن تقسيمها على ثلاث أوجه رئيسية [2]، من حيث البعد الفكري، فالأولى ترى ان التضخم ينتج عن عوامل متعلقة بالعرض، الثانية ترى أن التضخم ينتج عن العوامل المتعلقة بزيادة التكاليف، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا العنوان.

1. العوامل المتعلقة بالعرض:

وتتمثل هذه العوامل المسببة للتضخم في:

أ. زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري(انخفاض الميل الحدي للادخار):

إن جل النظريات الاقتصادية ترى أن التوازن بين قوى العرض والطلب من أهم سبل استقرار السوق، وتسمح بتحديد السعر التوازني الذي يرضي كل الطرفين لكن اختلال التوازن بين الطلب الكلي الفعال، مع عدم استجابة من العرض الكلي نظرا لكون الاقتصاد في حالة تشغيل كامل أو بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بعدم قدرته على توفير اللازم من السلع والخدمات، يجعل الضغوط التضخمية تظهر إلى الواجهة وتشكل ضغط على الاقتصاد وهذا ما يكون عادة في الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث، إلا أن الملاحظ انه لا يمكن ان تُعَرَف كل فجوة بين العرض والطلب الكلي الفعال،كفجوة تضخمية فيجب أن تكون زيادة شاملة مضطردة ومستمرة.

ب. العجز في الميزانية

ويقصد به زيادة النفقات الحكومية العامة على ايرادتها العامة، بالقدر والكمية التي تقترضها الدولة والتي غالبا ما تكون من قبل البنك المركزي (بطرح سندات حكومية)، ويمكن أن تكون هذه الآلية مقصودة من الحكومة بهدف تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، أو بشكل ضروري لتغطية نفقاتها الضرورية كدفع رواتب الموظفين وتسيير شؤون البلاد.

[1] بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،نفس المرجع السابق،ص148

[2] Pierre bezbakh ,inflation et désinflation ,cinquieme édition ,paris ,France,2006,p26

لكن غالبا ما تؤدي هذه الأموال لرفع من وتيرة التضخم في الدولة،فإذا كان العجز مقصود وكان الاقتصاد غير قادر على استيعاب هذه الأموال التي تنوي طرحها فيه، فهذا سيؤدي لدخول كتلة نقدية كبيرة للسوق، مما يؤدي لإحداث فائض في المعروض النقدي، أما إذا كانت في حاجة لهذه الأموال لتسيير نفقاتها فهذا غالبا ما يؤدي لمشاكل تمويلية تجعل الإنفاق النقدي للدولة، يقل مما يجعل العرض اقل من الطلب، وهذا بدوره سيكون له نفس الأثر السلبي على التضخم.

ج. زيادة الإنفاق غير فعال

إن زيادة الإنفاق الغير الفعال يعد عبئ على الدولة، فهو عبارة عن ضخ لكتلة نقدية في السوق دون مقابل وأفضل مثال عن هذا العامل هو تمويل العماليات الحربية والتي تعد من أهم الأسباب المنشأة للتضخم، كون أن مسؤوليات الدولة في هذه الحالة الاستثنائية تزداد و تزداد معها المصارف مما يجبر الدولة على التوجه نحو الإصدار النقدي غير المغطى، وهو ما يؤدي حتما لانخفاض قيمة النقود في الدولة، وهذا من أهم المؤشرات على وجود تضخم، ومن أمثلة ذلك ما وقع في لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث اضطرت للتوجه إلى الإصدار النقدي مما جعل عملتها تتضخم بشكل غير معقول حيث أن قيمة المارك الألماني كانت ب 4.2 مارك لكل دولار أمريكي في 1914، لتبلغ 630 مليار مارك لكل دولار أمريكي مع نهاية 1923[1].

د. عدم مرونة الجهاز الإنتاجي

إن غياب المرونة على الجهاز الإنتاجي، بعدم قدرته على توفير وإمداد السوق بالسلع والمنتجات الضرورية ذات الطلب المرتفع والفعال، سيؤدي بالضرورة لظهور التضخم وقد يرجع غياب هذه المرونة لنقص التكنولوجيا المستخدمة أو لكون العملية الإنتاجية قديمة محدودة المر دودية، وغيرها من العوامل القادرة على الحد من قدرة المنتجين على التأقلم مع الطلب الكلي الفعال، أو لنقص في عناصر الإنتاج في حد ذاتها (العمال، الموظفين، رأس المال ، المواد الأولية....).

ه. تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل:

قد يصل الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل، أي تصبح عوامل الإنتاج غير قادر على التفاعل مع العرض الموجه إليها، خاصة إذا تعلق الأمر بالموارد البشرية، كونها في أقصى حد لها، ممل يجعل الجهاز الإنتاجي يفقد المرونة التي كانت تخوله لتلبية الطلب الكلي الفعال، مما يجعلها بحكم التشغيل الكامل كنتيجة.

[1] سكوت روجر، **استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين**، مجلة التمويل و التنمية، مارس2010، ص ص46-49

و. التوقعات والأوضاع النفسية:

قد تكون التغيرات في الطلب الكلي الفعال مبنية على حجج واقعية، لكنها في نفس الوقت وفي اغلب الأحيان تعتمد على العوامل النفسية التي تبنى على توقعات، أخبار وإشاعات تكون في اغلبها صحيحة وإن كانت الحروب ابرز الأمثلة التي توضح هذه الظاهرة قد تظهر كذلك في الظروف العادية كفترات الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية.

وهذا ما أبرزته اغلب نظريات الاستهلاك التي ربطت الاستهلاك بالدخول (المتاحة،الدائمة) والمستوى الاستهلاكي والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد كنظرية الاستهلاك النسبي (Brown)، حيث تبقى هذه الظاهرة نفسية أكثر مما اقتصادية.

2. العوامل المتعلقة بزيادة التكاليف:

وتتمثل أساسا فيما يلي:

أ. ارتفاع في معدلات الأجور:

إن الأجر في النظام الرأسمالي هو نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، مع تدخل النقابات العمالية كأداة ضغط تعمل على تحديد الحد الأدنى للأجور لحفظ كرامة العمال، لكن في الواقع نجد أن هذه الضغوط تكون اكبر من تحمل الاقتصاد حيث تفرض هذه الضغوط في الكثير من الأحيان زيادات متواترة ومتقاربة تجعل القدرة الشرائية للعمال، ترتفع بسرعة أكبلا من قدرة تكيف الجهاز الإنتاجي معها (حيث يمكن أن يكون هذا الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فلا يستطيع التكيف مع هذه الزيادات)، كما أنها ترتفع من تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتجين مما يرفع مستوى الأسعار على المستوى العام وهذا ما يخلق ضغوط تضخمية في الدولة، حيث ستعمل على إبراز مدى تأثير التغيرات الأجرية في معدل التضخم بالجزائر، خاصة وأن معدلات الأجور عرفت طفرة في السنوات الأخير بتحول الأجر القاعدي من 8000 دج ف 1000 دج ف 12000 دج وصولا إلى 15000 دج، مع تعهد من الحكومة بإيصاله إلى 18000 دج بحلول جانفي 2012 (وهرما حصل فعلا)[1]، هذا دون تناسي التغيرات التي شاهدتها أجور طبقة العمال المتقاعدين مع زيادات وصلت إلى 30% مطلع 2012.

[1]تطور الأجر القاعدي في الجزائر2000-2006، **جدول إحصائي مستخرج من الموقع الرسمي للديوان للإحصائيات**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20جانفي2012، بواسطة الرابط التالي**http://www.ons.dz/masse-salariale.50.html**

ب. الضغط الضريبي:

حيث يمكن أن نعرف الضغط الضريبي على انه إجمالي الضرائب الى الناتج المحلي الخام، ويحذف لتحديد التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الاقتطاعات الضريبية وصيغته هي[1]:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$$

ومن خلال التعريف يمكن أن نستنتج مقدار الأثر الذي يلعبه الضغط الضريبي في الرفع من التكاليف، فكلما كان الضغط الضريبي مرتفع ساهم ذلك في الخفض من التنافسية داخل السوق، ورفع التكاليف المباشرة للمؤسسات مما ينعكس بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار بالارتفاع، ويحد من قدرت السوق على التطور والتوسع و جلب الاستثمار والذي سينعكس بدوره على المر دودية الجبائية للدولة (قانون لافر).

ج. انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية:

يؤدي انخفاض العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد وحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية[2]، كما يتسبب التضخم في هروب رؤوس الأموال للخارج، وعرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما سينعكس بالسلب على ميزان المدفوعات، مما يضطر الدول لتمويل عجزها في الحساب الجاري بالاستدانة[3]، وهذا ما شرحه الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل "Gustav Cassel " 1916، في نظريته المعروفة بنظرية القدرة الشرائية للعملة حيث فسر ان اختلاف أسعار الصرف بين البلدين ما هو في الحقيقة إلا انعكاس لاختلاف نسب التضخم بينهما$\Delta Tc=INF$[4].

[1] بلعزوز بن علي، محمدي الطيب، **دليل في الاقتصاد**، دار الخلدونية دون طبعة، الجزائر 2008، ص222

[2] حاكم محسن محمد، **اثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف**، جامعة كربلاء، العراق،2003، ص07.

[3] فضيلة جنوحات، **إشكالية الدين الخارجية و أثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية(حالة بعض الدول المدينة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر2006، ص47.

[4] علة محمد، **الدولرة ومشاكل عدم الاستقرار النقد واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة ما جستير، غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2003 ،ص ص63-66.

د. الدين الخارجي وتكلفته:

ان ترابط العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، يجعل أي متغير مرتبط بالأخر خاصة إذا تعلق الأمر بالتضخم والذي يعد حلقة وصل اغلب المتغيرات الاقتصادية، ويمكن إبراز تأثير المديونية الخارجية على هذا الأخير من خلال عدة نقاط تبرز من خلال التحليل الاقتصادي في النقاط التالية:

- **زيادة حجم المديونية وأعبائها:**

هي دليل على ارتفاع حاجة الدولة من النقد الأجنبي المخصص لسد هذا الارتفاع، وهو ما يعني انخفاض القدرة على الاستيراد لدى البلد المدين (لتخصيصه تلك المبالغ لتسديد الدين) مما يخفض قيمة الواردات وهو سينعكس بالضرورة على المستوى العام للأسعار بالارتفاع وهذا ما يخلق ضغوط تضخمية.

- **ارتفاع أعباء الديون:**

يعني ارتفاع لأعباء و تكاليف المشاريع الممولة بقروض خارجية،هذا ما سيولد ضغوطا تضخمية تؤدي لحصول ارتفاع في أسعار السلع المصنعة.

- تفاقم أعباء الديون سيرفع الضغط على العملة الوطنية وسعر صرفها مما قد يتسبب في انخفاض قيمتها مما يؤدي آليا لارتفاع في أسار الواردات من السلع والخدمات والتي تعد في حد ذاتها ضغوط تضخمية من الصعب التحكم فيها.

ه. التضخم المستورد:

يمكن تعريف التضخم المستورد على انه ذلك التضخم، الذي يمس السوق الوطنية نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة في البلد المصدر، ومن خلال هذا التعريف البسيط يتضح أن تأثير التضخم المستورد يرتفع كلما زاد انكشاف السوق الوطنية، وعدم قدرتها على تلبية حاجاتها من خلال الإنتاج المحلي، حيث أن ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وطبيعة هيكل السلع المستوردة يعدان العاملان الأساسيان في تحديد مدى تأثير التضخم المستورد على السوق المحلية،مما يرفع من نسب التبعية الاقتصادية لهذه الدول[1].

[1] تومي صالح، **النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000**، نفس المرجع السابق، ص ص32-34.

3. العوامل المتعلقة بالكتلة النقدية:

لقد اتفقت العديد من المدارس الاقتصادية أن السبب الأول للتضخم لا يعدو أن يكون نقدي، حيث ترى هذه النظريات التوسع النقدي في الاقتصاد المسبب الرئيسي للتضخم، فالتوسع النقدي الناتج عن طبع النقود دون مقابل اقتصادي (إنتاجية) أو عيني (ذهب أو عملات صعبة)، سيؤدي محاولة لحدوث التضخم، فضخ كتلة نقدية من هذا النوع في السوق ستنعكس بشكل سلبي على المستوى العام للأسعار من خلال دفعه للارتفاع وهو ما حصل مع نهاية الحرب العالمية الأولى (1921-1923) في ألمانيا، والتي بعد أن توسعت في الإصدار النقدي تطور التضخم فيها حتى أصبح الأفراد يحرقون النقود للتدفئة عوض الفحم، نظرا لانخفاض قيمة النقود بشكل غير مسبوق (2 تريليون مارك لكل 1 دولار)، وذلك لاعتماد السلطات على طبع النقود عوض فرض الضرائب على الشعب لتغطية مصاريفها،مما اجبر السلطات الألمانية على تغيير عملتها.

المطلب الثالث: قياس التضخم الاقتصادي

إن التضخم وكحال أي ظاهرة اقتصادية كمية، له طرق معتمدة في قياسه والمتمثلة أساسا في الأرقام القياسية، وخاصة و أن الظاهرة مرتبطة بالتغيرات الموجودة على مستوى الأسعار، وهذا ما يجعله عدى كونه ظاهرة اقتصادية فهو ظاهرة اجتماعية بامتياز، نظرا لأثره المباشر على الحياة اليومية للمواطن، وسنبرز في هذا المطلب الآليات التي تخول لقياس هذه الظاهرة، وإسقاط ذلك على الواقع الجزائري وكيف تأثر طرق حساب التضخم في دقة تقديره وحسابه.

أولا: المؤشر القياسي

1. تعريف الرقم القياسي:

يعرف الرقم القياسي على انه ذلك المؤشر الإحصائي الذي يقيس التغير النسبي الذي طرأ على ظاهرة معينة(سعر، كمية، اجر، قيمة...)، بالنسبة لأساس معين مكون من فترة زمنية محددة و إقليم جغرافي محدد، كما يعرف على انه مؤشر إحصائي يوضح المقارنة النسبية بين رقمين، أحداهما يستخدم كأساس والأخر للمقرنة[1].

إن استخدامات الرقم القياسي تتعدد وتتنوع سواء على مستوى العلوم المختلفة(كعلم الاجتماع)،أو على مستوى مختلف المجالات الاقتصادية حيث نجد عدة أنواع من الأرقام القياسية نذكر منها: الرقم

[1] المعهد العربي للتخطيط(سلسلة جسر التنمية)، **الأرقام القياسية**، الكويت، العدد19، 2003، ص03.

القياسي لنفقات المعيشة، لأسعار الجملة، للصادرات، للأجور، للنقود والرقم القياسي لسعر المستهلك والذي ستتم دراسته، كونه النوع المفضل استخدامه في تحديد التضخم*.

2. الرقم القياسي لسعر المستهلك:

يتميز هذا الرقم القياسي كوسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات، كونه يقتصر في قياسه على مجموعة ثابتة من السلع والخدمات تسمى بسلة المستهلك، (حيث يختلف تشكيل هذه السلة من السلع والخدمات حسب خصوصية كل بلد)، وتقدر كل سلعة بوزن محدد يبين قيمتها في الرقم القياسي خلال فترة زمنية محددة، حيث أن هذا الوزن يحدد حسب أهمية كل سلعة أو خدمة، فهذه الأخيرة في حد ذاتها مقسمة إلى مجموعات لكل مجموعة وزن من المجموع الكلي البالغ ال 1000/1000، إلا أن مابين 80 % إلى 90% من هذه الأوزان مخصصة للسلع الاستهلاكية وتغيراتها، والباقي تخصص لتغيرات الحاصلة في الخدمات والإيجار وغيرها من العناصر الضرورية في حياة الفرد، ويستعمل هذا الرقم كمؤشر أساسي لمعرفة اتجاهات التضخم، الانكماش، القدرة الشرائية، كما يستعمل في الحسابات القومية كعامل تخطيط لاستنباط تقديرات الأسعار[1].

ثانيا: التضخم و الرقم القياسي

يمثل التضخم وفقا للرقم القياسي العام للأسعار المستهلك،الارتفاع العام لمستوى أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة،حيث يعكس التضخم الشهري التغير على مستوى الأسعار في شهر ما مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، بينما يمثل التضخم السنوي التغير في مستوى الأسعار من شهر لآخر ومن ثمة فإن التضخم الشهري يحتوي على تطورات الأخيرة التي تطرأ على مستوى الأسعار، حيث يشتق التضخم الأساسي من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، مستبعد منه بعض السلع والخدمات التي تتحدد أسعارها إداريا، بالإضافة إلى تلك التي تتأثر بصدمات العرض المؤقتة، حيث نجد في هذا السياق أن الوزن الغالب في الأوزان المرجحة يرتكز على السلع الاستهلاكية، وذات التقلبات المعقولة وفي هذا السياق نجد:

*تجدر الإشارة لاستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة في بعض الدول المتقدمة و رغم انه الرقم القياسي لأسعار المستهلك و الرقم القياسي لأسعار الجملة لهما نتيجة جد متقاربة على المستوى البعيد إلا أن يمكن التنبؤ بالتغير في نسبة التضخم صعودا أو نزولا بشكل أسرع كونه يعتمد على الموزعين و ليس على السعر النهائي في سوق التجزئة.

[1] البنك المركزي المصري، **مقياس التضخم الاساسي**، مصر،اكتوبر2009.

1. البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي:

يأخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعد منه الطعام والطاقة بوزن 78%.

2. البنك المركزي الأوروبي:

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعد منه الطاقة و الطعام الغير مصنع بوزن 83 %.

3. البنك المركزي الكندي:

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعد منه اكبر ثماني سلع متقلبة (فواكه، الخضروات، الغاز الطبيعي، النقل الداخلي، منتجات الدخان، الفوائد العقارية، الوقود السائل)، وأخذ التغيرات في السلع الناتجة عن الضرائب الغير مباشرة بوزن 84%.

أما في الجزائر، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن مصالحة وجدت أن الإنفاق الاستهلاكي يمثل ما يعادل آل 95% من إجمالي الإنفاق، وذلك حسب المسح الوطني الذي اجري حول إنفاق الأسرة في ال2000، حيث كون الديوان مؤشر خاص بالجزائر يتكون من 261 نوع تمثلها 719 صنف، وتم تبويب هذه المعلومات وتصنيفها كمجموعات كلية وفرعية وفق توصيات الأمم المتحدة في نظام المحاسبة الوطني الصادر في 1970[1]، حيث كون الديوان الوطني للاحصائيات دائما فإنه يتم قياس الرقم القياسي للأسعار المستهلك و فق الصيغة الرياضية التالية:

$$Im\ /\ x=\sum i(w_i\ /\ \sum_i w_i\ )(p^m_i\ /\ p^x_i\ )$$

حيث:

W_i : وزن المتغير i.

P^m_i : السعر الجاري المتوسط للشهر للمتغيرة **i**

P^x_i : السعر المرجعي (متوسط الشهرx) لمتغيرة **i**

[1] Ons, indice des prix a la consomation ,dec 2011,p2.

المبحث الثاني: تطور الفكر الاقتصادي في تحليل التضخم

اختلف المدارس الاقتصادية في تفسير وتحليل التضخم،فهناك من المدارس من ترى ان التضخم لا يعدوا أن يكون اثر لكتلة نقدية كبيرة في السوق،مما يجعله ظاهرة نقدية بحتة، فيما حاولت المدارس الأخرى أن تجد تحليلات أخرى للتضخم خاصة الكينزية منها والتي تعتبره ظاهرة ناتجة عن الطلب الكلي وتغيراته، أو تلك التي ترى أن التضخم ليس إلا ظاهرة مرتبطة بالتكاليف وتضخمها، ومن خلال طرح كرونولوجي لتفسير ظاهرة التضخم ستكون هذه المحاولة لإبراز هذا التطور، الذي حصل في الفكر الاقتصادي لتحليل ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: التضخم بين التحليل الكلاسيكي والنظرة الكينزية

أولا: التضخم في النظرية الكلاسيكية

يعتبر المفكرون الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب ودلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والتقلبات الطارئة على تغير كمية النقود، فلقد جاء أوضح عرض لنظرية كمية النقود على يد الاقتصادي الأمريكي" أر فنج فيشر" عام 1917 حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والإنفاق الكلي على السلع والخدمات وأستخدم في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل لإثبات العلاقة الارتباطية السببية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وهذا وفقا للعلاقة التي صاغها فيشر على النحو التالي[1]:

PT=MV

حيث تمثل:

M: كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة.

T:حجم المبادلات من السلع والخدمات في نفس اللحظة الزمنية.

P: المستوى العام للأسعار[2].

V: سرعة دوران النقود

[1]ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، الإسكندرية، مصر، السنة 2000، ص81.

[2]ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظم النقدية، عمان ،الاردن، للنشر والتوزيع،2006، ص،ص،30،29

وتقرر المعادلة أن كمية النقود المعروضة مضروبة في سرعة دورانها يجب أن تعادل الدخل الوطني النقدي ويجب أن تعادل الإنفاق الوطني وعليه فالمعادلة ليست أكثر من متطابقة رياضية، كما أنها لا تقرر أية علاقة بين متغيرين من متغيراتها.

ولتحويل معادلة التبادل إلى نظرية تفسر كيفية تحديد الدخل الوطني يتطلب هذا التحويل فهم العوامل التي تحدد سرعة دوران النقود، حيث أعتقد فيشر أن سرعة دوران النقود تتحدد عن طريق العوامل المؤسسية في الاقتصاد، والتي تؤثر على الطريقة التي ينجز بها الأفراد معاملاتهم، وقد رأى فيشر أن العوامل المؤسسية في أي اقتصاد والتي تؤثر على سرعة دوران النقود ثابتة تقريبا في الأجل القصير، ونظرية كمية النقود تقرر أن الدخل الوطني النقدي يتحدد فقط بالمتغيرات في كمية النقود فعند مضاعفة كمية النقود (M)، يتضاعف (MV) ويتضاعف بالتالي الدخل الوطني النقدي، ولقد وصل فيشر إلى نتيجة مفادها "أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني النقدي بنفس النسبة"[1].

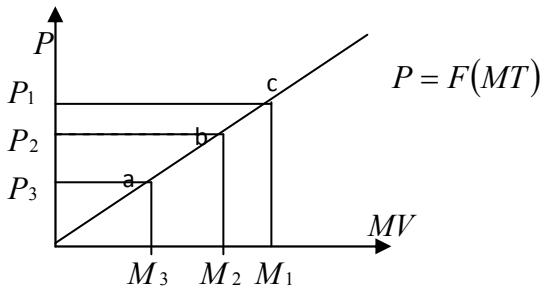
السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى زيادة في الدخل الوطني وفقا لما تقرره هده النظرية؟.

الجواب هو أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني النقدي من خلال تأثير زيادة كمية النقود على ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لأن الاقتصاديين الكلاسيك افترضوا أن الأجور والأسعار مرنة مرونة كاملة ارتفاعا وانخفاضا، كما افترضوا أيضا أن الاقتصاد الوطني يعمل دائما عند مستوى التشغيل الكامل وبذلك يمكن اعتبار (T) ثابتا في الأجل القصير في معادلة التبادل، وبناءا على الافتراضات سابقة الذكر فان هده النظرية تجعل كل من VوT ثابتين وبهذا فانه لن يبقى من المتغيرات في معادلة التبادل سوى متغيرين فقط يسمح لهما بالتغير وهما M وP، وعلى هذا تصل نظرية كمية النقود إلى العلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار والتي يمكن صياغتها في صورة الفرض التالي[2]:

"بافتراض أن حجم الإنتاج الحقيقي الكلي ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة دوران النقود في الفترة القصيرة فان مضاعفة كمية النقود سيؤدي إلى مضاعفة المستوى العام للأسعار"، فإذا أدت الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فان الدخل الوطني يزيد بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود ويمكن توضيح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بالشكل التالي:

[1] ضياء مجيد ،مرجع سابق،ص 84
[2] نفس المرجع،ص 85

الشكل رقم (2-1): العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار



المصدر: ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، الإسكندرية، مصر، السنة 2000، ص83.

مع افتراض ثبات كل(V وT)، ومن خلال العلاقة نلاحظ أن الزيادة في كمية النقود M ستؤدي إلى ارتفاع الأسعارP بنفس النسبة.هدا راجع إلى أن التحليل الكلاسيكي لا يأخذ بعين الاعتبار أن النقود تؤدي وظيفة مخزن القيمة و إنما هي مجرد أداة مبادلة بالإضافة إلى فرضية التشغيل الكامل للاقتصاد.

يوضح لنا الشكل ارتفاع المستوى العام للأسعار من p2 إلى p1 عند زيادة كمية النقود من m2 إلى m1، وكذلك انخفاض المستوى العام للأسعار من p2 إلى p3 عند انخفاض كمية النقود من m2 إلى m3، أي هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذا دائما بافتراض ثبات سرعة دوران النقود، وحجم الناتج الوطني، غير أن أزمة 1929 أثبتت عدم صحة التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم، فخلال هده الأزمة لم تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ونلمس ذلك من خلال فشل السياسة الأمريكية آنذاك بتشجيع الأفراد على الاقتراض بواسطة زيادة احتياطات البنوك التجارية التي لم تمتص الفائض في كمية النقود الذي أستقر في أيدي الأفراد ولم يتوجه إلى الإنفاق بسبب توقع انخفاض الأسعار، وهكذا أبرزت أزمة 1929- 1933 عجز التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في تفسير الظاهرة، وأبرزت أن النقود تطلب لذاتها كأصل كامل السيولة، وهذا ما لم تعتمده النظرية الكلاسيكية مما أفشلها في توجيه السياسة النقدية أبان الكساد الكبير.وكان هدا ما فتح الطريق أمام رواد النظريات الحديثة للإدلاء برأيهم في تفسير الظاهرة.

- **الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية:**

لقد وُجِّهت عدة انتقاداتٍ للنظرية الكمية كمفسرٍ للتضخم، خاصةً في صورتها التقليدية. فيرى البعض أن العلاقة التي تسبغها على تأثير التغيُّر في كمية النقود على مستوى الأسعار ليست بالشكل البسيط الذي تُصوِّره هذه النظرية؛ فقد ترتفع الأسعار لأسبابٍ لا دخل لزيادة كمية النقود فيها.

ذلك أن أزمة الكساد (1929 – 1933)[1] أثبتت عدم صحة هذا التقييم للتضخم؛ إذ لم تُؤدِّ زيادة كمية النقد الذي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار، بسبب ازدياد التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقَّعون انخفاضاً أكثر للأسعار، وهذا ما يُوضِّح أن النقود تُطلب لذاتها زيادةً على كونها وسيلةً للتبادل، ومن الانتقادات أيضاً، عدم واقعية افتراض ثبات الناتج الوطني وسرعة دوران النقود، ومبدأ حياد النقود، وأيضاً افتراض أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تسير في اتجاهٍ واحد. فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التشغيل الكامل، وهي حالةٌ خاصة في الدول الصناعية. كما أن مبدأ حياد النقود غير واقعي، فالناتج الوطني يتأثَّر بالعوامل النقدية، ويقول النقاد أن الارتفاع المتواصل في الأسعار يُؤدِّي إلى خلق المزيد من عرض النقود.

ومع التحفُّظ على بقاء الأشياء الأخرى كما هي، فإنها تكون بديهية عديمة النفع والمشكلة الحقيقية هي أن الأشياء الأخرى نادراً ما تظل كما هي، بل إنها تتغيَّر ليس فقط في الفترة الطويلة، ولكن أيضاً في الفترة القصيرة نسبياً.

ورغم هذه الانتقادات، إلا أن هذه النظرية استطاعت أن تُفسِّر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروفٍ معينة، يتحقَّق فيها قدرٌ كبيرٌ من افتراضاتها، وخاصةً في البلدان المتخلِّفة، حيث جمود جهازها الإنتاجي يُقرِّبها من افتراض ثبات الناتج الوطني[2].

كما أنه في صورةٍ إجمالية، لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل السبق في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية، وهو دورٌ لم تنكره نظرية التضخم اللاحقة.

1. التضخم في النظرية النقدية الحديثة(النيوكلاسيكية):

تعرف بالنظريــة الكلاسيكية الحديثة ويتزعمها الاقتصادي"فريدمان" وقد أضفت على التحليل الكلاسيكي عدة تعديلات حيث اعتمدت هده النظرية على نفس الأسس ويعزى فريدمان أهمية النظريــة الكمية إلى الارتباط الوثيق في الغالب بين مستوى الأسعار والتغير الكبير في كمية النقود في الفترة القصيرة وفي هدا

[1] أزمة الكساد 1929 – 1933: لم يشهد المجتمع الصناعي من قبل مثل هذا الكساد المستمر والذي لم يستطيع أحد أن يتغلب عليه في مدة طويلة.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 143.

الصدد يقول فريدمان «قد لا توجد في الاقتصاد علاقة تطبيقية مثل تلك الموجودة دائما بين التغيرات في كمية النقود والتغيرات في الأسعار في الفترة القصيرة فهي علاقة تعيد نفسها بانتظام في ظل جميع الظروف"، وقد حاولت هده النظرية تفسير التضخم من وجهة نظرية نقدية من خلال تحليل العلاقة بين المستوى العام للأسعار و عرض النقود، حيث تؤكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب عليها،إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود،وليس عرض النقود، ودالة الطلب على النقود حسب فريدمان تتمثل في عدة متغيرات لخصها في المعادلة التالية:

$$\frac{MD}{P} = F(Y, Rb, \mathrm{Re}, Rm, W, Gp, U)$$

حيث يمثل:

MD: الطلب على النقود

P: المستوى العام للأسعار

W: الثروة بكافة أنواعها

Y: الدخل الدائم

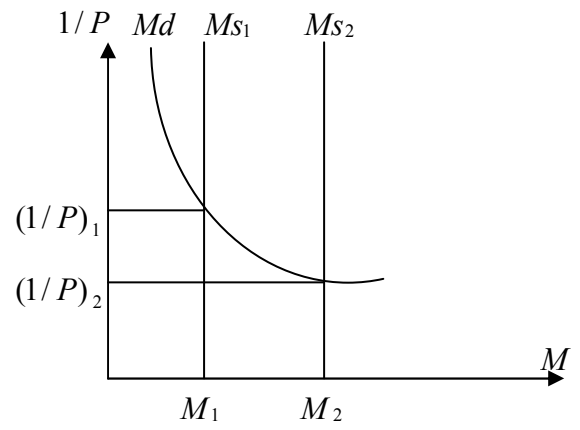
GP: معدل التضخم

U: متغير يوضح العوامل الأخرى

RE,RM,RB :معدلات الإنتاج الاسمية

ويمكن توضيح تحليل فيردمان في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2):العلاقة بين عرض النقود وتغير الأسعار



المصدر: ناضم محمد ألشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ص393.

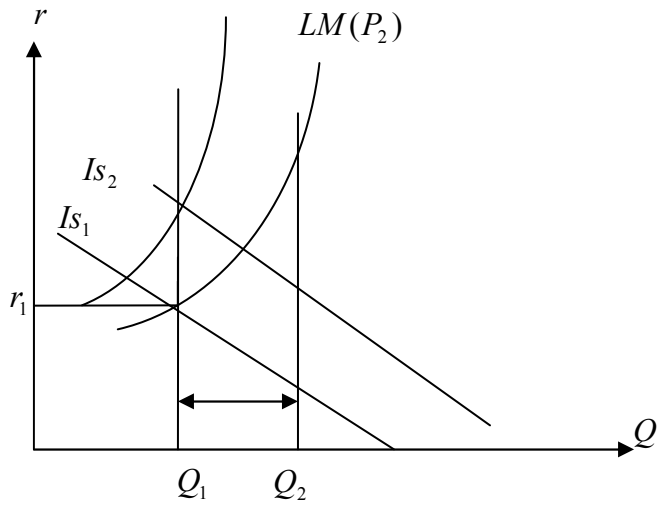
حسب فريدمان فان الشكل يوضح أن الزيادة في عرض النقود هي المحدد النهائي لمستوى الأسعار إذ تؤدي إلى الزيادة في الأسعار بفرض أن الأفراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به من دخل،في ظل مستويات سعرية معينة ،وسيتصرفون في استبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية،وذلك يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية بسبب الطلب المتزايد عنها.

2. التضخم في النظرية الكينزية

عرفت بالمدرسة نسبة إلى مؤسسها الاقتصادي الانجليزي" كينز"، ويرى أصحاب هذه النظرية أن التضخم بالطلب يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج الكلي وذلك عند مستوى التشغيل التام، ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود و التغير في المستوى العام للأسعار وقد أكد على سرعة التداول الداخلية، أي لا يمكن أن تؤدي زيادة ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع في كمية النقود، قد ترتفع الأسعار بشك حاد بسبب الزيادة الكبيرة و السريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز وأتباعه[1].

[1] ضياء مجيد الموسوي،النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994،ص218

الشكل (2-3): الطلب الكلي وتغيرات الأسعار



المصدر: ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، الإسكندرية، مصر، السنة 2000 **ص219.**

يفترض هذا الشكل تحقيق حالة الاستخدام التام عند مستوى الإنتاج Q_1 مقاسا على المحور الأفقي وأن التوازن العام يتحقق عند توازن السوق السلعي والسوق النقدي في نقطة التقاطع lmp_1 مع is_1 حيث عندها يكون الناتج Q_1 بسعر فائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1 ، وبافتراض زيادة الطلب الكلي متمثلا في انتقال منحنى is_1 إلى is_2 ومن ثم الحصول على فائض في الطلب قدره $Q_1 - Q_2$ والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى ستنخفض القوة الشرائية للنقود. متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود وبالتالي انتقال منحنى lmp_1 إلى lmp_2 حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، لكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار مع ثبات حجم الإنتاج عند مستواه السابق، وسيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية والتي بدور ها ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جديد ويستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات LM وIS، كما أن كينز قدم تفسيرا لعدم مواجهة العرض لزيادة الطلب بزيادة مماثلة بالتفريق بين حالتين[1]:

أ. **الحالة الأولى**:

في هذه الحالة لا يكون الاقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل التام، بمعني أن هناك جزء من الموارد الإنتاجية المتاحة غير مستغل، وفي هذه الحالة فان زيادة الطلب أو زيادة الإنفاق أو أي إصدار نقدي جديد قد لا

[1] مصطفى رشيدي شيخة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت 1985 ، ص590.

يؤدي إلى حالة التضخم، لأن الاقتصاد بإمكانه مواجهة الزيادة في الطلب بزيادة الإنتاج أي العرض باستغلال تلك الموارد المعطلة، وهذا ما يعرف بالتشغيل الناقص لموارد الإنتاج الذي يعبر عن مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة لتغيرات الطلب.

ب. الحالة الثانية:

أما في هذه الحالة يكون الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل التام لكل الموارد المتاحة، أي زيادة في الطلب الكلي سيكون الجهاز الإنتاجي عاجزا على مواجهتها بزيادة حجم العرض الكلي وطلك لاستنفاذه كل الموارد المتاحة والطاقات المعطلة، وعند ئد سيختل التوازن بين الطلب والعرض الكليين،مما يخلق مشكلة في كيفية القضاء على الزيادة في الطلب النقدي بما لا يدع سبيلا لحل المشكلة إلا برفع الأسعار من أجل تحقيق التوازن بين الطلب والعرض.

المطلب الثاني: النظرية الناشئة عن دفع النفقة

تتلخَّص هذه النظرية في أن ارتفاع الأسعار هو ناتجٌ عن ارتفاعٍ مسبَّق في تكاليف الإنتاج عامة، وفي الأجور خاصة، وقد استُخدمت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في آنٍ واحد.

لقد قدَّم الاقتصاديون عدداً من الفروض العلمية[1] لتفسير الأجور، وبالتالي نفقات الإنتاج التي تدفع الأسعار إلى ولكن أثر الفروض العلمية واقعية هو الذي يربط بين تطوُّر معدلات الأجور ومستوى النشاط الإنتاجي، ويجري هذا الفرض إلى القول بأن الاتحادات العمالية تنجح في رفع معدلات الأجور حينما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي، بينما تكفُّ عن ممارسة ضغوطها على أصحاب الأعمال عندما تكسد *الأحوال* الاقتصادية، وقد أكَّدت عدة دراساتٍ واقعية هذا الفرض، فقد وجد البروفسور فيليبس في دراسته أن 80% من التغيُّرات في معدلات الأجور النقدية يمكن تفسيرها بالتغيُّرات في مستوى البطالة خلال الفترة (1861–1913)، وأن 60% من هذه التغيُّرات يمكن تفسيرها بمستوى البطالة خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى أواخر الخمسينات.

وفي هذا السياق، نشر البروفسور **فيليبس**[2]، دراسةً مهمة حول العلاقة بين البطالة ومعدلات تغيُّر الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة(1861–1957)، وقد توصَّل في هذه الدراسة إلى وجود

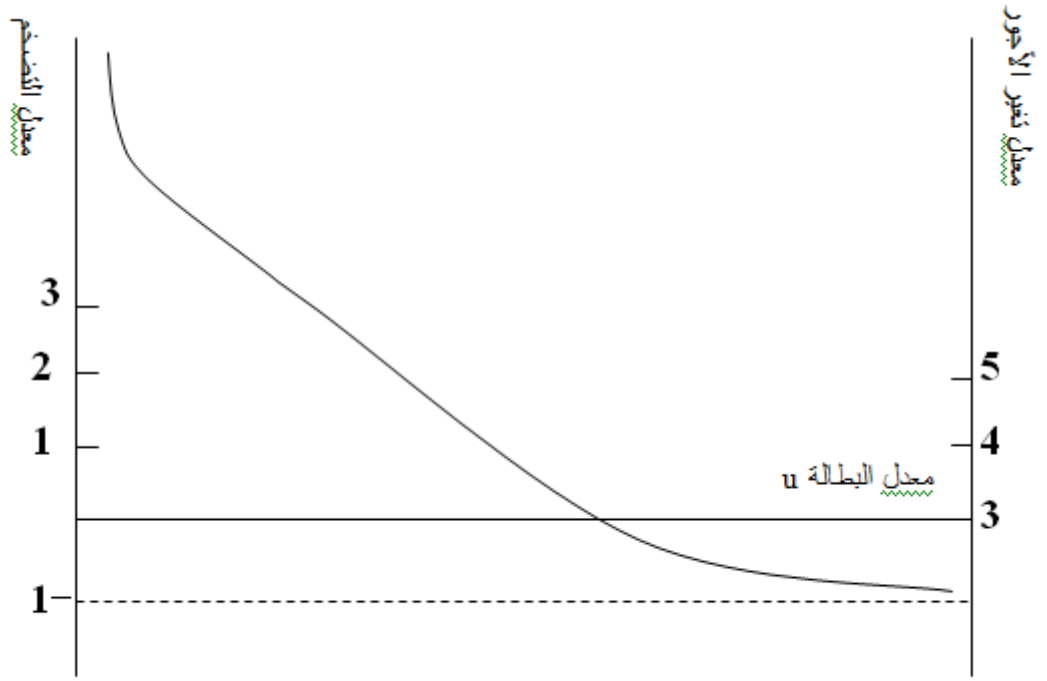
[1] الفروض العلمية المفسرة في كتاب عبد الرحمن يسري، اقتصاديات النقود والبنوك، ص 254 – 255.

([2]) فيليبس (A.W.Philips) أستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد.

علاقةٍ إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغيُّر في أجر الساعة للعامل، خلال مدةٍ زمنية تقترب من القرن، وهذه العلاقة تنصُّ على أنه في الفترات التي تقلُّ فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية[1].

وبعد ذلك قاموا بتطوير الفكرة ووصلوا إلى أنه توجد علاقةٌ عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفةً على نطاقٍ واسع تحت مصطلح منحنى فليبس.

شكل رقم (2 –4): منحنى يبين العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة



المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، ص 363.

من الرسم يتَّضح أن المحور الرأسي على الجانب الأيمن يزيد على المحور الرأسي على الجانب الأيسر بمقدارٍ ثابت هو 3% سنوياً؛ الأمر الذي يعني أن معدل التضخم السنوي يقلُّ بمقدار 3% سنوياً عن معدل الزيادة السنوية للأجور النقدية؛ والسبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد سنوياً

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 266، 1998، ص 361 –362.

بمعدل 3% وأن الأسعار تتحدَّد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدةٍ منتجة؛ وعليه فإن:

معدل التضخم = معدل زيادة الأجور– معدل نمو إنتاجية العمل[1].

انتقادات هذه النظرية:

أثارت هذه النظرية جدلاً واسعاً في الخمسينات من القرن الماضي بين أصحاب الشركات ونقابات العمال حول من هو المسؤول عن التضخم؛ حيث ادَّعت النقابات بأن ارتفاع الأجور هو ناتجٌ عن ارتفاعٍ مسبَّق للأسعار، بينما أصر أصحاب الشركات على العكس بأن ارتفاع الأسعار هو ناتجٌ عن ارتفاعٍ مسبَّق للأجور؛ لهذا السبب لم يسبق أن انتُقدت أية نظريةٍ في التضخم بقدر ما انتُقدت نظرية التكاليف. إلا أن التطوُّرات التي حصلت في أسواق النفط العالمية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي[2]، وارتفاع أسعار النفط في الفترة (1973– 1974) إلى الضعف تقريباً، ثم ارتفاعها مرةً أخرى في الفترة (1979–1980)، ووُجِّهت الأنظار نحو عاملٍ جديد في ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار التي حصلت فعلاً في تلك الفترة؛ مما ساعد على تخفيف حدة الخلاف في الرأي بين أصحاب الشركات ونقابات العمال[3].

المطلب الثالث: التضخم ألركودي ونظرية التوقعات المتكيفة لفريدمان

اصطدم تحليل منحنى فيلبس و مختلف الدراسات التي أجريت عليه،بأزمة السبعينات أو ما يعرف بالتضخم ألركودي (stagflation)، حيث عرفت هذه المرحلة ظهور تضخم متزامن مع البطالة مما عجل بهدم منحنى فليبس و كل النظريات التي قامت عليه.

ويعود السبب الرئيسي لهذه الظاهرة التي مست الاقتصاد الأمريكي و من ورائه الاقتصاد العالمي حسب بعض المحللين، إلى اعتماد النموذج الكينزي المعتمد آن ذاك على تفضيل كلي للسياسة المالية،و ما يتبعها من زيادة لحجم الإنفاق و اعتماد النقود الرخيصة*،في حين ترى طائفة أخرى من الاقتصاديين أن أزمة الدولار التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1971، بتخليها عن تحويل الدولار إلى ذهب

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 363 –364.

[2] لمزيد من التفاصيل، انظر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص 366 –373.

* ويقصد بالنقود الرخيصة تمويل الاقتصاد بواسطة طبع النقود و التي ينجر عنها تضخم حسب الطرح الكلاسيكي النقدي.

والتي عجلت بانخفاض الدولار بنسب و صلت حتى ال10% ،هو انعكس سلبا على الأسعار التي شهدت ارتفاع خاصة ما تعلق بالسلع الوسيطية، المواد الأولية والغذائية[1].

تعد نظرية فريدمان المعروفة بنظرية التوقعات المتأقلمة (adabtateve)، والتي أحدثت ثورة في التحليل الاقتصادي،خاصة مع ربطها للطلب على النقود بمكونات الثروة (والتي تعني كل مصدر ممكن للدخل)، وهي مجموعة الاصول القادرة على تحقيق دخل أو عائد للمعني، والذي يعبر عنه بالدخل الدائم (المتوسط المتوقع للدخل في الآجال الطويل) حيث يتميز بقلة تقلباته،معوض بذلك مصطلح الدخل الجاري وأوجد دالة جديدة للطلب على النقود والتي تعتبر في نفس الوقت مكونات الثروة حيث صاغ هذه الدالة على الشكل التالي:

$$M^d / P = F(Y ; W ; Rm ; Re ; Gp ; U)$$

حيث:

M^d : الطلب على النقود.

P : المستوى العام للاسعار.

Y: العائد الدائم(الدخل المتوقع كمتوسط حسب ما تم تحقيقه سابقا).

W : عائد رأس المال البشري (انتقد لصعوبة تحديده بدقة).

Rm : العوائد المتوقعة من السندات.

Re : العوائد المتوقعة من الاسهم.

Gp: التضخم المتوقع.

U: الأذواق و ترتيب الافضليات.

إن فريدمان كان من الاقتصاديين الذي يرون أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، بشكل دائم و في أي مكان و حسب فريدمان دائما فالحل دائما فالحل الذي يمكن الدولة من ضبط هذه الظاهرة الاقتصادية، هو الانضباط في إصدار كمية النقود مما يتماشى و معدل نمو في الإنتاج[2].

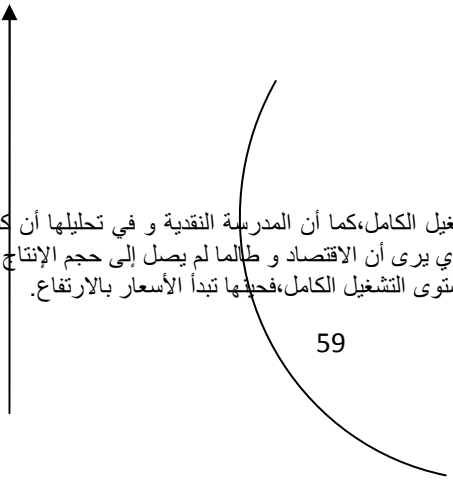
[1] ابراهيم لطفي عوض، **التضخم الركودي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية**، دراسة منشورة من قبل مركز MPRA،مصر2002، ص،ص16- 18.

[2] بلعزوز بن علي ، **محاضرات في السياسة النقدية**، نفس المرجع السابق، ص81.

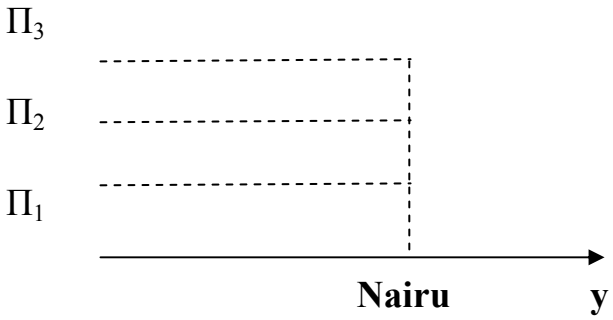
حيث أن فريدمان لم يختلف في نظريته عن ما كان سائد في الفكر الكلاسيكي*، لكنه ربط الطلب على النقود بسعر الفائدة الحقيقي عوض الاسمي، واستبدل الإنتاج الكلي(y) بمصطلح الثروة، واعتبار المستوى العام للأسعار(p) مؤشر للثروة، معتبرا أن سرعة انتقال النقود (v) ثابتة، كونها حسب فريدمان دائما تعبر عن مرد ودية مكونات الثروة المرتبطة أساسا بسعر الفائدة الحقيقي، والذي يتميز بالثبات بشكل كبير، ومنه تصبح كمية النقود حيادية لا تأثر في الناتج.

فيرى فريدمان دائما، ان توسع النقدي لا يكون له تأثيرات تضخمية سلبية ما دام الاقتصاد بعيد عن حالة لتشغيل الكامل، لكن بمجرد بلوغ الاقتصاد هذه النقطة يصبح تأثير التوسع النقدي كبير، فمع افتراض اتخاذ الدولة لسياسة توسعية في الحالة الأخيرة، (أي بلوغ التشغيل الكامل آو الاقتراب منه)، والتي يكون فيها التضخم في مستوى ($\prod 1$) ستؤدي هذا بالضرورة لارتفاع الطلب، والذي لن يجد عرض مقابل له، مما سيؤدي بالأسعار للارتفاع، هذا ما يحث العمال على طلب زيادة في الأجور، والتي لن تكون اكبر من نسبة التضخم، والسبب يعود لقدرة المؤسسات على تقدير وتوقع نسب التضخم قبل الأفراد، وبالتالي ستكون زيادات العمال اقل من الزيادة في الأسعار (الضغوط التضخمية الموجودة في السوق)، وهذا ما سيحتم على العمال العودة لاستهلاكهم القديم بعد أن يكتشفون الزيادات في الأجور لم تكن سوى وهم نقدي، فيعود المستوى الطلب لحالته السابقة منسحب نحو اليمين مما يجعل المنحنى عمودي يشبه دالة العرض عند الكلاسيك، مع بقاء الأسعار مرتفعة وهو ما يخلق تضخم($\prod 3$) وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-5): يبين منحنى التوقعات المتكيفة الرشيدة لفريدمان



*إلا أن فريدمان لم يفترض وجود الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل،كما أن المدرسة النقدية و في تحليلها أن كل زيادة تؤدي لزيادة مباشرة في مستوى العام للأسعار وهو عكس ما يفترضه فريدمان والذي يرى أن الاقتصاد و طالما لم يصل إلى حجم الإنتاج الكامل،فأي زيادة في كمية النقود سيترتب عليها زيادة في الدخل و التشغيل،حتى وصول لمستوى التشغيل الكامل،فحينها تبدأ الأسعار بالارتفاع.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تومي صالح،النمذجة القياسية للتضخم

وفي حالة وقوع الدولة في هذه الوضعية سيحتم عليها مواجهة هذا التضخم الكبير بالتخفيض من الاستهلاك، بتخفيض الطلب من خلال الحد من الإنفاق الحكومي، وتعويضه بسياسات هيكلية تهدف للتأثير على البطالة الهيكلية بالتقليل منها، مما سيسمح بانسحاب Nairu نحو اليسار[1].

المبحث الثالث: دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم

مما لاشك فيه أن التضخم أصبح ظاهرة عالمية تعاني منها معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، وعلى اختلاف أنظمتها وفلسفتها الاقتصادية ولو بمعدلات متباينة، فالتضخم يعتبر شيء غير مرغوب فيه وينجم عنه العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي إلى شل حركته وفيما يلي سنقوم باستعراض هذه الآثار، من أجل تحقيق مستوى من الاستقرار النقدي والاقتصادي وذلك من خلال تجنب التغيرات في المستوى العام للأسعار، يتطلب هذا استعمال سياسات كفيلة لمواجهة هذه الظاهرة ، ومن بين هذه السياسات نذكر السياسة النقدية والمالية.

إذ تختلف السياسات والاساليب التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوعه و المجال الذي يظهر فيه واسبابه، فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على انه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب و ما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة اكبر من العرض،يرون ان معالجته تتطلب من الدولة و السلطات الاقتصادية ان تتخذ سياسات مالية و نقدية انكماشية،تتمثل في الحد من التدفق النقدي،كالتقليل من الانفاق الحكومي و طرح سندات حكومية كوسيلة لسحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة ،كما يمكن للبنك المركزي ان يلعب دور في هذا المجال من خلال تأثيره على البنوك التجارية من خلال اعتماد سياسة نقدية تهدف الى تقليص حجم الائتمان،كزيادة نسبة الاحتياطي القانوني مثلا،كما يمكن للسياسة المالية ان تلعب دورها الفعال في هذا المجال ،وذلك بزيادة الضرائب على أصحاب الدخول

[1] Pierre bezbakh, inflation et désinflation, idem, p35.

والأرباح الكبيرة و إعفاء أصحاب الدخول الضعيفة من هذه الزيادة لتدهور قدرتهم الشرائية،كما يمكن أيضا تخفيض الإنفاق العام .

أما البعض الآخر الذين يرون أن التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية و اجتماعية نتيجة لبرامج التنمية،فإنهم يرون أن التضخم الهيكلي ضرورة لا بد منها في الاقتصاديات النامية ،و أنها ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب،تصاحب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من تغيرات تقود إلى ضغوط تضخمية.

و على هذا الأساس يعتقد هؤلاء ،ان السياسة الفعالة لمعالجة التضخم تتمثل في التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية،مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصادات النامية،و كذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي و خاصة فيما يتعلق بزيادة الانتاجية و تحسين كفاءة الاداء و اتباع اسلوب الحماية للصناعة الوطنية من منافسة السلع الاجنبية، وضرورة العمل على تغيير هيكل الانتاج الوطني و تنويعه من اجل تنويع مصادر الدخل الوطني،كما ان محاربة التضخم تتطلب اعتماد سياسة فعالة في مجال الاجور و توزيع الدخل بذلك الشكل الذي يكون اكثر عدالة و لصالح السواد الأعظم في المجتمع من اجل تقليل التفاوت الحضاري و الاقتصادي و الاجتماعي بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد.

بشكل عام يمكن تلخيص الإجراءات و الأدوات المستخدمة لمكافحة هذه الظاهرة في سياستين كما يلي:

المطلب الاول: دور السياسة المالية في معالجة التضخم

يقصد بالسياسة المالية بأنها استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن[1]، كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لادارة النشاط المالي لها باكبر كفاءة ممكنة،لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية ،الاجتماعية و السياسية خلال فترة معينة[2]، وقد اكتسبت السياسة المالية بعد ان اتسمت بدورها الحيادي،والذي اقتصر على وضع مجموعة من الاجراءات الرقابية لاوعية الميزانية ممثلة بالايرادات و النفقات و ذلك من خلال تسخير الايرادات العامة لتغطية نفقات الدولة،حيث تهدف هذه السياسة الى تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الانتاج،رفع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني و

[1]-عناية غازي حسين،التضخم المالي،مرجع سبق ذكره،ص159
[2]-عبد الحميد عبد المطلب،اثر السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي،مجموعة النيل العربية،القاهرة2003،ص43

كذا الاستقرار في مستوى الاسعار بالاضافة الى العمل على تحقيق رفاهية المجتمع،و تتمثل اهم ادوات السياسة المالية فيما يلي:

أ. الرقابة الضريبية:

تعد الضرائب من اهم ادوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد،حيث ان ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها،نظرا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل مما يدفع بالاسعار نحو الارتفاع، يحتم على الحكومة التدخل عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب الحالية او فرض ضرائب جديدة على اصحاب الدخول و الارباح الكبيرة و ذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لهذه الفئة مما يعمل على تخفيض حجم الانفاق الكلي على السلع والخدمات واعادة التوازن الى الاقتصاد،وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب و التي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ب. سياسة الانفاق العام

يمثل الانفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري اهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية الى زيادة الانفاق على الاجور والمرتبات في الميزانية العامة،كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية،ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للاسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة الى زيادة حجم الانفاق العام.و تمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما في ميزانية الدولة،وخاصة في البلدان النامية و التي توجه جزءا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بتجهيز البنيية التحتية كالطرق و السدود و شبكات المياه و الصرف الصحي و غيرها من الخدمات الاساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على رغم من اهميتها.

يتم استخدام سياسة الانفاق العام كاحدى ادوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد،من خلال ضغط الانفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات[1]،و يؤدي ضغط الانفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي و خاصة في البلدان المتقدمة،وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية و ضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و التي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص،ما عدا المشروعات

[1]-سليمان مجدي،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002 ،ص114

الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة،اما البلدان النامية فتلجأ الى خفض حجم الانفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات.

ج. سياسة القروض العامة(الدين العام):

تعد سياسة القروض العامة من اكثر ادوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية،و تقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام[1]، وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض و طرح الأسهم و السندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور،بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض و مقدرة جهاز الإنتاج المحلي.

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

تتمثل اهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:

أ. سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر اعادة الخصم بأنه"سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض او طلب اعادة خصم ما لديه من أوراق تجارية[2]، حيث تلجأ البنوك التجارية الى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من اوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي و حصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر اعادة الخصم اقل من سعر الفائدة السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان او الحد منها،وذلك من خلال زيادة او تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطيات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية وفقا للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناء على الظروف الاقتصادية السائدة[3]، حيث يلجأ هذا الاخير في حالة ارتفاع الطلب على العرض نتيجة زيادة الكتلة النقدية المتداولة، الى رفع سعر اعادة الخصم و الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية نظرا لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض،مما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات و تلجا الى العكس في حالة الانكماش.

[1]-عناية غازي حسين،التضخم المالي،نفس المرجع السابق،ص169
[2]-سليمان مجدي ،علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام، ص107
[3]-الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1984، ص430

ب. عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعماليات بيع و شراء الاوراق المالية و التجارية في الاسواق المالية،و ذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة و التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[1]،وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تاثير البنك المركزي في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و بالتالي التاثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد،حيث يقوم في حالة التضخم الحاصل نتيجة زيادة الطلب ببيع الاوراق المالية و التجارية التي بحوزته،وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و انقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.

ج. الاحتياطي الإجباري(الإلزامي):

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة آو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة[2]، حيث تلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع و الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض كمية النقد في التداول.

كخلاصة لما رأينا من أدوات وسياسة مستخدمة لعلاج ظاهرة التضخم، فان للدولة إمكانية الاختيار بين استخدام السياسة المالية و السياسة النقدية لعلاج ظاهرة التضخم،وهذا حسب أسباب حدوثها، كما يمكن لها المزج بين السياستين و ذلك بالتنسيق بين أدواتها، كما ان هناك إجراءات لمكافحة التضخم تتم في الأجل الطويل و مهمتها إزالة الأسباب و الآثار السلبية عن هذه الظاهرة.

المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

مما لا شك فيه ان التضخم ظاهرة عالمية غير مرغوب فيها، تعاني منه معظم اقتصاديات دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية على اختلاف انظمتها وفلسفتها الاقتصادية ولو بمعدلات متفاوتة،كونه يمثل احدى الافات و الكوارث الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تصيب الاقتصاد الوطني و تؤدي الى شل حركته،حيث قد يؤدي التضخم الى اعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الغنية في المجتمع على حساب السواد الاعظم،وما يترتب على ذلك من زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين افراد المجتمع.

كما انه قد يؤثر سلبا في اتجاهات الاستثمار الوطني، حيث قد تتجه معظم الاستثمارات في ظل التضخم الى النشاطات الهامشية و الاسرع ربحا،دون ان تتجه نحو القطاعات الانتاجية التي تعتبر الاساس في

[1]-يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود و اعمال البنوك و الاسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية2002،ص326
[2]سليمان مجدي، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام،مرجع سبق ذكره، ص110

التطور الاقتصادي و الاجتماعي.من ناحية أخرى فان التضخم يؤدي بالضرورة الى انخفاض قيمة النقود و الدخول النقدية و خاصة لذوي الدخول الضعيفة و ما يترتب على ذلك من تدهور المستوى المعيشي للسواد الاعظم من افراد المجتمع ،كما قد يؤدي الى انخفاض مستوى معدلات الادخار و ما لذلك من اثار سلبية على الاستثمار،حيث ارتفاع اسعار السلع المحلية نتيجة لارتفاع تكاليف انتاجها نظرا لكون معظم مستلزمات الانتاج مستوردة من الخارج، يجعل السلع المحلية غير قادرة على منافسة السلع المستوردة في السوق المحلية ،كما يجعلها غير قادرة على منافسة مثيلاتها من السلع الأجنبية في السوق الخارجية،مما يؤدي إلى تدهور العديد من الصناعات الوطنية،وهذا ما ينعكس على زيادة الواردات و انخفاض الصادرات وما لذلك من أثار سلبية على ميزان المدفوعات.

من ناحية أخرى يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و بالتالي الى تدهور سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية،وما لذلك من أثار سلبية على عملية الاستثمارات الأجنبية في الداخل نظرا لعدم استقرار قيمة العملة المحلية و سعر صرفها.

بشكل عام يمكن توضيح و تلخيص الآثار السلبية للتضخم[1].

- ✓ **الآثار الاقتصادية:**

تتمثل الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم فيما يلي:

- ضعف الادخار بسبب ضعف الثقة في العملة و الميل نحو الاستهلاك.
- عجز ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وبالتالي انخفاض حجم الصادرات و ارتفاع حجم الواردات بسبب ضعف القوة التنافسية.
- انتشار النشاطات الطفيلية المربحة ونقص الاستثمار الأجنبي.
- تهريب رؤوس الأموال و المضاربة بالعملة.
- صعوبات كبيرة في عملية التخطيط،بسبب التغير المستمر في أسعار عوامل الإنتاج.

- ✓ **الآثار الاجتماعية:**

- تدهور القدرة الشرائية لفئات التي ترتفع دخولها بمعدل اقل من ارتفاع الاسعار، أي التي تعاني من انخفاض دخولها، ولذوي الدخل الثابت.
- التأثير السلبي على المقترضين بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي، بينما يستفيد المقترض حيث تقل تكاليف القرض.

[1] مقراني حميد، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادات الماجستير 2014-2015، ص49

- سوء توزيع الدخل الوطني، ويتجلى في بروز الطبقة والفقر والبطالة.
- ظهور أفات و اضطرابات اجتماعية،مثل تفشي الرشوة و الفساد.
- التسرب المدرسي لعدد من أطفال الأسر الفقيرة لعدم القدرة على توفير متطلبات الدراسة .

رغم ما ذكرناه من أثار غير مرغوب فيها للتضخم على الاقتصاد ككل،الا انه هناك بعض الفئات على المستوى الجزئي التي تنتفع بهذه الظاهرة.و لكن من هي الفئات المتضررة و من هي المستفيدة من هذه الظاهرة؟، يتضرر من ارتفاع الأسعار عادة الفئات التالية[1]:

- أصحاب الدخول النقدية الثابتة التي لا ترتبط بتغير الاسعار سواءا كانوا من العاملين او المتقاعدين.
- اصحاب المدخرات النقدية.
- المتعاقدون تجاريا على تسليم بضائع في المستقبل بسعر محدد مسبقا.
- المقرضون لمبالغ نقدية.

أما المستفيدون من التضخم فهم الفئات التالية:

- المقترضين لأغراض استهلاكية كشراء منزل، شراء سيارة..الخ،أو استثمارية لإنشاء معمل آو استصلاح أراضي زراعية...الخ.
- أصحاب الثروات المادية بأشكالها المختلفة، كالأراضي، العقارات، الذهب، الأحجار الكريمة..الخ.
- أصحاب المدخرات بالعملات الأجنبية.

ولكن يمكن القول أن التضخم ظاهرة خطيرة سواء على مسار و حركة الاقتصاد الوطني او بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع، فضره اكبر من نفعه،لذا كان لا بد من اتخاذ الإجراءات و السياسات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة.

خلاصة الفصل:

[1] مقراني حميد،أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر،نفس المرجع، ص 50

يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية و المتقدمة، حيث تختلف درجة تأثيره باختلاف درجة النمو الاقتصادي وحساسية تأثر اقتصاديات تلك البلدان بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية، وقد تعددت النظريات التي تناولت موضوع التضخم من حيث مفهومه واسباب نشأته، الا انها تتفق في مجملها على انه يعني حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الاسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، وتختلف خطورة ودرجة تاثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل والاسباب المنشئة له.

وعادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، أما التضخم في البلدان المتقدمة فيوصف بأنه تضخم نفقة ناجم عن ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات، نتيجة ارتفاع الأجور بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية، بالإضافة إلى ارتفاع المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج.

تمهيد

تعد الجزائر دولة نامية تملك ثروة نفطية لا بأس بها، ما مكنها من تحصيل إيرادات كبيرة خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات،حيث تميزت فترة 2000 إلى 2014 بانجاز ثلاث برامج ما خول إلى تحسن الأحوال وكان السبب في ذلك يعود لطفرة أسعار المحروقات وهو ما جعل الجزائر تعيش بحبوحة مالية.

فبعد دراستنا للإنفاق العام و التضخم دراسة نظرية، لابد من إسقاط هذه الدراسة على الواقع حيث يتم توضيح خلفيات هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، ولهذا من الضروري تحديد نسب النفقات العامة بما فيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا من خلال تحليلنا لواقع الاقتصاد الجزائري، و لمعرفة اثر الإنفاق على التضخم في الجزائر للفترة المحددة، و ذلك باستخدام مختلف السياسات وذلك بانعكاساتها على الإنفاق والتضخم.

المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي بين 2000-2014

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسين المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 -2004 وقد تمثلن هذه البرامج أساس في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي 2001-2004 الذي خصص له مبلغ مالي قدر ب525 مليار دج
- البرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009 الذي قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له مبلغ 3800 مليار دج.
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 بقوام مالي اجمالي21214 مليار دينار

كما بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية المالية السياسية الأمنية التي مرت بها البلاد وبعث حركية الاستثمار و النمو من جديد.،فتميزت عن سابقتها بالتوجه نحو البناء و التشييد البنى التحتية التي افتقرت إليها الجزائر بشكل كبير و التخلص من ثقل الدين الخارجي، الذي كان يكبل القرار الاقتصادي الوطني و خلق تبعية خاصة مع ترافقه من ارتفاع لأسعار البترول.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

1. مضمون الإنعاش الاقتصادي:

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل:الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية،تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية ضمن هذا الإطار يمكن تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية يتكون من قطاعات فرعية و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 03-01: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1].

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
1- أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
2- تنمية محلية و بشرية	71.8	72..8	53.1	6.5	204.2	%38.8
3- دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
4- دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001 ص87

إن الجدول(03-01) أعلاه يبين لنا:

أن القطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها البلاد منذ سنة 1986 و الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة،كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة و الخاصة"من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة"، وبالتالي تقليص نسبة البطالة و سيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار،وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية و الأجنبية.

[1] - بوفليح نبيل،دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2014"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 9-2013،ص46

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفادة من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب45 مليار دج، أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ انه تركز أساسا على سنوات :2001،2003،2002 بقيمة 205.4 مليار دج،185.9مليار دج،113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12% ،35%،21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب20.5 مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل عل عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال اقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

2. أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي[1]:

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب الشغل و التخفيف من حدة البطالة

[1]- بودخدخ كريم،اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي،حالة الجزائر2001-2009،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علو التسيير،تخصص نقود و مالية،جامعة الجزائر3،2010،ص193

- دعم التوازن الجهوي و إعادة بعث النشاط في الفضاءات الريفية.
- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز.
- إعادة الاعتبار و صيانة البنى التحتية.

و في هذا الصدد، نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

دعم النشاطات الإنتاجية:

أ-الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية المحلية(PNDA) يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.

- حماية الأحواض المنحدرة و المصبات و توسيع مناصب شغل الريفي.

- حماية النظام البيئي الرعوي.

-مكافحة الفقر، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية و معالجة ديون الفلاحين،وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب65 مليار دج.

ب- الصيد و الموارد المائية:

- بالرغم من طاقته، فان هذا القطاع لا يخض بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.
- إن البرنامج يتضمن أساس في أول وهلة (البناء، تصليح و صيانة البحرية...الخ)، وأخرا (التكييف، التقييم، التبريد والنقل...الخ) للأنشطة الإنتاجية.
- إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية2001 و بواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري.

- إنشاء مؤسسة للقرض من اجل الصيد و تربية المائيات.

2-1-التنمية المحلية و البشرية[1] :

أ- التنمية المحلية:

- إن البرنامج المقترح و المقدر ب 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD)موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني.

- إن المشاريع المرتبطة بالطرق(طرق ولائية و بلدية)، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان،و لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة،معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

ب - الكثافة العالية لليد العاملة -التشغيل و الحماية الاجتماعية[2]:

- إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذا ت الكثافة العالية والمتعلقة بالولايات المحرومة.
- إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة بتكلفة قدرها 7 ملايير دج، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا(3 ملايير دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايير دج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0.7 ملايير دج) وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

[1] -bilan du programme de soutien de la relance économique ;septembre 2001 à décembre 2003.p6-7
[2] Plan de la relance économique ;les composante du programme ;septembre2001 à décembre 2003 ;p9.

3-1 تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب210.5 مليار دج، هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال،الهضاب العليا و الواحات و السكن و العمران.

أ- التجهيزات الهيكلية للعمران:

تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر و العزلة،تم تقدير هذا البرنامج ب142.9 مليار دج.

يتوزع على الشكل التالي:

البنى التحتية للموارد المائية.....31.3 مليار دج.

البنى التحتية لسكك الحديدية.....54.6 مليار دج.

الأشغال العمومية.....45.3 مليار دج.

ب-إحياء الفضاءات الريفية بالجبال،الهضاب العليا و الواحات:

إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي و المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل، هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

التربية الوطنية.....	27 مليار دج
التكوين المهني.....	9.5 مليار دج
التعليم العالي.....	18.9 مليار دج
البحث العلمي.....	12.38 مليار دج
الصحة و السكان.....	14.7 مليار دج
شباب و رياضة.....	04 ملايير دج
الثقافة و الاتصال.....	2.3 مليار دج

الشؤون الدينية.....	1.5 مليار دج

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد مواردها هامة، ومن اجل انجازه وبأقل تكلفة و الحصول على نتائج مرضية، و جب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية و الأحكام المالية.

***نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004**

- إن المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق ليس باختيار سهل لبلد كالجزائر، التي كانت قديما منظمة و لا تلجأ إلا إلى عناية الدولة في كل الميادين من الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

- لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، كانت مسددة، وأن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6.8 %و احتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية لدول من 1.059 مليار دج

اذ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي يشكل اعترافا لمقاومة امة عرفت ألامها اليومية، المصنوعة من تأكل القدرة الشرائية، الفقر، التهميش والعزلة، في مواجهة بقائه في الحياة، في عالم حر كله تسامح و ازدهار موزع، ففي شبكة القيم هذه جاء تدخل قرار فخامة السيد رئيس الجمهورية"عبد العزيز بوتفليقة" من خلال البدء في هذا البرنامج الذي يجب اعتباره كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

لم يقال أن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل الخفية المسجلة في ميدان التشغيل على وجه الخصوص، ولكن من الطبيعي جدا، انه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة لازمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

*مضمون البرنامج التكميلي[1]:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخل المتوقع تحصيلها و الوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شانه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق دينامكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

فإن المبلغ المخصص لبرنامج التكميلي يقدر ب4202.7 مليار دج ، أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصيتين ،احدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، والأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدر ب 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج ، مع العلم انه تم تقييم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول (03-02) يبين تقييم البرنامج التكميلي الى خمسة برامج فرعية

نسبة مئوية من إجمالي البرنامج	البرنامج	المخصصة للبرنامج
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**1908.5**	%45.5
-السكن	555	
-التربية ،التعليم العالي،التكوين المهني	399.5	
-البرامج البلدية للتنمية.	200	
-تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية.	250	
-باقي القطاعات[2]	311.5	

[1]-بوفليح نبيل،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي، نفس المرجع السابق،ص47

2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية: -قطاع الأشغال العمومية والنقل -قطاع المياه. -قطاع التهيئة العمرانية	**1703.1** 1300 393 10.15	%40.5
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية: -الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. -الصناعة وترقية الاستثمار -السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحرف	**337.2** 312 18 7.2	%08
4-برنامج تطوير الخدمة العمومية: -العدالة و الداخلية. -المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية -البريد و التكنولوجيات الحديثة للاتصال	203.9 99 88.6 16.3	%4.8
5-برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال	50	%1.2

المصدر:رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الموقع(www.cg.gov.dz/psre(21/06/2007

يبين الجدول اعلاه أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دج، ما يمثل نسبة % 45.5 من إجمالي البرنامج التكميلي .

- قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له 1703.1رملياردج، أي 40.5% من إجمالي البرنامج.

-قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 337.2 مليار دج وهو ما يمثل 8 % من إجمالي البرنامج.

- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 203.9 مليار دج ما يعادل نسبة 4.8% من البرنامج التكميلي.

- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 12% من البرنامج.

***أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو**:جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي[1]:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة و من جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى المعيشي الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك،كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو،وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث انه نتيجة لعدد من العوامل و الظروف و التي من بينها تحديث الخدمات العامة،تحسين المستوى المعيشي و تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

***نتائج البرنامج التكميلي:**

-إنجاز وتسليم اغلب الطرق السيار شرق غرب

- إنجاز الشطر الأول من مترو الجزائر .

-إ نجاز ما يقارب المليون سكن

- دعم آليات التشغيل الوطنية (صندوق التأمين على البطالة ، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

[1]-بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، نفس المرجع السابق،ص202

- التأخر في تسليم أغلب البرامج و ضعف جودة المشاريع .
- ارتفاع حجم التكاليف بشكل اكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق وسوء التسيير والتنفيذ.
- شهد تطبيق هذه البرامج عدة نقائض فيما يخص عدم احترام مواعيد وأجال تنفيذ المشاريع المقترحة.

المطلب الثالث:البرنامج الخماسي 2010-2014

*مضمون البرنامج الخماسي[1]:

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب21214 مليار دج مع العلم انه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول (03-03) يبين التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

الوحدة:مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
-السكن	3700	
-التربية،التعليم ،التكوين المهني.	1898	
-الصحة.	619	
-تحسين وسائل و خدمات الإدارات العمومية	1800	
-باقي القطاعات[2]	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52
-قطاع الاشغال العمومية و النقل	5900	
-قطاع المياه	2000	
-قطاع التهيئة العمرانية	500	

[1]-بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص49

3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	16.05
-الفلاحة و التنمية الريفية	1000	
-دعم القطاع الصناعي و العمومي	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل	500	

المصدر:من إعداد الباحثتان بناءا على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014

يبين الجدول 03 أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية و البشرية:استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دج جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري و التشغيل: استفادت من 3500 مليار دج،ما يمثل نسبة16.05% من إجمالي البرنامج.

عموما يمكن القول إن التوزيع القطاعي للبرامج سابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف اهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل.

***أهداف البرنامج الخماسي:**

-إطلاق مشاريع جديدة بـ 156 مليار دولار واستكمال مشاريع جارية بـ 130 مليار دولار .

-إنجاز 2 مليون سكن بـ 555 مليار دينار جزائري، 42 مليار دولار لقطاع الأشغال العمومية ، 38 مليار دولار لقطاع النقل .

24-مليار دولار لتحسين الخدمات في الإدارات المحلية العدالة و ضبط الضرائب، 13 مليار دولار لدعم التنمية الفلاحية

-إنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية .

-انشاء 5000 منشأة تربوية لقطاع التربية الوطني .

***نتائج البرنامج الخماسي:**

- إنجاز عدد كبير من السكنات و المؤسسات التربوية

- دعم آليات التشغيل الوطنية (صندوق التأمين على البطالة ، الوكالة و الطنية لتشغيل الشباب ،...).

- التأخر في تسليم أغلب البرامج و ضعف جودة المشاريع .

✓ **تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي:**

إن تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا عل معرفة نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها و من هذا المنطلق فان تقييمنا لسياسة الإنعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي.

✓ **اثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي[1]:**

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة،وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية و آلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي:

إن رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة العرض الكلي و بالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم أن بتحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي و تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي،إن القطاعات المحتمل تؤثرها ايجابيا بهذه السياسة تتمثل في قطاع البناء و الأشغال العمومية و القطاع الصناعي يتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة تفصيلية لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة و هو ما سنبينه فيما يلي:

[1]-بوفليح نبيل نفس المرجع السابق،ص48

جدول(03-04) يبين التوزيع القطاعي و معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2000-2010

الوحدة %

القطاع	2000	2000	2004	2006	2008	2010	المتوسط
أ*المحروقات							
-نسبة المساهمة في الناتج	39.19	32.51	37.8	45.59	45.06	34.69	39.14
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	4.9	3.7	3.3	-2.5	-2.3	-2.6	0.75
ب*الخدمات							
-نسبة المساهمة في الناتج	30.73	33.54	30.97	27.90	29.16	35.35	31.28
-معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية	3.1	5.3	7.7	6.5	7.8	6.9	6.21
-معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية	2.0	3.0	4.0	3.1	8.4	6.0	4.41
ج*الفلاحة							
-نسبة المساهمة في الناتج	8.39	9.18	9.44	7.53	6.55	8.42	8.25
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	-5.0	-1.3	3.1	4.9	-5.3	60	0.4
د*البناء و الاشغال العمومية							
-نسبة المساهمة في الناتج	8.12	9.02	8.29	8.0	8.62	10.43	8.73
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	5.1	8.2	8.0	11.6	9.8	6.6	8.21
ه*الصناعة							
-نسبة المساهمة في الناتج	7.07	7.41	6.16	5.27	4.68	4.96	5.92
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	-1.3	-1.0	-1.3	-2.2	1.9	-2.5	-1.06
	5.3	6.6	2.5	2.1	/	/	4.12

المصدر بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010

وفقا لمعطيات الجدول فانه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الاجمالي و المؤثرة في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

أ*قطاع المحروقات: قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة ب39.14 % مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما تبنيه معطيات الجدول أعلاه حيث أدى انخفاض معدل نمو القطاع خلال سنوات 2010،2008،2006إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة " 2000-2004" التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ب*قطاع الخدمات:يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت 31.28% كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة، كما كان لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي اثر ايجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية و الخدمات المرتبطة بها و هو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة محل الدراسة .

ج*قطاع الفلاحة: إن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا اذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات و الخدمات حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 8.25% في فترة الدراسة كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع بنسبة نمو سالبة قدرت ب 5.3-% ،بسبب ظاهرة الجفاف التي شاهدتها الجزائر خلال نفس السنة و في سنة 2010 سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت ب 6.0%نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة.

د*قطاع بناء و الأشغال العمومية: يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير و مباشر من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت العمليات و المشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع حيث سجل نسبة نمو بلغت 8.21% كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج 8.73% في نفس الفترة.

ه*قطاع الصناعة: إن تحقيق معدلات نمو حقيقية و مستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي و في الجزائر تعد الصناعة القطاع الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي ب -1.06 % خلال

الفترة2000-2010، بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4.12% كمتوسط خلال نفس الفترة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الثاني: اثر الإنفاق الحكومي و التضخم على السياسة المالية والنقدية في الجزائر 2000-2014

من خلال هذا المبحث نحاول التعرف على فعالية وانعكاسات السياسة المالية بالمقارنة مع السياسة النقدية،إذ تحتل السياسة المالية و النقدية مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية باعتبار أن السياستين المالية و النقدية إحداهما تكمل الأخرى و هما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة،ويقصد بها الإستراتيجية التي تقرها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتمثلة في تحقيق "النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة،السيطرة على نسب التضخم،تحقيق توازن في ميزان المدفوعات "وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف الذهبية للسياسة النقدية و السياسة المالية، إذ تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية،فهي احد العناصر الأساسية المكونة لها إذ أن لها تأثير على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي،ولقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة ،حيث نجد أن السياسة النقدية مرت بأربع مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، حيث نجدها ما قبل كينز في القرن التاسع عشر إلى أن النقود هي عنصر محايد وبالتالي لا يؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ، وإذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار، ثم جاءت المرحلة الثانية بظهور الفكر الكينزي اثر أزمة 1929 ومع ظهور الأفكار الكينزية بدا الاهتمام اكبر بالسياسة المالية ليؤكد ان السياسة المالية هي الأكثر فعالية من خلال التمويل بعجز الميزانية،وفي المرحلة الثالثة خلال مطلع الخمسينيات(1951)أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسة الاقتصادية الكلية على يد"فريدمان" الاقتصادي الأمريكي زعيم المدرسة النقدية الحديثة أي صعد من الخلاف بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية، هذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعامة الاقتصاد الأمريكي"والتر هيتلر" نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة عمل مزج لكل من أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية حتى يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي، إلى أن سياسة التثبيت الهيكلي تجعل من السياسة النقدية أكثر إيقاعا في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي وخاصة تلك السياسات الهادفة إلى علاج التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: انعكاسات السياسة المالية على الإنفاق الحكومي و التضخم 2000-2014

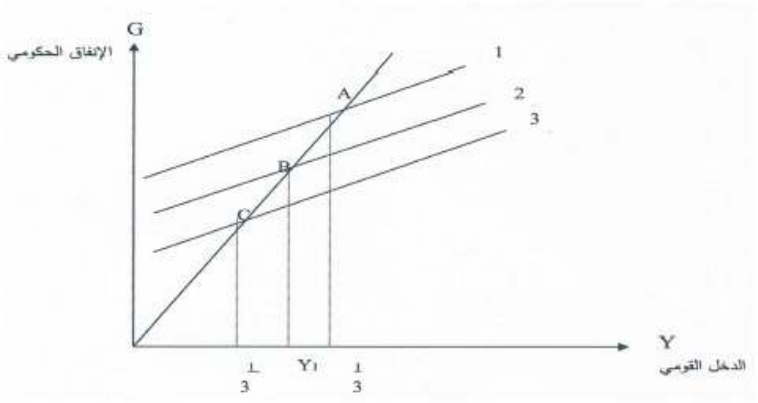
نظرا للمؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية السيئة التي حققتها الجزائر مع نهاية سنوات التسعينات من القرن الماضي،على إثر الأزمة الخانقة التي عاشتها،و كذا انتهاجها لسياسات الإصلاح الاقتصادي الممنهجة من طرف المنظمات الدولية،وعلى رأسها صندوق النقد الدولي،باشرت السلطات الجزائرية تطبيق سياسة مالية توسعية أداتها الرئيسية الإنفاق الاستثماري الحكومي،وقد أطلق على هذه السياسة مصطلح سياسة الإنعاش الاقتصادي،وذلك من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004،و برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، حيث تهدف من ورائها إلى رفع أداء الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

إذ ما يقصد بالسياسة المالية مدى قدرتها على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي و مواجهة المشكلات و الأزمات الاقتصادية[1]، و هناك وسائل تستعملها السياسة المالية من اجل بلوغ هذه الأهداف و التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي و تواجه بها المشكلات و الأزمات، حيث تختلف أهمية السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي حسب اختلاف النظام الاقتصادي السائد وحسب مستوى التطور،تختلف السياسة المالية في المجتمعات المتقدمة،في أهدافها و أهميتها، عنها في الدول النامية التي يتمثل هدفها الأول في النمو.

هذا يؤدي إلى وجود اختلاف في فعالية السياسة المالية في الاقتصاد الصناعي و الاقتصاد النامي،نتيجة الاختلاف في الطرق التي يمكن بها معالجة المشكلات و الأزمات الاقتصادية، ففي حالة الكساد الاقتصادي تقوم الحكومة بتنشيط الطلب الكلي من خلال استعمال الضرائب المباشر وغير المباشر،ففي حال استعمال الدولة الإنفاق الحكومي من اجل التأثير على الطلب، وهذا بفرض ثبات الضرائب،نلاحظ زيادة في الطلب الكلي يوضحها الشكل التالي:

[1]-ناضم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظم النقدية مرجع سبق ذكره، ص435

الشكل (03-01) يبين زيادة الطلب الكلي بسبب الإنفاق الحكومي



المصدر: ناضم محمد الشمري، النقود والمصارف والنظم النقدية، ص445

لقد نتج عن زيادة الإنفاق الحكومي مع ثبات الضرائب، أي زيادة الإنفاق الحكومي الممول بمصادر أخرى خارج الضريبة زيادة مضاعفة في حجم الدخل القومي،وهي تمثل الزيادة الناشئة في الاستثمار وهو ما يعرف بأثر مضاعف الاستثمار الكينزي وتبين أثار الزيادة في الإنفاق الحكومي، الزيادة في الدخل القومي وهذا بانتقال المنحى (2) إلى الوضعية (3) وهذا يعني أن زيادة في الإنفاق الحكومي يترتب عنها زيادة حجم الطلب الكلي، ويترتب عنه نفس التأثير في المضاعف على الدخل القومي، وبالتالي يمكن الزيادة في الطلب الكلي عن طريق زياد[1]ة الإنفاق الحكومي، ويمكن الضرائب القيام بنفس الدور في حالة تخفيضها أو إعطاء إعفاءات ضريبية لبعض السلع و الخدمات.

فالسياسة المالية تأثيرها على الدخول ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر، من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية.

حيث تتفق جميع المدارس الاقتصادية في أن السياسة المالية هي أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب او برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة.

[1]-سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في التحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر2014/2000-،مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،2013-2014،ص70،71

✓ **تحليل الايرادات والنفقات** :

1-تحليل الإيرادات[1]:

حيث عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا مدروسا وبنسب مختلفة، إذ تميزت المالية العامة خلال العقد الماضي (2000-2010) بهيمنة الجباية البترولية على إيرادات الدولة و ارتفاع النفقات بنوعيها الجارية والاستثمارية خلال هذه المدة،كما بدأ عجز الميزانية بالظهور منذ سنة 2006،وشهد هذا العقد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي أصبح من مهامه تمويل عجز الميزانية، كما هدفت السياسة الميزانية إلى تعزيز الاقتصاد الكلي والمالي وضمان استدامة الميزانية على المدى الطويل وتعزيز النمو خارج المحروقات في القطاع الخاص الذي يضمن مناصب الشغل، غير أن احتواء كتلة الأجور والإلغاء التدريجي للإعانات مع وضع نظام للتحويل الاجتماعي المستهدف لحماية الفئات الاجتماعية المعوزة،وتخفيض الإعفاءات الجبائي يعتبر من التحديات التي على المالية العامة في الجزائر مواجهتها،كما أن الحفاظ على استدامة الميزانية والمالية الخارجية يتطلب رفع إنتاج المحروقات وتوسيع الاحتياطات البترولية،التي تعتبر لحد الآن المصدر الشبه الوحيد للعملة الصعبة،وحسب الصندوق النقد الدولي فان التحسين التدريجي للإعانات الضمنية في المنتجات الطاقوية من شانه أن يساهم في احتواء الاستهلاك الداخلي للطاقة ودعم حجم الصادرات من المحروقات(INF.2014)

تميزت ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة بهشاشة كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالجوانب التالية:

- ضعف الجباية العادية، حيث تمثل الإيرادات الميزانية حوالي10.5% من BIP وتغطي بالكاد تكاليف الموظفين.

- المستوى الكبير للنفقات التي لا يمكن تخفيضها وخاصة تلك المتعلقة بالأجور(10%من PIB)، والمديونية العمومية (6 إلى 7%من PIB) وهو ما يمثل من 21 الى 22 %من PIB، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى التوقف التام لكل الاستثمارات العمومية في حال ما إذا انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتعزز هذه المعطيات الرأي القائل بهشاشة ميزانية الدولة في مواجهة تقلبات أسعار النفط حيث:

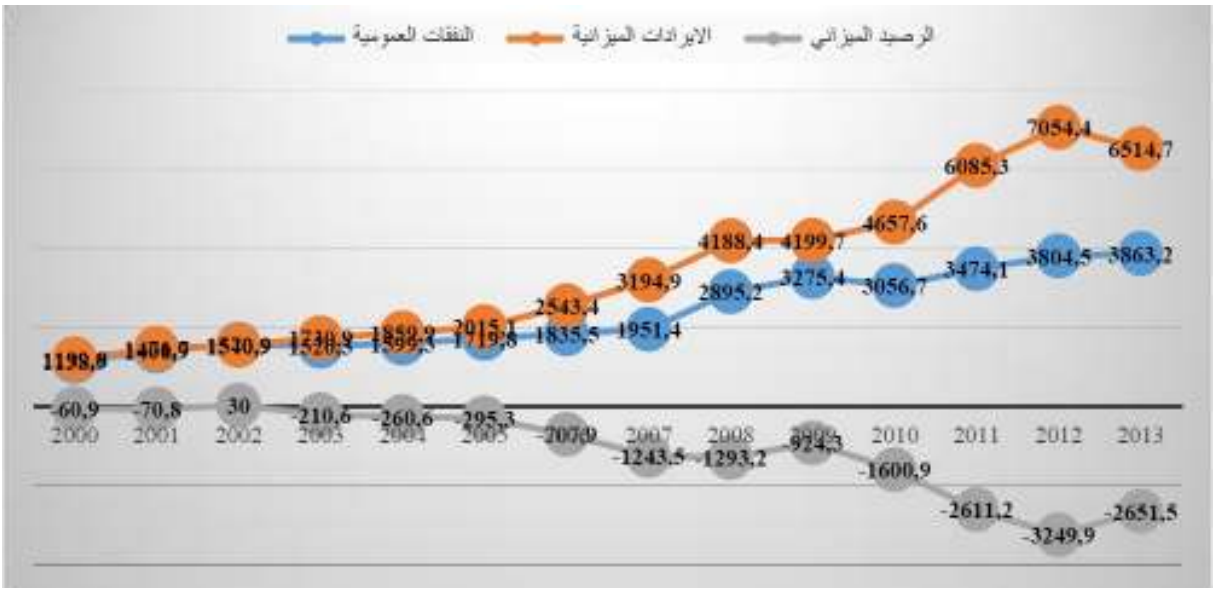
-تكثيف محاربة التهرب الضريبي عن طريق إعادة تنظيم إدارة الضرائب وتحديث الوسائل وتوسيع القاعدة الضريبية عن طريق إعادة النظر في التشريع الضريبي.

[1]-خالد منه،دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990،رسالة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية –فرع التحليل الاقتصادي-،سنة2014-2015،ص303

-تحقيق موارد إضافية عن طريق تخفيض خدمة الدين العمومي والتي تمر حتما عبر تخفيض عجز الميزانية،والدين العام ووقف تطهير المؤسسات العمومية والذي كان في الأساس إلى غاية 58.2% من الدين العمومي الكلي و76.2% من الدين العمومي الخارجي.

- المساهمة في إعداد و تطبيق السياسة المتعلقة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم .

المنحنى(03-02):تطور الإيرادات الميزانية و النفقات العمومية و الرصيد الميزاني (2000-2012) مليار دج



Source:ONS"2014"et ministère des finances"2014"

- تحسين أداء الخدمة العمومية و خاصة في الميادين المتعلقة بالصحة العمومية ولا يمكن هذا إلا بتوزيع جيد بين نفقات الأجور
- تقييم فعالية النفقات العمومية وخاصة فيما يتعلق بالتربية،الصحة، التحويلات الاجتماعية بشكل عام.

-الإيرادات الميزانية

سجلت المالية العامة للمرة الخامسة على التوالي نتائج طيبة مثل ما أوضحته الفوائض الإجمالية المحققة منذ سنة2000، وانخفضت هذه الأخيرة ب10.5مليار دج في سنة 2002 لترتفع إلى حوالي 514.3 مليار دج و هذا بفضل الأسعار الجيدة للنفط في الأسواق العالمية، وبنسبة جباية بترولية إلى الإيرادات تقدر

ب70 % كمتوسط بين سنتي 2000-2004،لا زالت المالية العامة هشة أمام التقلبات الخارجية والذي يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على إدارة السياسة الميزانية[1].

بلغ حجم الموارد الميزانية في سنة 2004 حوالي 721.6 مليار دج مع تسجيل نمو الجباية العادية اكبر من الجباية البترولية في نفس الفترة، وانتقلت الجباية العادية من 364.9 مليار دج سنة 2000 إلى 649 مليار دج سنة 2004(77.8%)، في حين لم ترتفع الجباية البترولية الا بحوالي 357.7 مليار دج(29.5%)لتصل في حدود 1570.7 مليار دج في سنة 2004

أما الوجه الآخر للسياسة الميزانية فهو إنعاش النشاط الاقتصادي، وسمحت أسعار النفط المرتفعة بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004 وهذا ما جعل نسبة النمو الاقتصادي تصل في حدود 4.7% في نفس الفترة، وتراوحت نسبة الإيرادات الميزانية بالنسبة لPIBحوالي نسبة 36% منذ سنة 2000، وكانت في حدود 29% سنة 1999 قبل الارتفاع الكبير في أسعار النفط منذ سنة 2000، وتزامن ذلك بارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات في BIPمما ساهم في ارتفاع الضرائب المطبقة على هذا القطاع.

وارتفعت إيرادات الميزانية سنة 2004 بنسبة 13.2% لتصل إلى مستوى 222636 مليار دج،وكنسبة من PIB انخفضت هذه الايرادات من 37.4% سنة 2003 إلى 36.4 سنة 2004.

إن ارتفاع الإيرادات الميزانية مر هذا في المقام الأول إلى ارتفاع الجباية البترولية التي ارتفعت بمقدار 200.7 مليار دج أي بنسبة 15.6% وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط بحوالي 9.6 دولار للبرميل،في حين لم ترتفع الجباية العادية إلا بمقدار 32.6 مليار دج اي بنسبة 5.3%

ولوحظ ارتفاع الإيرادات الميزانية بين سنتي 2001 و2005 بحوالي 95.3 %لتنتقل من 1578.1 مليار دج سنة 2000 إلى 3081.7 مليار دج سنة 2005، وكنسبة من PIB ارتفعت هذه الإيرادات من 35.3%في سنة 2000 على 36.4% سنة 2004 و 41% سنة 2005، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات في PIB أي 45.1% في سنة 2005 مقابل 38% ل2004،وبما ان الاقتطاعات في هذا القطاع مرتفعة مقارنة بالقطاع الأخرى، وبالتالي كل ارتفاع لنشاط هذه القطاع في PIB يترجم بارتفاع كبير في نسبة إيرادات الميزانية مقارنة PIB

[1]-خالد منى،نفس المرجع السابق،304

وسجلت الفترة بين 2002 و2006ارتفاعا في إيرادات الميزانية بحوالي123.4%لتنتقل من 1603.2 مليار دج في سنة 2002 إلى 3582.3 مليار دج سنة 2006، وكنسبة من PIB انتقلت الإيرادات من 358% سنة 2002 إلى 41.1% سنة 2005و42.7% سنة 2006.

المنحنى(03-03):تطور ايرادات الميزانية والجبائية العادية والبترولية كنسبة من PIB(2000-2012)%

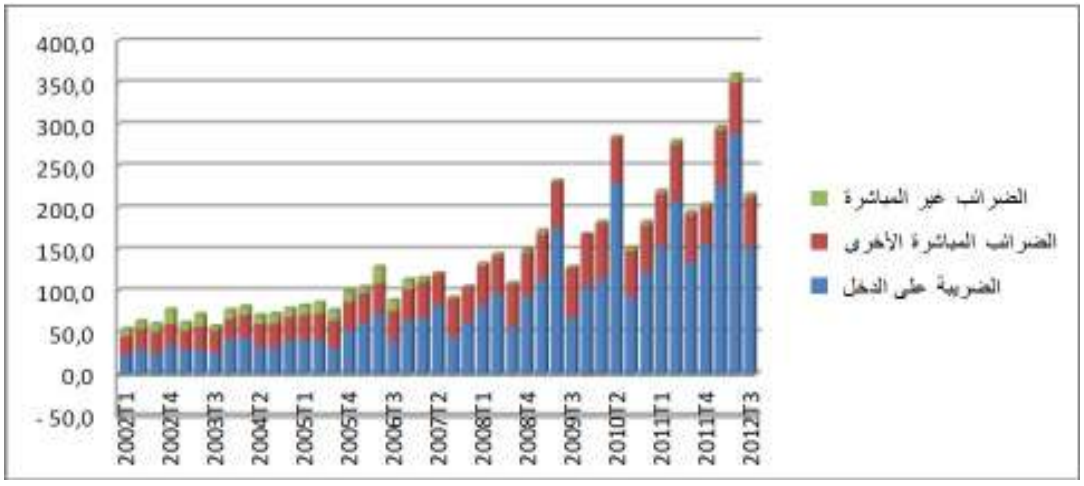


Source:ONS(2014)et ministère des finances(2014)

وتشير الإحصائيات حول ميزانية سنة 2009 إلى انخفاض طفيف في الإيرادات الميزانية الكلية الناجمة عن انخفاض الجباية البترولية، ويرجع السبب في ذلك إلى أثار الأزمة العالمية على الاقتصاد العالمي عموما وعلى أسعار النفط خصوصا، وتعززت هذه الوتيرة التنازلية لأسعار النفط خلال سنة 2009 مما اثر سلبا على إيرادات الميزانية، وبلغت هذه الايرادات3499.39 مليار دج، ومن جهتها عرفت إيرادات الجباية البترولية انخفاضا محسوسا وأثرت بالتالي بالسلب على مجمل الإيرادات الكلية ، ففي سنة 2009 بلغت إيرادات الجباية البترولية 2327.67 مليار دج أي بانخفاض قدره 41 %بالنسبة لسنة 2008.

أظهرت أزمة سنة 1997-1998 ضرورة الحذر و خاصة مع انخفاض يقدر ب 7% من PIB من الجباية البترولية، في حين أن الجباية العادية غير قادرة على تغطية هذا النقص وتشهد ميزانية التسيير ارتفاعا مستمرا خاصة إذا علمنا أنها المكون الأساس للنفقات العمومية و لاتزال ميزانية التجهيز المتغير الوحيد للتعديل و سجل في نفس الفترة ارتفاع عجز الخزينة .

الشكل(03-04):تطور ايرادات الجباية العادية 2002-2012(مليار دج)



المصدر :قاعدة بيانات وزارة المالية الجزائرية(2012)

وشهدت الفترة 2000-2005 تطورا متسرعا للجباية العادية لتنتقل من 364.9 مليار دج في سنة 2000 إلى 625.5 مليار دج سنة 2004 و 723.4 مليار دج سنة 2005 وهذا ما يشير إلى ارتفاع بحوالي 98.2%

في حين بلغت نسبة الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات الضريبية بحوالي 68% كمتوسط في الفترة 2003-2005 وبالتالي تبقى المالية العامة هشة على المدى المتوسط، كما عرفت سنة 2005 إدراج ترتيبات جديدة فيما يخص جباية الضرائب البترولية وهذا لحماية المالية العامة من الصدمات الخارجية وخاصة فيما تعلق بالمساهمة الإجبارية لشركة النفط الوطنية سونطراك في كل مشاريع التنقيب وتطوير الحقول النفطية،وتطبيق رسم خاص على الأرباح عندما تتجاوز أسعار النفط 30دولارا للبرميل، وبلغت الجباية البترولية سنة 2006، 1419.5 مليار دج خلال السداسي الأول و1379.9 مليار دج خلال السداسي الثاني وهذا ما يمثل 2799 مليار دج، وهذا ما يؤشر إلى أن مجمل الجباية البترولية الداخلة في الميزانية(916 مليار دج)تم تحقيقها في السداسي الثاني على أساس سعر البترول يقدر ب 19 دولار للبرميل،مع العلم أن الفائض من الجباية البترولية يذهب لتمويل صندوق ضبط الإيرادات، وتهيمن المحروقات على الإيرادات الميزانية الكلية حيث ما فتني وزنها يزداد أهمية من سنة لأخرى والسبب يعود إلى ارتفاع أسعار النفط في العشرية السابقة (2000-2010)، غير أن الركود الذي يميز قطاع المحروقات منذ سنة 2006 وكذا تقلص حجم صادراته في 2012 يستدعيان التفكير في التدابير الواجب القيام بها لتعزيز المالية العامة قصد التقليص من هشاشتها حيال مدا خيل المحروقات المتقلبة جدا،ففي سنة 2012 بلغت الإيرادات خارج المحروقات نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات20.9 % بعدما

استقرت في سنة 2011 في حدود 19.5% في حين استقر إجمالي الإيرادات بنسبة 40.5% من إجمالي الناتج الداخلي[1].

ومن خلال ما سبق،نخلص إلى أن سياسة الإيرادات العامة تعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة،بالرغم من أنها موردا غير مستقر،إذ تجعل الاقتصاد الوطني مرتبط بعدة عوامل خارجية منها:

سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية.

- ✓ **تقييم السياسة المالية المطبقة في الجزائر:**

من المعروف أن تقييم أي سياسة يعتمد على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة لها سلفا، ومن هذا المنطلق فإن تقييمنا للسياسة المالية و المتمثلة في سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009م سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاعة السياسة المالية في تحقيق الأهداف المسطرة و المتمثلة في:

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه في الفترة السابقة 2000-2004؛
- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر وذلك من خلال تخفيض معدل البطالة.

- ✓ **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009**

يعد رفع معدل النمو الاقتصادي و الحفاظ على استقراره أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، و ذلك للاستمرار في تحقيق نفس النتائج الإيجابية المحققة خلال الفترة 2000-2004، ولتوضيح أثر تطبيق السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي نقوم بدراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2009، وذلك من خلال الجدول التالي:

[1] خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، نفس المرجع السابق،ص305

جدول رقم(03-05) يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي "PIB" الإجمالي (مليار دح)	6150.4	7563.6	8520.6	9306.2	10993.8	10135.6
معدل النمو الحقيقي لPIB	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء: مصلحة التخطيط و الاستشراف

يبين الجدول أعلاه أن:

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى منذ سنة 2005، وهي السنة التي توافق بدء تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي، إذ انتقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.2% سنة 2004 إلى 3% سنة 2007، ليعرف استقرارا له بنسبة 2.4% في كل من سنة 2008و 2009.

كما أن المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج 2005-2009 قد وصل إلى 2.98% وهذا يمثل انخفاضا ب 1.1 نقطة مئوية عن المتوسط السنوي لمعدل النمو المسجل خلال الفترة 2000-2004 و المقدر ب 4.88%، ورغم أن الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تزامن مع فترة تنفيذ البرنامج إلا أن ذلك لا يعطينا فكرة واضحة عن كيفية تأثير برنامج دعم النمو الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي[1].

3. تحليل النفقات العامة

ارتفعت النفقات العمومية في الفترة بين 2000و 2004 بحوالي 55.6% لتصل الى 1832.5% مليار دج مقابل 1178.1مليار دج سنة 2000، وارتفعت النفقات الجارية (نفقات التسيير) بحوالي 44.5% في حين ارتفعت نفقات التجهيز بحوالي 84% (تضاعف هذه النفقات ثلاث مرات بين 1999 و 2004) وهذا ما يفسر حجم الاستثمارات الكبير الذي تقوم به السلطات العمومية في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي، وارتفعت هذه النفقات بحوالي 1.4% كنسبة من PIB بين 2000 و 2004 (المنحنى) .

كما قدرت نسبة النفقات الكلية بالنسبة للايرادات الكلية بحوالي 96.7% في سنة 2002 لتنخفض الى 85.6% سنة 2003، و84.4% في سنة 2004 و 6.4% سنة 2005، وقدر نمو النفقات العمومية في

[1] خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، ص305

الفترة 2001 – 2005 بحوالي 68.6% لترتفع الى 1985.9 مليار دج في سنة 2005 مقابل 1175.1 مليار دج سنة 2000. وارتفعت النفقات الجارية (نفقات التسيير) في نفس الفترة بحوالي 54% في حين انتقلت نفقات التجهيز بحوالي 104.6%، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج اعادة بناء ما خلفه زلزال 2003 والشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو، وارتفعت النفقات العمومية الكلية بحوالي 56.6% خلال الفترة 2002 – 2006 لتبلغ 2424.5 مليار دج في سنة 2006 مقابل 1555.6 مليار دج سنة 2002

المنحنى(03-05):تطور النفقات العمومية ونفقات التسيير ونفقات التجهيز كنسبة من PIB(2000-2012)



Source :ONS et ministtère des finances (2014)

وسجل اجمالي نفقات الميزانية ارتفاعا بنسبة 6.3% في 2010، بعد شبه استقراره في 2009، فان نفقات التجهيز تراجعت على حد سواء في 2009 و 2010 ب 1.4% و 6% على التوالي، بعد ارتفاعها القوي منذ سنة 2005، وبلغ معدل نموها ذروته في 2007 نسبة 41.3% (37.5% في 2008). وعليه بعد عدة سنوات من النمو المضطرد، انخفضت نسبة نفقات التجهيز/ اجمالي الناتج الداخلي، منتقلة من 19.34% في 2009 الى 51.1% في 2010، ما يشهد على التباطؤ المحسوس للاستيعاب في هذا المجال .

1- **نفقات التسيير**[1] :

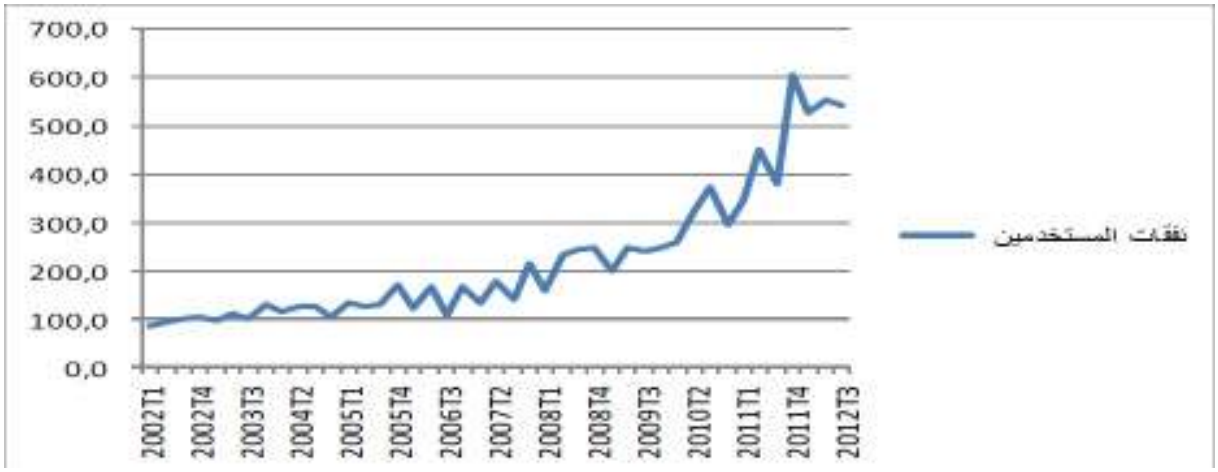
[1] خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص306-307

ارتفعت نفقات التسيير في الفترة بين 2002 – 2006 بحوالي 42.7% ، وارتفعت هذه النفقات عن تلك التي كانت مقيدة في قانون المالية لسنة 2006 من 1283.4 الى 1436.3 مليار دج ، وعلى الرغم من ارتفاع نفقات التسيير في سنة 2006 فان نسبة هذه النفقات الى PIB انخفضت ب 4.3 نقطة مقارنة بسنة 2002 في حين انخفضت نسبة نفقات التجهيز الى PIB بحوالي 0.8 نقطة، كما لم ترتفع هذه النفقات الا بحوالي 9.2 %، أما فيما يخص نسبة النفقات الجارية / اجمالي الناتج الداخلي، استقرت في 2010 ب 22.2% مقابل 22.9% في 2009

1-1 نفقات المستخدمين :

تهدف الحكومة إلى هيكلة أكثر توازنا لنفقات التسيير وهذا من اجل السماح لمؤسسات الدولة القيام بمهامها على أكمل وجه، وفي سنة 2004 بلغت نفقات المستخدمين 382.1 مليار دج مقابل 326.6 مليار دج . ونتجت الزيادة في النفقات الجارية خصوصا عن نفقات المستخدمين، بالاضافة الى هذا بقي معدل تغطية نفقات التسيير بايرادات الصادرات خارج المحروقات مستقرا في 2010 (54.8%)، بعد الانخفاض من 2006 الى 2008

المنحنى(03-06) :تطور نفقات المستخدمين (بيانات فصلية)2002-2012(مليار دينار)



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية الجزائرية(2012)

1- 2 نفقات التجهيز

في سنة 2005 وفي نفس الفترة تراجعت النفقات الجارية بحوالي 3 نقاط في حين ان نفقات التجهيز تراجعت هي الاخرى ب 1.5 نقطة، ويلاحظ ان تم تثبيت النفقات الجارية لصالح ارتفاع في النفقات الراسمالية (التجهيز). وبالنسبة لهذه الاخيرة الى نهاية المشاريع المدرجة في برنامج الانعاش الاقتصادي والشروع في مشاريع البرنامج التالي، وارتفعت نفقات التجهيز بين سنتي 2002-2006 بحوالي 72.6%. ولكن لم يتم استهلاك مجمل الاعتمادات المرصودة بعنوان ميزانية التجهيز الا بحوالي 46.9% حيث كانت في حدود 2115.8 مليار دج وتم استهلاك فقط 992.2 مليار دج وهذا راجع لضعف استيعاب الاقتصاد لكل هذه المبالغ، وعلى الرغم من هذا العجز في استهلاك الاعتمادات فقد ارتفعت ميزانية التجهيز بحوالي 72.6% في الفترة 2002-2006 مقابل 47.2% للنفقات الجارية.

وتعبر هذه النتائج عن الحاجة لدراسة أعمق واشمل لكل مكونات الإيرادات وسبل تعزيزها والنفقات وسبل الحد منها او ترشيدها على الأقل، وبالتالي لا تزال المالية العامة في الجزائر رهينة أسعار النفط التي تتحدد في السوق الدولية والتي لا تملك الجزائر اي تأثير عليها، فدور النفقات العمومية كمحفز للنشاط الصناعي كان ضعيفا نسبيا.

المطلب الثاني:انعكاسات السياسة النقدية على الإنفاق الحكومي و التضخم 2000-2014

لا تزال الجزائر تعتمد على قانون النقد و القرض الصادر في 2003 و الذي يعتبر بعيدا كل البعد عن تطلعات السوق النقدية في الجزائر و ما يؤكد هذا هو كمية النقود التي تدور خارج الحلقة البنكية و التي تقدرها أطراف بما يعادل 3700 مليار سنتيم و هو ما تحاول الحكومة استرجاعه من خلال حزمة من الإجراءات التي أقرتها في قانون المالية التكميلي لـ 2015، و المعروف على الجهاز البنكي الجزائري الثقل و ضعف التنافسية خاصة أن خبراء يقدرون أن كل هذه الإجراءات لن تستطيع استرجاع كل الأموال التي تدور خارج الحلقة البنكية، و هو ما يطرح تساؤلات عديدة حول عدم توفر الجزائر على قانون يرخص للمصارف الإسلامية العمل في السوق الوطنية و المعروف على الجزائريين تمسكهم بإخراج أموالهم من الدائرة البنكية لعدم توافقها و العقيدة الإسلامية التي يدين بها الجزائريين و أن المصارف الموجودة لا تلبي حاجة الجزائريين كما أن بنك الجزائر يعاملها كما يعامل باقي البنوك التجارية العادية، و كان من اللازم فتح شبابيك إسلامية في البنوك العمومية التي تسيطر على أكثر من 90% من السوق، و لعل المشكل الأبرز في الجزائر هو غياب سوق مالية قادرة على خلق بديل للسوق البنكي الذي أصبح غير قادر على مرافقة السياسة الاستثمارية التي تطرحها الحكومة ،خاصة أن السوق المالي يوفر للمؤسسات بدائل تحميها من انخفاض رأس مالها الخاص .

إذ تتمثل السياسة النقدية فعاليتها في مدى قدرتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي،وذلك من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها ومن اجل بلوغ هذه الأهداف

تستعين السياسة النقدية بمجموعة من الأدوات تم ذكرها سابقا للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع،وتختلف أهميتها ودورها في الحياة الاقتصادية بحسب طبيعة النظام السائد في المجتمع،وكذا حسب مستوى التطور الاقتصادي للمؤسسات فالسياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية تختلف من حيث الفعالية و الأهمية عنها في الدول المتقدمة صناعيا

فتأثير السياسة النقدية على الدخول يكون بصورة غير مباشرة فالإجراءات و التدابير النقدية،التي تتخذها السلطات النقدية،المتعلقة بتغير حجم الائتمان و كفاءته ستنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق و الطلب الكلي، إذ تحتاج السياسة النقدية بوقت أطول لتحقيق فعاليتها و هذا راجع إلى مرونة و إمكانية اتخاذ التدابير و الإجراءات النقدية من السلطات النقدية (البنك المركزي)، إذ أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له أثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل،حيث يمارس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط ،غير انه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا و هاما على الإنفاق الكلي و من ثم على الدخل النقدي حيث:

- إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل آو الجهاز الإنتاجي عديم المرونة فان الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع.

- عند تخفيض المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع و الخدمات مما يدفع الدخل النقدي إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فانه يقلل من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل النقدي إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه و بين المعروض النقدي مرة أخرى.

حيث مرت السياسة النقدية في الجزائر بوتيرة متقلبة تميزت بالتوسع تارة وبالنقصان تارة أخرى مما يعرضها لعدم الاستقرار المالي، فسنة 2012 تميزت بارتفاع في التضخم وتباطأ وتيرة التوسع النقدي تم ارتفاع التوسع النقدي 10.92%m2 مقابل 19.91%، بموجب سنة 2011 هذا ما يوافق الوتيرة الأقل

ارتفاع لسبع السنوات الأخيرة باستثناء 2009، فبسبب الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير التي سجلت أدنى وتيرة تاريخيا3.12%، كما تراجعت وتيرة نمو العملة النقدية ب8 نقاط مئوية،ا نمو بنسبة 14.81% في 2012،ومع ذلك تواصل الميل الاقتصادي خلال سنة 2012 لتصل إلى 26.8 في نهاية الفترة،واعتمد مضاعف عائدات الضرائب ب 0.5 بالنظر لعدم وجود سلسلة زمنية طويلة في الجزائر حيث تم اعتماد مرونة الاستثمار بالنسبة للناتج الخام خارج المحروقات تقدر ب0.19 وهذا تمشيا مع الأعمال المنجزة حول دول إفريقيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية.

ففي المدى المتوسط(2013-18)يفترض أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقوده الانتعاش في قطاع المحروقات تساهم فيه زيادة الاستثمار في القطاع[1]، وزيادة الطلب الخارجي وخاصة من أوروبا ومن المتوقع أن يستقر النمو في القطاع غير النفطي في حدود 4.3% مما يعكس تباطأ في قطاع البناء والأشغال العمومية، ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى 04% في المدى المتوسط كما ستقوم الحكومة بتخفيض التحفيز المالي،في حين ستكون أسعار المواد الغذائية مستقرة،وفي هذا السياق تبقى السياسة النقدية متشددة،ومن المتوقع في الجزائر ظهور عجز صغير في الحساب الجاري بحلول عام 2016،على افتراض انخفاض أسعار النفط واستمرار الذمة في الاستهلاك المحلي للمحروقات، ومن المتوقع أن العجز الإجمالي غير النفطي سيتحسن ببطء ليبلغ حوالي 34%من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2013 الى نحو 27% بحلول 2018.

ووفقا للإطار الجديد لسياسة النقدية الصادر في أوت 2010 و الأهداف المسطرة من طرف مجلس النقد و القرض لسنة 2013، قام بنك الجزائر بإدارة سياسة نقدية مستعملا إطار العمليات المعزوز و الصادر في 2009، عقب الدروس الأولى المستخلصة من الأزمة المالية الدولية إذ تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة عند حوالي 1350 في 2013، وبعد تعديله نحو الارتفاع في أفريل 2012 من 1100 إلى 1350 مليار دج، سجلت السنة قيد الدراسة تعزيز آليات استرجاع السيولة رفع معدل التشكيل الاحتياطات الإجبارية الدنيا في ماي 12% 2013.

إذ يعتمد التحليل الكينزي على أسعار الفائدة كاستهداف وسيطية باعتبار أنها متغيرات يسهل ملاحظة تغيراتها وتاثيرها على الاستثمار والدخل، إلا انه لا يمكن أن ينطبق هذا التحليل على الاقتصاد الجزائري لعدة أسباب[2]:

[1] خالد منى، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية ،مرجع سابق الذكر، ص228

[2] لا يعمل الاقتصاد الجزائري وفق مبادئ واليات السوق بالدرجة التي تجعل سعر الفائدة يمثل احد العوامل التي تتحدد وفق الطلب وعرض النقد وكعامل محدد لسلوك الاعوان الاقتصاديين

- سيادة أسعار فائدة حقيقية سالبة قبل سنة 1997، اذ تم مراجعة معدل اعادة الخصم وسعر الفائدة عدة مرات تماشيا مع انخفاض معدل التضخم[1]، لذا لم تكن اسعار الفائدة تعكس الى حد كبير مدى تغيرات الطلب على النقد و عرضه.

- لا يمكن اعتبار أسعار الفائدة استهدافا وسيطيا خلال الفترة التي سادت فيها أسعار فائدة حقيقية موجبة1997-2003 حيث لم تكن هناك علاقة واضحة بين تطور نمو الكتلة النقدية m2وأسعار الفائدة التي استمرت في الانخفاض، كما ان انخفاض أسعار الفائدة كان له اثر غير واضح على النمو الناتج المحلي الخام الذي بلغ سنة 1998 الى 4.18% نتيجة لانخفاض أسعار البترول ليعرف ارتفاعا كبيرا سنة 2000 ب 26.2%.

- استمرت أسعار الفائدة الاسمية في الانخفاض ابتداءا من سنة 2001 على الرغم من ان معدلات التضخم عرفت ارتفاعا مقارنة بسنة 2000.

لا يمكن اعتماد أسعار الفائدة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية باعتباره مؤشر مضلل لا يعكس اثر على الأسعار، لان إشارات السوق تبقى ضعيفة وغير معبرة في حالة التحول نحو اقتصاد السوق، إذ تبقى تمثل الكتلة النقدية استهدافات مقبولة تعبر عن مدى استقرار الأسعار في الاقتصاد،رغم ذلك فإنها غير فعالة بشكل كبير في المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق بالنسبة للاقتصاد الجزائري نظرا لعدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية والتضخم،باعتبار ان التوسع النقدي أصبح يخضع لتطورات الاوضاع الخارجية التي أصبحت منذ2001 العامل الأساسي لإنشاء النقد في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: افاق السياسة المالية والنقدية للتحكم في الانفاق الحكومي و التضخم(القرض المستندي)

عرفت الجزائر منذ بداية القرن الجديد، انتعاش اقتصادي واضح، كان السبب الرئيسي فيه هو طفرت أسعار المحروقات التي ارتفعت من 10.78 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 25.90 دولار للبرميل سنة 2000، هذا ما خول الجزائر لأخذ سياسة مالية ذات طابع كينزي من خلال الاعتماد على الاستثمار العام في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الدولة، مما رفع في الانفاق الحكومي وهو ما لم تستطع الجزائر المواصلة عليه نظرا لإنخفاض أسعار المحروقات ومنها مداخيل الجزائر منذ نهاية 2014 ، الأمر الذي حتم عليها البحث عن بدائل نقدية لتعويض الفقد الحاصل في مداخيل الدولة، وهو ما جعلها تلجأ إلى آلية القرض السندي الذي طرحته الحكومة في 17 أفريل 2016 في أكثر من 6000 نقطة بين بنك مركزي

[1] بلعزوز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية،اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص296

وبنوك تجارية ومراكز البريد، بأوراق مختلفة من أجل زيادة توفير مبالغ مالية لضخها في الجانب الاستثماري للاقتصاد الوطني .

من أجل القيام بنشاطها و استثماراتها، يتحتم على المؤسسة توفير الأموال اللازمة التي تمكنها من توفير مستلزمات النشاط الضرورية، و لأجل ضمان ذلك تقوم بمجموعة من العمليات و الأنشطة التي توفر بها الأموال المناسبة، و ذلك من خلال إتباع طرق و أساليب مختلفة، هذه الأمور تندرج ضمن عملية التمويل، اذ هو عملية إيجاد و تخصيص الموارد المالية اللازمة و من مختلف مصادرها، من أجل توظيفها في مشاريع استثمارية أو تمويل عمليات الاستغلال بهدف ضمان استمرار نشاط المؤسسة.

وتنقسم مصادر التمويل المتاحة للمشروع تبعا لآجالها إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل و مصادر تمويل طويلة الأجل، حيث تستخدم المصادر قصيرة الأجل لتمويل العمليات التشغيلية للمؤسسة و تغطية رأس المال المتغير (الأصول المتداولة فقط)، أما المصادر طويلة الأجل فتستخدم لتمويل الأصول الثابتة و الجزء الثابت من رأس المال العامل، و في ظل التمويل المصرفي الذي يتميز بمحدودية الاستفادة منه و باعتبار مختلف الظروف المحيطة بما فيها التحولات العميقة التي يعرفها الاقتصاد الوطني نتيجة مختلف الضغوطات الداخلية و الخارجية و المجسدة في الاندماج الاقتصادي و التجاري العالمي، كل هذا أدى بالمؤسسات إلى البحث عن طرق بديلة لا يكون لها تأثير سلبي على الهيكلة المالية لها منها الاعتماد الايجاري, الذي يعتبر التقنية التمويلية التي فرضت نفسها كبديل متميز، يمكن من خلاله تجاوز كل الصعوبات إضافة إلى تقنية جديدة قديمة و هي أسلوب التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر الذي يعد بديلا لأسلوب التمويل التقليدي، حيث توفر هذه الشركات التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر و التي تتوافر لديها إمكانيات نمو و عائد مرتفع.

و بإنشاء بورصة الجزائر، توجهت بعض المؤسسات إلى هذا المصدر الجديد للتمويل و الذي يكون إما بفتح رأس المال عن طريق طرح الأسهم للبيع، أو عن طريق القرض المستندي الذي يعتبر من القروض طويلة الأجل و يعتبر كحل للمؤسسة في حالة صعوبة الحصول على ممول واحد لتغطية احتياجاتها و عدم كفاية القروض البنكية لذلك, و هو ما اعتمدته بعض المؤسسات العمومية و الخاصة الاقتصادية الجزائرية في الآونة الأخيرة

أولا: مفهوم القرض المستندي :

والقرض المستندي يتمثل في إصدار شركة خاصة أو حكومية سندات للتداول بهدف الحصول على أموال لتمويل استثماراتها، وتعد هذه السندات أداة دين على عاتق الشركة المصدرة لها.

من تعريف القرض المستندي يظهر جليا معنى(الدين)، أي هي عبارة عن سندات لدين، الذي يأخذ المال

للتجارة والاستثمار يرجع الدين مع هامش ربح، وهي من الديون طويلة الأجل.

ثانيا:.هدفه[1]

والهدف الذي تسعى من ورائه الدولة إثر إصدارها لسندات القرض، خاصة عندما تحتاج إلى أموال جديدة إما لتوسيع نشاطها أو للتغلب على صعوبات تواجهها، هو الحصول على القروض، لأن الزيادة في رأس المال تؤدي إلى دخول مساهمين جدد، وهو الشيء غير المرغوب فيه من طرف المساهمين الأساسيين سواء من الدولة أو الخواص، كما أن اللجوء إلى البنوك للاقتراض لا يناسب أهداف الدولة، لأن البنوك عادة تعتمد على القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، وتتطلب ضمانات متنوعة، فضلا عن ضعف أداء البنوك في الجزائر،وتلجأ الدولة إلى إصدار سندات عن طريق الاكتتاب العام لضمان تمويل متعدد المصادر، تعتبر سندات القرض قيمة مالية قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة ولها قيمة اسمية واحدة، وتتمتع حملة سندات القرض العادية بحقوق عدة، باعتبارهم مجرد دائنين للشركة، منها الحصول على فائدة ثابتة تدفع لهم في المواعيد المتفق عليها، ويحدد سعر الفائدة حسب سعر السوق وقت إصدار السندات بناء على القيمة الاسمية للسند. كما يحق لهم استرداد مبلغ القرض، والذي يتم الوفاء به تدريجيا عن طريق استهلاك عدد من السندات كل سنة، ويمكن أيضا أن يتم استهلاكها عن طريق الشراء.

إذ تعزمت الدولة إطلاقه بنسبة فوائد عالية تصل إلى 5 بالمائة، و ذلك من أجل رفع إرادات الدولة تفاديا للاستدانة الخارجية، وقد قيل في هذا الخصوص أن إطلاق القرض المستندي سيكون ابتداء من شهر ماي الفارط، إضافة إلى جملة من الإجراءات الاقتصادية الأخرى، فالقرض المستندي أمر جيد لأنه الوسيلة الوحيدة التي بقيت لتعبئة الادخار الوطني وتحقيق الالتزامات الميزاناتية للبلاد، كما سيسمح بتفادي لجوء مستعجل للمديونية الخارجية،و حسب الخبير فإن نسبة 5 بالمائة المحددة لهذا القرض من شأنه ضمان إقبال المدخرين.

ويرو أن هذه النسبة مهمة لأنها تتناسب مع مستوى التضخم بالإضافة إلى كونها أكثر ربحية من الودائع البنكية التي تتراوح فوائدها حاليا بين 1.75 بالمائة و 2 بالمائة، وأضاف أن "الأرباح على السندات عند 5 بالمائة ليست مرتفعة جدا و لا منخفضة جدا حيث تمثل فقط ما يجب أن يكون،اذ لا نستطيع أن نحدد النسبة عند 3 بالمائة على سبيل المثال لأن الأرباح التي ستجنى من طرف المكتتبين كانت ستتآكل بفعل التضخم وهذا لن يثير اهتمامهم، و كان يجب إلزاما منح نسبة أكبر من معدل التضخم أو على الأقل تتناسب معه"، و من جهة أخرى أن نسبة الفائدة المغرية بإمكانها أن تولد "تأثير إزالة على الاستثمارات" مع احتمال تحويل مكثف للأموال المودعة في البنوك لشراء سندات الدولة، و برر الخبير هذا الطرح بوجود جزء كبير من المدخرات الوطنية ما عدا الأموال غير الرسمية في البنوك معتبرا أن هذا الفرق

[1] See more at: http://www.elkhabar.com/press/article/101809/#sthash.MgTfhLDo.dpuf

بين نسبة القرض المستندي و نسبة الفوائد البنكية من شأنه دفع المدخرين إلى سحب أموالهم و استثمارها في سندات الدولة التي تضمن أرباحا أكبر، و من شأن سيناريو كهذا أن يخفض التمويلات البنكية الموجهة للمؤسسات و بالتالي تقليص الاستثمارات: "و لهذا السبب سيكون من الأفضل لو نستطيع الاستفادة من الأموال الرسمية الموجودة خارج قطاع البنوك".

الآليات المقترحة:

- أن يكون القرض المستندي عموميا و مؤسساتيا للسماح للدولة بجمع الأموال لدى المؤسسات و الخواص.
- اذا استمر تراجع اسعار الخام او ترتفع دون الوصول الى ال 40 دولار سيكون اللجوء الى المديونية الخارجية لا مفر منه ابتداءا من 2017 بعد النفاد الكلي لصندوق ضبط الايرادات وهذا في حال الادخار الوطني لن تكون التعبئة كافية كما هو متوقع، واشار الى ان المديونية الخارجية هي وسيلة تمويل "عادية" تمارس في جميع انحاء العالم.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لاثر النفاق الحكومي على التضخم على الواقع الاقتصادي في الجزائر 2000-2014

تطرح في الجزائر إشكالية التراكم للتواصل للسيولة النقدية نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية و التي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد و توسيع قدرته الاستيعابية،فمنذ سنة 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر و لكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي و انعكس ذلك على سياسة و قرارات البنك في المجال النقدي، و الملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة و غير مستغلة لدى الجهاز المصرفي و في المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر الأمر الذي تصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي،بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي ينشئ بحدوث ضغوط تضخمية على المدى القريب الأمر الذي يضع السياسة النقدية أمام مجموعة من التحديات لعل أهمها تراكم السيولة النقدية و كذا مخاطر عودة الضغوط التضخمية و للإشارة فان للمشكلتين أسباب مستقلة.

المطلب الأول: واقع التضخم والانفاق الحكومي في الجزائري2000-2014

عرفت الجزائر منذ بداية القرن الجديد، انتعاش اقتصادي واضح، كان السبب الرئيسي فيه هو طفرت أسعار المحروقات التي ارتفعت من 10.78 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 28.90 دولار للبرميل سنة 2000،هذا ما خول الجزائر لأخذ سياسة ذات طابع كينزي من خلال الاعتماد على الاستثمار العام في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الدولة.

وتعتبر الفترة 2000-2008 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات و التغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الاحداث الدولية التي دفعت اسعار البترول الى الارتفاع منذ سنة 2000 و التي وصلت اقصاها سنة 2007،و قد ادى ذلك الى وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت ايرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل و ضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية بالإضافة الى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

خلال الفترة 2000-2009 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية و التي نجت عن ارتفاع ايرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين اهم المقابلات للكتلة النقدية فقد ادى ذلك الى وضعية مميزة و قد اوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما ادى الى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات و حجم الكتلة النقدية و النتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

فلقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة خلال الفترة (2000-2009) فقد انتقلت قيمة المجمع من 775.9 سنة 2000 الى 10246.9 مليار دج سنة 2008،و حسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، كمصدر رئيسي للإصدار النقدي الكتلة النقدية خاصة منذ سنة 2005، من جهة أخرى يلاحظ انه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، و يرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية و استمرار تراكم الإدخارات المالية من طرف الخزينة،ومع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا للمجموع.

حيث عرفت الفترة الممتدة من 2001 الى 2010 انجاز برنامجين بغلاف مالي اجمالي قدر ب4725 مليار دينار جزائري،من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004،فالبرنامج الخماسي الاول 2005-2009[1]،لتدخل الجزائر في البرنامج الخماسي الثاني و الذي بدأ منذ 2010 ليتواصل الى 2014

[1]-بوفليح نبيل،اثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004) المطبق بالجزائر،جامعة جسيبة بن بوعلي شلف،الجزائر2005،ص105

ومن خلال الجدل التالي سنقدم ابرز النقاط التي ارتكز عليها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 و المخطط الخماسي الاول 2005-2009.

جدول(03-06) يبين برامج دعم الانعاش الاقتصادي

نوع البرنامج	أهدافه	نتائجه
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	-العمل على تطوير 4 قطاعات رئيسية -أشغال كبرى و هياكل قاعدية بمبلغ 210.5 مليار دج اي40% -التنمية المحلية و البشرية 204.2 مليار دج أي 38.8% -قطاع الفلاحة و الصيد البحري 65.4 مليار دج أي 12.4% -دعم الإصلاحات 45 مليار دج أي 8.6%	-عرفت المرحلة انخفاض مستويات التضخم و التي تراوحت بين 3%و4.% -انخفاض ملاحظ في نسب البطالة و التي انخفضت من 29.8%سنة 2000 الى17.7%سنة 2004. -ارتفاع مستوى الأجور من 5700دج إلى 8000دج ابتدءا من 2001. -بقاء المديونية الجزائرية في مستوياتها التي بلغت 23.353 مليار دولار كأقصى حد في مدة البرنامج.
برنامج الخماسي الاول 2005-2009	-انجاز مليون سكن ب555 مليار دج. -200مليار دج لتطوير قطاع التربية الوطني. -60 مليار دج و 16 مليار دج على التوالي لتطوير قطاعي الرياضة و الثقافة. -200مليار دج للتنمية المحلية. -700مليار دج لتطوير قطاع النقل بالاضافة ل 600 مليار لقطاع الاشغال العمومية.	-انجاز و تسليم اغلب الطريق السيار شرق غرب. -انجاز الشطر الاول من مترو الجزائر. -انجاز ما يقارب المليون سكن. -دعم اليات التشغيل الوطنية(صندوق التامين على البطالة،الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب،...) -التأخر في تسليم اغلب البرامج و ضعف جودة المشاريع.

المصدر من اعداد الباحثتان بالاعتماد على بوفليح نبيل

دخلت الجزائر الالفية الجديدة بسياسة اقتصادية جديدة ،منبنية على دفع عجلة النمو الوطني من خلال الانفاق العام،و رغم البالغ المرصودة لعذا الغرض و التي صرفت بالفعل،ورغم التطور الكبير الحاصل في المبالغ المرصودة لنفقات العامة و التي وصلت في ال2010 الى 2841022684000 دج بعدما

كانت سنة 2009 قد بلغت 2596339202000 دج،و التي كانت في بداية الالفية لم تتعدى 1178122 مليون دج[1].

ويرجع هذا بالاساس الى الارتفاع الغير مسبوق في اسعار النفط، الذي وصل الى اعلى مستوياته في جويلية 2008 ب 142.51 دولار للبرميل.

ان الجزائر و خلال العشرية الممتدة من 2000 الى ال 2010 استطاعت ان تحجم من المديونية الوطنية من خلال تخفيضها من مستويات قياسية، بلغت 22.571 مليار دولار سنة 2001 الى 5.586 سنة 2008 لتنخفض اكثر و تصل الى 5.457 مليار دولار مع نهاية 2010.

كما واصلت الجزائر في محاولة لتحسين الوضعية العامة للمواطنين، من خلال الرفع في مستويات الاجور و التي بلغت مع نهاية ال 2010 الى 15000 دج كحد ادنى للاجر، بعدما كانت و على امتداد ثلاث سنوات من 2007 الى 2009 ،تبلغ 12000دج.

لكن هذا لم يمنع من حدوث تدهور في سعر صرف العملة الوطنية اتجاه الاورو و الذي ارتفع ليصل الى 74.39 دينار للدولار الواحد و 99.2 دينار للاورو الواحد كسعر رسمي، اما في السوق الموازي و الذي يعتبر من اهم مميزات هذه الفترة فكانت الاسعار ابعد من هذا بكثير الانه لا توجد تقديرات دقيقة لهذه السوق، بالاضافة لاحتواء الاقتصاد الوطني على مستويات بطالة مرتفعة نسبيا، بلغت سنة 2010 ال 10% ،بعدما كانت تتراوح ال 29.8% سنة [2] 2000، و يعود هذا التراجع للسياسة التشغيلية المتخذة قبل الدولة الجزائرية، و التي ترتكز على الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، و الوكالة الوطنية للتامين على البطالة،بالإضافة لتحول الجزائر لتدعيم الغير المشروط لسياسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لكن ما يأخذ على السلطات الرسمية هو غياب الاحصائيات الرسمية حول المؤشرات الاقتصادية و عدم دقتها كما نستطيع ان نلاحظ هذا من خلال الاختلاف الكبير الموجود بين ما تعرضه الهيئات الرسمية و بين ما تقدمه الهيئات الدولية الرسمية و غير الرسمية، و من هذا المنطلق كتب الدكتور بشير مصطفى تحت عنوان (التضخم في الجزائر و الازمة الاقتصادية تتمدد في اسواقنا) في جريدة الشروق اليومي حيث قال:

[1]-الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر لسنوات 1999،2009،2008،الاعداد على الترتيب 80،74،82.
[2]-البنك الجزائر،التقرير السنوي 2010.

"..لا تملك الجزائر الان اكثر من مؤسسة واحدة متخصصة في المعلومات الاقتصادية هي (الديوان الوطني للاحصاء) وهي مؤسسة ذات طابع عمومي و تخضع لتوجيهات الحكومية و تصدر تقاريرها بناء على ادوات عمل محددة و غالبا ما تاتي تلك التقارير مختلفة عن ماتصدره الهيئات الدولية فيما له صلة بمؤشرات الاقتصاد الكلي..."

ليضيف نفس الكاتب أن التضخم في الجزائر والذي قدر حتى شهر نوفمبر من سنة 2009 ب5.7 %لا يعبر عن الواقع المعاش و الذي قد يصل حسبه الى 10 % نظرا للتقلبات المرصودة في اسعار مختلفة السلع و الخدمات و بشكل مستمر، و هذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول قدرة الاقتصادي على دراسة الظواهر الاقتصادية بدقة و استخلاص النتائج الصحيحة[1].

فبعدما عرف ارتفاعا قويا في سنة 2012، بأعلى معدل خلال العشرية، سجل التضخم في 2013[2] تراجعا واسعا و سريعا و عرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال.بلغ التضخم السنوي المتوسط في 2013 و هو ادني تضخم منذ 7 سنوات، 4.15% فيما يخص المؤشر الوطني و ب3.26% بالنسبة لمؤشر الجزائر العاصمة، بانخفاض قدره 5.55و 5.63 نقطة على التوالي مقارنة مع سنة2012، حيث بلغ المؤشران، نسبة إلى الأساس 100 في سنة 2001، 171.5و160.3 نقطة على التوالي في ديسمبر 20123.

وبقوة ساهم في احتواء التضخم الكلي عند 3.26% في 2013 تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية، الذي بلغت وتيرته 3.18% و هي اضعف وتيرته لهذه الفئة من السلع منذ 2006،و كذا الترجيح العالي لأسعار هذه المواد(43.1%)في مؤشر الأسعار الكلي، بدورها لم تعد المنتجات الغذائية في التضخم الكلي تساهم سوى ب 46.0% (1.5 نقطة)،أي ب 16.8 نقطة اقل من سنة 2012،يعد ذلك إلى التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة،التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط4.02% في 2013 مقابل 21.4% في سنة 2012،و هذا يعد التراجع في تضخم أسعار المنتجات الغذائية في 2013 عاما.

حيث أوضح التقرير السنوي الذي يعد المجلس الوطني للتنافسية انه أعقاب ثورة 2011إرتفعت أسعار الفاكهة و الخضروات بشكل خاص و السلع الأخرى بشكل عام حيث أثرت الاضطرابات السياسية بشكل سلبي على نقل السلع مما أدى إلى تأخر عمليات النقل وارتفاع تكاليفها و قد تسبب انخفاض الطلب المحلى في هبوط تدريجي في مستويات التضخم إلا انه في عام 2013 تسببت التغيرات الموسمية في أسعار الغذاء و تحسن الأداء الاقتصادي بعد ثورة 30/6 و عدم توافر الطاقة في زيادة معدلات التضخم و تجدر

[1]-بشير مصطفى،التضخم في الجزائر و الازمة الاقتصادية تتمدد في اسواقنا،جريدة الشروق اليومي،العدد الصادر بتاريخ2009/12/23 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/01/28،الرابط
http ://www.echoroukonline.com/ara/aklam_elkhamis/bachir/msitfa/45977.html
[2]-التقرير السنوي لسنة 2013

الإشارة إلى أن معدلات التضخم العام في الخضر ارتفع إلى 12.9% في نوفمبر 2013 بعد أن كان 4.3% في نوفمبر 2012[1].

و في أكتوبر 2014 ترتب على زيادة أسعار الطاقة و التبغ زيادة في معدلات التضخم لتصل إلى 11.8% مقارنة بحوالي 8.2% في يوليو 2014 و ذلك نتيجة للأثر الذي خلفته الآثار الغير مباشرة لزيادة أسعار الطاقة على تكلفة النقل و الأسعار بوجه عام بالإضافة إلى الأثر الموسمي لفصل الصيف و شهر رمضان و العيد.

و يقدر التضخم بنحو 11% -11.5%للسنة المالية 2014/2015 و مع التغير المتوقع في اسعار منتجات الطاقة والكهرباء في السنة المالية2015/2016 يتوقع ان يستمر تقلب التضخم خلال السنة يصاحبه تغيرات موسمية و مرحلية في الاسعار كما يتوقع ان تحوم معدلات التضخم حول 10%أو اكثر لاسيما إذا اقترنت هذه التغيرات بنسب اعلى في معدلات النمو الاقتصادي و تطبيق لنظام ضريبة القيمة المضافة.

المطلب الثاني:أثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر2014-2000

دخلت الجزائر الألفية الجديدة بسياسة اقتصادية جديدة، مبنية على دفع عجلة النمو الوطني من خلال الإنفاق العام، ورغم المبالغ المرصودة لهذا الغرض والتي صرفت بالفعل، ورغم التطور الكبير الحاصل في المبالغ المرصودة لنفقات العامة و التي وصلت في الـ 2010 إلى 2841022684000 دج بعدما كانت سنة 2009 قد بلغت 2596339202000 دج، و التي كانت في بداية الألفية لم تتعدى 1178122مليون دج[2]، و يرجع هذا بالأساس إلى الإرتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط، الذي وصل إلى أعلى مستوياته في جويلية 2008 بـ 142.51 دولار للبرميل، حيث حافظة الجزائر على سياستها الانفاقية التوسعية و كان قانون المالية التكميلي لسنة 2011 سجل إرتفاع النفقات العمومية بـ 25% نظرا لمراجعة الشاملة للأجور و بأثر رجعي من سنة 2008 التي قامت بها الحكومة في عديد القطاعات، بالإضافة لإرتفاع معدلات دعم المواد الغذائية على غرار تحديد سعر السكر والزيت في الجريدة الرسمية وتعهد الحكومة بدعم المادتين حالها حال العديد من المواد الأخرى كالحليب و الخبز، بالإضافة لتخصيص 286 مليار دولار للخماسي الممتد بين 2010 و 2014 منها 156 مليار دولار لإطلاق مشاريع جديدة و 130 مليار دولار لإستكمال مشاريع الكبرى المتبقية من الخماسيات السابقة والمتعلقة بالسكك الحديدية الطرقات و المياه .

[1]-التقرير السنوي لسنة 2014.

[2]الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر لسنوات 1999، 2009، 2008 ، الأعداد على الترتيب 82،74،80.

إن الجزائر وخلال العشرية الممتدة من 2000 إلى الـ 2010 إستطاعت أن تحجم من المديونية الوطنية من خلال تخفيضها من مستويات قياسية، بلغت 22.571 مليار دولار سنة 2001 إلى 5.586 سنة 2008 لتنخفض أكثر و تصل إلى 5.457 مليار دولار مع نهاية 2010 .

كما واصلت الجزائر في محاولة لتحسين الوضعية العامة للمواطنين، من خلال الرفع في مستويات الأجور و التي بلغت مع نهاية الـ 2010 إلى 15000 دج كحد أدنى للأجر، بعدما كانت و على إمتداد 03 سنوات من 2007 إلى 2009، تبلغ 12000 دج ، في انتظار الغاء المادة 87 مكرر والتي ستسمح بالأجور للارتفاع ليصبح حدها الأدنى 18000 دج .

لكن هذا لم يمنع من حدوث تدهور في سعر صرف العملة الوطنية إتجاه الأورو والذي إرتفع ليصل إلى 74.39 دينار للدولار الواحد و 99.2 دينار للأورو الواحد كسعر رسمي، ليتراجع هذا السعر فيصل سعر صرف الدولار الواحد إلى أكثر من 100 دج في السوق الرسمية سنة 2015، أما في السوق الموازي والذي يعتبر من أهم مميزات هذه الفترة فكانت الأسعار أبعد من هذا بكثير إلا أنه لا توجد تقديرات دقيقة لهذه السوق.

إذ يمثل الإنفاق العام (النفقات العامة) بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة،كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم التي توجهها الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها لأقل من تكلفتها الحقيقية ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام ويترتب على تزايد حجم الإنفاق العام في ضل محدودية الموارد المالية للدولة حدوث عجز في ميزانية الدولة وتفاقم معدلات العجز من سنة لأخرى والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد كما أن وجود التضخم يؤدي إلى زيادة العجز في ميزانية الدولة وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما في مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكة المياه والصرف الصحي وغيرها[1].

ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وذلك لان خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان

[1]-احمد محمد صالح الجلال،دور السياسات المالية و النقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية،رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2005-2006،ص67-68.

المتقدمة وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية لضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والتي تعتمد على تمويلها على استثمارات القطاع الخاص وبالتالي يقل اعتمادها على التمويل الحكومي في ما عدى المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب موارد مالية كبيرة يعجز القطاع الخاص عن توفيرها وبالتالي تعمد البلدان المتقدمة إلى تخفيض حجم إنفاقها على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من الضغوط التضخمية، إلا أن تخفيض الإنفاق على المشروعات الاستثمارية هدف الحد من الضغوط التضخمية يعد محدود الفعالية في البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعانيه تلك البلدان من انخفاض حجم المشروعات الاستثمارية، وخاصة في مجال البنية التحتية الضرورية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية والتي تتطلب زيادة حجم الإنفاق على المشروعات الاستثمارية في تلك البلدان والعمل على زيادة المخصصات المالية في ميزانية الدولة لتمويلها مما يخدم عملية التنمية الاقتصادية فيها.

ولذا تلجا البلدان بهدف علاج الضغوط التضخمية إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبما يعمل على تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.ويتأثر الإنفاق العام بالفوائد التي تدفعها الدولة عن القروض التي تحصل عليها الحكومة سواء كانت تمثل ديونا محلية أو خارجية، وخاصة القروض التي توجه لتوفير السلع الاستهلاكية والتي لا يترتب على استخدامها عائد يساهم في سداد تلك الالتزامات. وتزداد درجة تأثر إجمالي الإنفاق العام بالديون الأجنبية، خاصة في حالة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية؛ وذلك لأن سداد أصل تلك القروض وفوائدها تتم بالعملة الأجنبية، كما أن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، تؤدي إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة، والذي يمول غالبًا في الدول النامية عن طريق إصدار نقود جديدة، والتي تساهم بدورها في زيادة الضغوط التضخمية، كما أن تمويل العجز في ميزانية الدولة قد يتم عن طريق الزيادة في حجم القروض المحلية أو الأجنبية، والذي يؤدي عدم استثمارها في مشروعات إنتاجية مرتفعة الربحية إلى المزيد من الضغوط التضخمية والتي تتطلب عمليه سدادها المزيد من القروض وبالتالي المزيد من الضغوط التضخمية.[1]

إذن في حالة التضخم تلجا الدولة إلي التقليل من الإنفاق الحكومي باستخدام الفائض في الميزانية والتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي لا الإنفاق الاستثماري، أما في حالة الكساد فيتم اعتماد سياسة التوسع الانفاقي من قبل السلطات الحكومية للتأثير على حجم الإنفاق الخاص وتعويض الانخفاض الطارئ في مستوياته باستخدام عجز الميزانية يمول عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي.

[1]-احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات المالية و النقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مرجع سابق، ص، ص68-69.

اذ يعتبر الإنفاق من بين المؤشرات التي يفترض أن تؤثر على التضخم في الجزائر، ولكن و بعد الدراسات الإحصائية التي توصل إليها الباحثين وجدوا أن معنوية هذا المؤشر ضعيفة(معنوية ب26%)لا يمكن الاعتماد عليها كمؤشر في تحليل التضخم في الجزائر،ويعود السبب إلى أمرين أساسيين:

1- فترة 1990و2010 فهي الفترة التي يعلم فيها الجميع ان الجزائر كانت تعاني من ازمة تمويلية خانقة خلال هذه الفترة و ذلك بسبب انخفاض اسعار البترول في هذه الفترة و هو ما ادخلها في دوامة المديونية،ولم تستطع الجزائر التخلص من هذا المشكل الا بحلول الالفية الجديدة، وهو الامر الذي ترافق مع ارتفاع نسب التضخم في الاقتصاد الوطني، مما ينفي العلاقة بين المتغيرين في تلك المرحلة.
2- إن دخول الجزائر في ما أصطلح على تسمية بالبحبوحة المالية ،لم يكن الا مع سنوات الاولى من الالفية الجديدة، وكون أن الجزائر كانت تعاني من ضعف على مستوى الهياكل و المنشات القاعدية من طرق مونئ و مطارات...الخ، فان الانفاق العام و رغم كبر حجمه كما سبق و اشرنا اليه في الفترة الممتدة ما بين 2001-2009 و المرتبط اساسا ببرنامجي الانعاش و النمو الاقتصادي و برنامج الخماسي الاول،لم يكن مؤثر بشكل كبير على التضخم في الجزائر، لكن يرتقب ان يصبح من اهم اسباب التضخم في الجزائر إذا تواصلت عملية الانفاق في الجزائر بهذه الطريقة،خاصة مع تفوق ميزانية التسيير على ميزانية التجهيز في السنوات الاخيرة، مع عدم القدرة على تقدير الجيد للنفقات المتوقعة[1]

المطلب الثالث: مستقبل الانفاق الحكومي واثره على التضخم في الجزائر

تفسر سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة في الجزائر أن الأثر الايجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط والبعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار . وفي ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق و انخفاض الإيرادات ، وأيضا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية، لابد من العمل على رفع معدلات الفائدة كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من اثار المزاحمة على الاستثمار الخاص، التي ستمارس تأثير سلبيا على نمو الناتج الاجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستنخفض الإيرادات العمومية خاصة منها الجباية العادية.

[1]-و يمكن ملاحظة هذا من خلال الاعتماد الدائم على الميزانية التكميلية التي تعتبر في أدبيات المالية العامة حلة استثنائية،هذا بالإضافة لإضافة تخصيص مبلغ قدر 211 مليار اورو لبرنامج الخماسي الثاني2010-2014،منها 96 مليار اورو مسخرة لاتمام المشاريع التي تم الشروع فيها ببرنامج الخماسي الاول 2005-2009.

قد يتعرض الاقتصاد بحدوث صدمات هيكلية ايجابية في الايرادات العامة سيكون لها اثر معنوي ايجابي على حجم الانفاق الحكومي في حد ذاته ، نفس هذا الاثر تمارسه هذه الصدمة الناتج الداخلي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، في حين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير، المتوسط والطويل، فتاثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد تكون ايجابية و معنوية في المدى القصير فقط بينما سينخفض هذا التاثير الى مستويات سالبة في المدى المتوسط و الطويل وبالنسبة لمكونات الناتج الداخلي الخام الحقيقي فهناك تاثير ايجابي معنوي على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص .

حيث ان تفسير ذلك يعود الى ان الايرادات العمومية (ارتفاع اسعار النفط مثلا) تمارس نوعا من الاثار الكينزية، اذ ان الارتباط الوثيق للانفاق الحكومي بالايرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات الهيكلية، غير ان الزيادة في الانفاق الحكومي سيكون لها تاثير ايجابي على حجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي في المدى القصير، وهذا ما سينعكس ايجابيا مرة اخرى في المدى المتوسط على الايرادات العمومية من خلال ارتفاع الجباية العادية خاصة ضرائب الدخل والضرائب على الاستهلاك ويسمح هذا بظهور فائض على الموازنة العامة، هذا الفائض من شأنه ان يؤدي الى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز) وايضا تدني معدلات الفائدة من جراء ارتفاع الادخار العمومي، وبذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة ومشجعة لمناخ الاستثمار بظهور نوع من اثار التكامل، كما سينعكس ايجابيا مرة اخرى على نمو الناتج الاجمالي الحقيقي.

الاليات المقترحة لتحسين اداء السياسة الاقتصادية الجزائرية في المستقبل:

بالنسبة للسياسة المالية:

تبين النتائج السابقة ان السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الاثار اللاكنزية وهذا ما يضفي القدرة النسبية لهذه السياسة في الجزائر على التاثير في المتغيرات الاقتصادية ، فالسياسة المالية التي ارادت الحكومة الجزائرية ان تسير فيها تبعا للمنظور الكينزي من رفع الانفاق العام بغرض زيادة الانتاج وتحريك عجلة الاقتصاد (فيما يهدف بسياسة الطلب الفعال) لم يكن لها اي تاثير يخدم هذا المنظور ويرجع السبب ببساطة الى ضعف الجهاز الانتاجي الجزائري ومحدودية قدرته.

فرغم ضخامة الموارد المالية المتخصصة لم تستطع المؤسسات الوطنية من رفع انتاجها وهذا ما ادى الى ضعف اثر المضاعف الحكومي، ما جعل الحكومة تتصرف الى تسديد ما عليها من ديون وانشاء الهياكل القاعدية وتتزود بالسلع والخدمات من الخارج في شكل واردات.

من اجل معالجة اختلالات السياسة المالية في الجزائر يمكننا ان نبدي بعض الاقتراحات التي يمكن ان يكون لها دورا مهما، اذ بمراعاة الجوانب التالية:

1 – يجب اعادة توجيه الانفاق الحكومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الانتاجية لمختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار.

2 – ينبغي ترشيد الانفاق بصورة عامة وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الانفاق الترفي

3 – فيما يتعلق بالايرادات العامة فيجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الايرادات وهذا بتوسيع الاوعية الضريبية.

4 – ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وحتى يتم ذلك لابد من توفير ترتيبات مؤسسية وترتيبات تتعلق باليات التنفيذ

بالنسبة للسياسة النقدية:

حتى تنجح السياسة النقدية في الجزائر لابد على السلطات النقدية الجزائرية من ارساء سياسة تستهدف التضخم تستوفي نوعين من الشروط العامة واولية فالشروط العامة تعني [1]:

1 – تحديد السلطات لهدف رقمي او مدى محدد لمعدل التضخم لفترة زمنية محددة فى المستقبل وهو ما لم تلتزم ، به السلطة النقدية لحد الان ، فلا القانون رقم(90-10) ولا الامران المعدلان له ولا اي تعليمة صدرت عن بنك الجزائر نصت على ذلك .

2 – الالتزام المؤسساتي بان الاستقرار للاسعار هو الهدف الاساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، حيث حصر قانون النقد والقرض عدة اهداف منها هدف الاستقرار الاسعار وشرط غير قائم حتى تتمكن السلطات من تطبيق سياسة الاستهداف، أما الشروط الاولية فتتعلق ب:

- اعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي بتوجيه الادوات النقدية بشكل فعال بعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة.

- وجود علاقة مستقرى بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم حيث يجب على السلطة النقدية من التحكم في ادواتها المتاحة للتاثير على التضخم في حال انحرافه وتشكل له نموذجا حركيا لتقديره.

[1] بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز،السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2006)،مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت(لبنان)،2008،ص، ص45-46.

وفي حالة ما اذا استوفت السلطات الشروط العامة بصفة كاملة والشروط الاولية بصفة جزئية يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم،ولابد هنا من الاشارة الى اهم التحديات التي تواجه الجزائر في التطبيق الكامل لسياسة استهداف التضخم يمكن اجمالها في النقاط التالية:

1-عودة التضخم الى الارتفاع مجددا بسبب السياسة التوسيعية التي تنتهجها الحكومة يخول دون تبني السلطات النقدية لهذه السياسة ويحد من مصداقيتها.

2-ان ارتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر(البنك المركزي)التضخم امر جد حساس،حيث ا ن تغيير في ذلك يهدم العملية بكاملها .

3-قلة البيانات المتوفرة وعدم دقتها في تقدير مؤشرات التضخم،اضافة الى عدم تعميمها على كافة التراب الوطني وتضاربها في كثير من الاحيان كلها لاتسمح بتطبيق هذه السياسة والواجب ان توكل الى هيئة وحيدة مثل الديوان الوطني للاحصائيات حيث تكون له فروع تغطي كل التراب الوطني باحصائيات دورية وجد حديثة.

4-على الرغم من اهم التنبؤات والنماذج الاقتصادية لتطبيق استهداف التضخم،الا انه خلال الفترات الانتقالية تكون المعلمات عادة غير مستقرة مما يحد من القدرة على الاعتماد على التنبؤات.

وفي الاخير ما يمكن ان نستخلصه من هذا كله ان الاقتصاد الجزائري الكل متكامل مع بعضه فلا يمكن فصل متغيراته عن بعضها وهي ذات صلة بالخارج مادام مرتبطا بحركية سلع وخدماته ورؤوس امواله معه،تشابك هذه المتغيرات مع بعضها مكننا من التنبؤ بها لفترات داخلية وخارجية ،كما كشفنا اهم المتغيرات القيادية المؤثرة فيه كالانفاق الحكومي فكان له دور كبير في التذبذبات الحاصلة في اسعار المحروقات مما ادى الى عدم استقرار التضخم .

فتحليل واقع التضخم في الجزائر، امر صعب لارتباطه بالعديد من المتغيرات والعوامل،ومن خلال التحليل السابق يظهر ان التضخم في الجزائر ناتج بصفة واضحة،عن اختلال الهيكلي الموجود في الاقتصادي الوطني فمن خلال الدعم الحكومي وادوات المحفزة للتضخم الذي يستورد للجزائر مع واردتها،يضاف الى ذلك تدهور قيمة الدينار الجزائري،مما يخلق شبكة مترابطة من العوامل تصنع التضخم.

الخلاصة

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،و خاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي ،فانه يمكن القول بان هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ،من خلال البرامج و المشاريع التي أدرجت في إطاره و التي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر و عانت من خلالها ازمة اقتصادية و سياسية،و جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأ في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي،حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من خلالها تغطية النقائص المسجلة و مواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخليها من المحروقات.

لكن من خلال تأمل معدلات النمو القطاعية المحققة خلال الفترة 2000-2014،يبرز لنا مدى هشاشة القطاع الصناعي سواء كان عاما أو خاصا،وهو الذي من المفروض ان يكون ركيزة النشاط الاقتصادي ،حيث أنه لم يستفيد من الظروف الايجابية التي أتاحتها السوق خاصة مع إقرار كلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو،حيث انه و عوض استفادته من الطلب المتزايد الناتج عن كلا البرنامجين،كان الاستيراد هو الحل في تلبية ذلك الطلب و هو ما قد يعد فشلا لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي طبقتها الجزائر بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي و بالخصوص في شقه الصناعي.

ومن ثم يمكن القول بان مشكلة الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة عرض،حيث انه مادام الجهاز الإنتاجي غير كفء ولا يتمتع بالمرونة الكافية ،فان زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى و لن ينتج عنها إلا زيادة في الواردات،كما أنها تضع الدولة أمام مشكلة كبيرة و هي صعوبة العودة بالإنفاق العام الى مستوياته السابقة،لانه بغض النظر عن التطور الايجابي لكلا البرامج على البنى التحتية و الهياكل القاعدية،فان باقي القطاعات الاقتصادية لم تبني لنفسها قاعدة صلبة تمكنها من الارتكاز عليها حتى ولو لم يكن هناك دعم من طرف الدولة،و هذا ما قد يظهر على انه عودة لتدهور النشاط الاقتصادي في حال خفض الدولة لانفاقها العام مقارنة بما هو عليه في الوقت الحالي.

خاتمة:

منذ الاستقلال تسعى الجزائر لتحقيق نمو اقتصادي مقبول و مصحوب بتنمية مستدامة و ذلك من خلال تسخير كافة الإمكانيات البشرية و المالية المتمثلة في البرامج الضخمة التي وفرتها لذلك حيث اتبعت الدولة الجزائرية منذ أوائل عام 2001 طريق برنامج الاستثمار العام الذي كان لابد منه، بحيث أرادت الدولة بذلك الرجوع إلى المشهد الاقتصادي والاجتماعي بعدما عاشت فترة صعبة خلال التسعينات أين اقترب النمو الإقتصادي من الصفر، بحيث لا تملك الجزائر سياسة مالية قوية مبنية على تنوع الإيرادات و ترشيد النفقات و إنما هي سياسة الإنفاق العام مدعومة بقطاع المحروقات و هذا ما قد حاولنا التطرق إليه من خلال دراستنا لظاهرة الإنفاق العام وأثره على التضخم في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2014 بهدف الوصول إلى نتائج نستطيع من خلالها فهم محددات هذه الظاهرة و محاولة تحليلها والوقوف على أهم مسبباتها.

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى تحليل التضخم في المدارس الاقتصادية المختلفة من خلال قراءة كرونولوجية، والتي تبين أنها في العموم ، ترى أن التضخم يتراوح بين الأسباب النقدية و الأسباب الهيكلية حيث تم توضيح رأي كل من المدرسة الكلاسيكية و الكينزية، فمنحنى " فيلبس" و قراءة " سامو وولسون" له، ليتم اختتام هذا الجزء بالتضخم الركودي وطريقة معالجته من قبل "فريدمان"، لتنتقل فيما بعد للاثار الوخيمة لظاهرة التضخم سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية من جهة، وطرق معالجتها من جهة أخرى.

كما أن دراسة واقع التضخم في الاقتصاد الوطني عرفته الجزائر منذ بداية القرن الجديد من خلال الانتعاش الاقتصادي الواضح، الذي كان السبب الرئيسي فيه هو طفرة أسعار المحروقات ما خول الجزائر لأخذ سياسة ذات طابع كينزي من خلال الاعتماد على الاستثمار العام لتحريك عجلة النمو، حيث عرفت الفترة الممتدة من 2000 الى 2014 انجاز ثلاث برامج تنموية من خلال هذا صار الاقتصاد الجزائري يتمحور حول ما يدره الريع النفطي على الخزينة الوطنية، مما جعل الاقتصاد لا ينتج قيمة مضافة تبرر المصاريف و النفقات التي تتزايد سنة بعد سنة ليعتمد بعد ذلك على اثر الإنفاق الحكومي و التضخم على السياسة المالية و النقدية في الجزائر و ذلك من خلال انعكاساتها و اللجوء إلى القرض المستندي جراء انخفاض مداخليها، و أخيرا ما تم التطرق إليه رؤيا مستقبلية حول الإنفاق الحكومي و تأثيره على التضخم في الجزائر .

نتائج اختبار الفرضيات

- إن الإنفاق العام هو عبارة عن مبلغ تصدره الدولة، قصد إشباع حاجة عامة، حيث يشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة او مشروعاتها العامة و القومية بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة التي يصدر عنها الإنفاق لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة و توسعه، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- يقصد بالتضخم الارتفاع العام الدائم و المستمر في المستوى العام للأسعار مع انخفاض القدرة الشرائية للوحدة الواحدة من النقود، حيث أن النظرية النقدية التقليدية أظهرت أن التضخم ليس إلا نتيجة لزيادة في كمية النقود المطروحة للتداول اي انه ظاهرة نقدية بحتة، و ذلك ما يؤثر على المستوى العام للأسعار، كما عبر "مارشال" بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار و هو نفس التعريف الذي صاغه "كروتر"، بهذا اثبتت صحة الفرضية الثانية.

- يؤثر التضخم على الاقتصاد الوطني من خلال الانفاق الحكومي و ذلك بوجود علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة و معدل التضخم في الجزائر، حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جدا هذا ما أثبت عدم صحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

- الإنفاق العام أهم عامل للتضخم خلال العشرية القادمة اذا بقي الانفاق على ما هو عليه.
- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام
- يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية و هياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر و ايجابي على النمو الاقتصادي كونها تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل و توليد مداخيل جديدة في الاقتصاد المحلي و التي تساهم في زيادة الطلب الكلي و رفع حجم الناتج المحلي، كما انها تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج.
- اتضح من خلال الدراسة، أن الكتلة النقدية لا تعتبر من بين محددات التضخم في الاقتصاد الوطني.

- إن اعتماد الجزائر على سياسة دعم الأسعار و تسقيفها، خاصة بالنسبة للسلع الضرورية يجعل التضخم في الجزائر ينتمي للتضخم المكبوت، و الذي يدار بواسطة سياسة حكومية، و هذا ما يوضح أن التضخم في الجزائر هو في حقيقة الأمر أعلى من النسب المصرح بها، فإذا توقفت الدولة عن دعم المواد المدعمة حاليا، سيكون هناك ارتفاع مهول للأسعار، لن تستطيع أي سياسة التحكم فيه.
- ارتفاع أو انخفاض معدل التضخم سيؤدي إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة
- بمقتضى التحليل الكينزي فان التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة حجم الناتج الوطني.
- تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على اساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي.

التوصيات و الاقتراحات:

– ترشيد الإنفاق العام: و ذلك أن يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف و الإيرادات في انجاز المشروعات، و التنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ.

– يجب دراسة تقسيمات النفقات العمومية من حيث القطاعات و تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال معرفة القطاعات الأساسية التي تحفز الناتج الداخلي الخام و هذا ما يعرف بكفاءة النفقات العمومية.

– اعتماد نظرة مستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل للتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

– ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري و المحاولة قدر الإمكان إدماج و إيجاد تقارب بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع.

أفاق البحث :

كانت هذه الدراسة لبنة إضافية في مجال البحث العلمي، حيث تم فيها توضيح اثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2014 و أوضحت الدراسة أن التضخم في الجزائر يتأثر بعدة محددات و لهذا من الضروري التركيز على النقاط التالية :

- دراسة قياسية لظاهرة الإنفاق العام في الجزائر.
- دراسة تحليلية قياسية لمعدلات التضخم
- دور السياسة الاقتصادية في الحد من التضخم في الجزائر

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا: قائمة الكتب:

1. إبراهيم لطفي عوض، التضخم الركودي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية، دراسة منشورة من قبل مركز MPRA، مصر2002 .
2. أحمد زهير شامية، المالية العامة، دار الزهران للنشر والتوزيع، سنة 1997.
3. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010.
4. بلعزز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، جزائر العاصمة، الجزائر، 2004 .
5. بلعزوز بن علي، محمدي الطيب، دليل في الاقتصاد، دار الخلدونية دون طبعة، الجزائر 2008.
6. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، مصر، الطبعة الأولى، سنة 1998 .
7. حاكم محسن محمد، اثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف، جامعة كربلاء العراق، 2003
8. حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006
9. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 266، 1998
10. الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1984
11. سليمان مجدي، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2002
12. سوزي عدلي ناشد، مدرسة الاقتصاد والعلوم المالية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية طبعة2000
13. السيد عبد المولى، مدرسة الاقتصاد والعلوم، الوجيز في المالية العامة، بدون دار النشر، 2000
14. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، الإسكندرية، مصر، السنة 2000
15. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية جزائر، الجزائر، 1994
16. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، للطباعة و النشر، طبعة 1992
17. عاطف صدقي، المالية العامة، اداراة النهضة العربية، القاهرة، 1972.
18. عبد الحميد عبد المطلب، اثر السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة2003
19. عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، طبعة أولى.

20. عبد المطلب عبد الحميد، أثر السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربي، مصر،2003.
21. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1971
22. عبدي المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
23. عدنان الهندي وآخرون، مبادئ في الاقتصاد التحليلي، بدون دار النشر، عمان، طبعة 1982.
24. عصام بشور، المالية العمة والتشريع المالي، مطبعة جامعة دمشق، 1985
25. علي العربي، إدارة المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الكويت، بدون سنة نشر
26. علي خليل، سليمان أحمد لوزي، المالية العامة، دار زاهران للنشر والتوزيع،عمان، لاتوجد سنة نشر.
27. محمود عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، طبعة 2003.
28. يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود و اعمال البنوك و الاسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية2002 .
29. مصطفى رشيدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت 1985.
30. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظم النقدية، عمان ،الاردن، للنشر والتوزيع،2006
31. يونس محمود، مبارك عبد النعيم،مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات:

❖ **- أطروحة الدكتوراه :**

1. بلعزوز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2004.
2. بوفليح نبيل، اثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) المطبق بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2005 .

3. تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002
4. خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، رسالة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- فرع التحليل الاقتصادي- لسنة 2014- 2015.
5. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،2013 -2014
6. فضيلة جنوحات، إشكالية الدين الخارجية و أثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية(حالة بعض الدول المدينة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006

❖ **الماجيستير**

7. -احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات المالية و النقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005 - 2006.
8. بودخدخ كريم، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2010 .
9. علة محمد، الدولرة ومشاكل عدم الاستقرار النقد واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، أطروحة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2003
10. مقراني حميد، اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادات الماجستير 2014-2015.

مذكرات الماستر

13-سيلام حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في التحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر2014/2000، مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، 2013 – 2014.

ثالثا: القوانين :

1 – القانون رقم 99-11 المؤرخ في 1999/12/23 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، جريدة رسمية عدد 92.

2 – القانون رقم 07-12 المؤرخ في 2007/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2008، جريدة رسمية عدد 82.

3 – القانون رقم 08-12 المؤرخ في 2008/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2009، جريدة رسمية عدد 74.

4 – المرسوم 11-123 المؤرخ في 2011/03/21 متضمن تعديل توزيع نفقات ميزانية الدولة للتجهيز لسنة 2011، حسب كل قطاع ، جريدة رسمية ، عدد 18.

رابعا: التقارير:

1. التقرير السنوي الرسمي لبنك الجزائر، 1992 .
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010.
3. التقرير السنوي الرسمي لبنك الجزائر، 1994 .
4. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013 .
5. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2014.
6. البنك المركزي المصري، مقياس التضخم الأساسي، مصر، أكتوبر2009.

خامسا: مقالات ومواقع الإنترنت:

1. بشير مصطفى، التضخم في الجزائر و الأزمة الاقتصادية تتمدد في أسواقنا، جريدة الشروق اليومي، العدد الصادر بتاريخ2009/12/23 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/01/28 الرابط التالي

http://www.elkhabar.com/press/article/101809/#sthash.MgTfhLDo.dpuf

2. تطور الأجر القاعدي في الجزائر2000-2006، جدول إحصائي مستخرج من الموقع الرسمي للديوان للإحصائيات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20جانفي 2016، بواسطة الرابط التالي

http://www.ons.dz/masse-salariale.50.html

http ://www.echoroukonline.com/ara/aklam_elkhamis/bachir/msitfa/45977.html

3. بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت(لبنان)،2008

4. بوفليح نبيل، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2014"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9-2013
5. سكوت روجر، استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين، مجلة التمويل والتنمية، مارس2010
6. سيد اونز، ما هو التضخم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2010
7. المعهد العربي للتخطيط (سلسلة جسر التنمية)، الأرقام القياسية، الكويت، العدد19، 2003

الكتب بالغة الأجنبية:

سادسا: قائمة الكتب:

1. Le monde, bilan de monde **(la situation économique internationale)**, France intre, France, 2011.
2. Pierre bezbakh inflation et désinflation ,cinquième édition ,paris ,France,2006
3. bilan du programme de soutien de la relance économique ; septembre 2001 à décembre 2003.p6-7
4. plan de la relance économique ; les composante du programme ; septembre 2001 à décembre 2003.
5. Ons, indice des prix a la consomation, dec 2011.